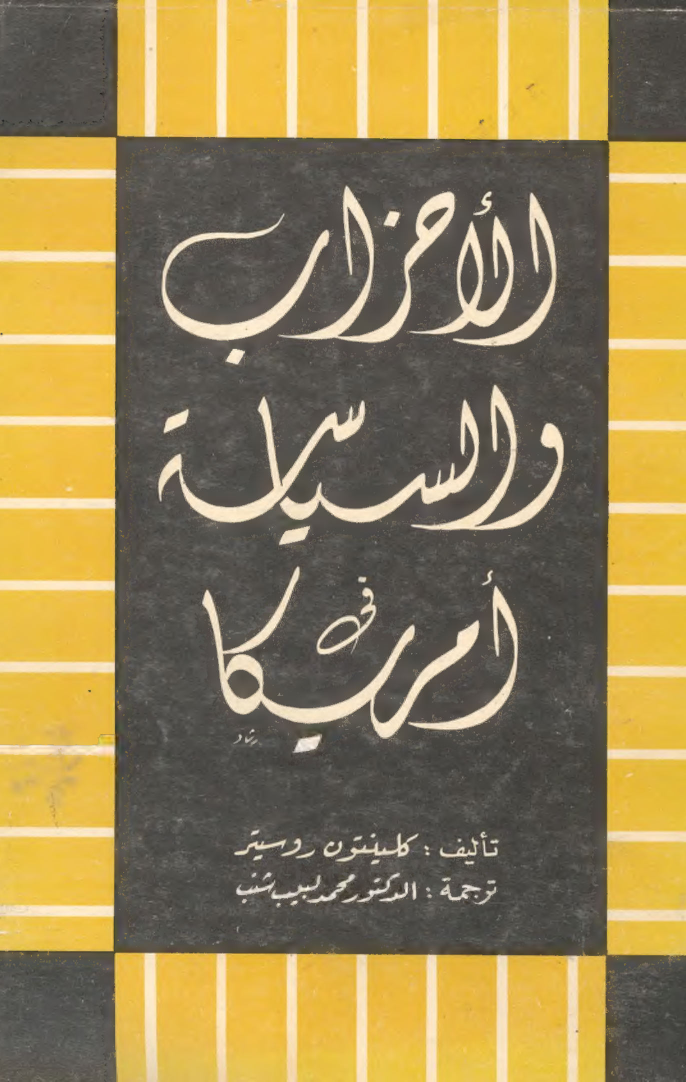

الأحزاب والسياسة في أمريكا
تأليف : كلينتون روسيتر
ترجمة : الدكتور محمد لبيب شنب

الأحزاب والسياسة في أمريكا

بقلم: كلينتون روسيتر
جامعة كورنل

ترجمة
الدكتور محمد لبيب شنب

دار النشر للجامعات المصرية
علاء الدين الشيتى وشركاه
١١ شارع شريف - القاهرة

PARTIES AND POLITICS IN AMERICA

by

CLINTON ROSSITER



محتويات الكتاب

صفحة

تقديم الكتاب

« إن حالة أحزاب دولة معينة ، هى أصح دليل يمكن الحصول عليه ، على سلامة قيمها ونظمها الديمقراطية » .

يتضمن هـذا الكتاب حساباً صريحاً وموضوعيا لسياسـة الأحزاب الأمريكية ، قام به عالم ومؤرخ سياسى ممتاز يرى أنه « لا يوجد فى أى مكان فى العالم نظاما سياسيا كالنظام الأمريكى » . ويوضح سمات هذا النظام ، ويرى فى قابليته للدوام « مصدراً للبهجة ، لا للانقباض » .

ويعتقد المؤلف أنه « بالرغم من الفساد الموجود داخل الحزبين الأمريكيين الرئيسيين ، و بالرغم من استهتارهم فى الصراع من أجل السلطة ، فإنهما مفيدان ، وفعالان ، ولا يمكن الاستغناء عنهما باعتبارهما أداتين للديمقراطية الدستورية » . ويصفهما بأنهما « صانعا السـلام فى المجتمع الأمريكى . » ، ويبين وظائفهما التاريخية والأسلوب الذى اتبعاه للتغلب على بعض العوامل الهدامة التى يتضمنها نظامنا الديمقراطى .

وقدم روسيتر بعد ذلك نقداً تحليلياً لكل حزب ، متكلماً عن قوته الحالية وعن أصله وتطوره ، وعن انتصاراته وهزائمه ، ومبينا القوى المؤثرة فى عادات التصويت الأمريكية ، كالإقليمية ، والموطن ، والطبقة الاجتماعية .

وقد وجد أن الفارق الحقيقى بين الحزبين هو فارق فى الاتجاهات والميول لا فى المبادئ ، وقد لخص اكتشافاته فى « أن الخـلاف بين الحزبين هو فى الواقع خلاف بين حزب ذى ميول إصلاحية و إنفاقية ، يؤيده سكان المدن ، والطبقة العاملة ، وخلف المهاجرين الجدد ، و بين حزب يميل نحو الادخار وإبقاء

الحال على ما هى عليـه ، ويؤيده سكان الريف والضواحى ، وأفراد الطبقة المتوسطة ، وخلف المهاجرين القدامى .

وفى فصل ختامى ، ينظر المؤلف أمامه ، فيناقش ما هو محتمل أن يحدث على مسرح السياسة الأمريكية ، وما يجب أن يحدث .

ولا يتنبأ إلا بتغيرات قليلة فى خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة ، « فستبقى الأحزاب مفكـكة ، غير مركزة ، وغير منظمة ، متجهة نحو تحقيق مصالحها ، ومحاطة بعدد كبير من الجماعات النفعية التى تنفذ من خلالها أحيانا . » ويرى أن سياستنا تحتاج إلى « مزيد من المبادئ ، والوضوح ، والنظام ، والمسئوليـة ، والحماسة ، ولـكنه ينبه إلى أن وصف العلاج اللازم للتحسين « يجب أن يكون فى حدود ما هو ممكن » .

ويعتبر هذا الـكتاب المليء بالأحكام الواعية عرضاً لحقائق الحياة السياسية فى الولايات المتحدة ، قدمه مؤلف يكتب بإعجاب وعاطفة نقادة ، ولا شك أن ثناءه العاطر على « طبخة السياسة الأمريكية » سيساعد كل قارئ على زيادة فهم نظامنا الديمقراطى الفريد .

التعريف بالمؤلف

كلينتون روسيتر Clinton Rossiter ، العالم والمؤرخ السياسى ، والمحاضر والكاتب المعروف ، هو أستاذ النظم الأمريكية فى جامعة كورنل . تخرج من جامعة كورنل ، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة برنستون ، وقد نشر سبعة كتب أخرى منها كتاب Seedtime of the Republic الذى فاز بجائزة مؤسسة ودرو ويلسون ، وبجائزة بانكروف ، وبجائزة معهد التاريخ والحضارة الأمريكية القديمة ، وكتاب Conservatism in America الذى فاز بجائزة شارلز بيرد التذكارية ،وكتاب The American Presidency الذى أصبح من الكتب التقليدية فى موضوعه .

الفصل الأول

سمات السياسة الأمريكية

لا يمكن أن تحيا أمريكا بلا ديمقراطية ، ولا أن توجد الديمقراطية بلا سياسة ، ولا توجد سياسة بلا أحزاب ، ولا تقوم الأحزاب إلا على مبادئ التسوية والاعتدال .

إن شعبنا هو الذى خلق النظام الحزبى فى صورته الحديثة ، ومع ذلك فإننا نحجم عن الافتخار بما صنعته أيدينا ، وإن أملى المتواضع من هذا الكتاب ، أن يقرأه المتشككون فى قيمة الأحزاب السياسية وفى ضرورتها ، وأن يخرجوا من قراءته بفهم أحسن لمنطق نظامنا السياسى ، وبالتالى أن يصبحوا أكثر فخراً به .

لقد وصفت الحلبة التى تتصارع فيها الأحزاب بقصد الفوز بالسلطة ، بأنها « القارة السوداء » ضمن موضوعات العلوم السياسية ، ولكن إذا كان هذا المجال قد بدا أسود فى يوم ما ، فإنه لم يعد كذلك اليوم . ولقد كتب هنرى سمنر مين Henry Sumner Maine منذ سنوات عديدة مضت « بأنه لا يوجد من القوى المؤثرة فى حياة الإنسان ما أهملت دراسته كالأحزاب ، رغم أنه لا يوجد ما يستحق العناية فى دراسته مثلها » ، ولو كان « مين » حياً اليوم ، لأدهشته الحماسة وعدد الأشخاص الذين أقبلوا على دراسة الأحزاب ، فقد أصبحت السياسة من زواياها المختلفة : التنظيمية ، والوظيفية ، والاجتماعية ، والمثالية ، والنفسية ، من أحسن الموضوعات المدروسة فى الحياة الأمريكية ، وبفضل أعمال العشرات من الأساتذة والصحفيين أصبح النظام السياسى الأمريكى قارة محددة جيداً يسهل السفر والتنقل فى أرجائها ، وإذا كان مايزال هناك الكثير مما لا نعرفه ، ومما قد لا نصل أبداً إلى معرفته ، فيما يتعلق بالتنظيمات الحزبية وأساليب الزعماء السياسيين وتصرفات الناخبين ، فإننا مع ذلك نعرف الكثير ، ونستطيع بكل يقين أن نروى الكثير عن سياستنا .

وهذا الكتاب الصغير يعتبر مقدمة لدراسة السياسة الديمقراطية الأمريكية ، ولدراسة الحزبين اللذين يسيطران عليها ، وقد قصد به تزويد القراء بمجموعة

من الحقائق والآراء التى قد تساعدهم على الفهم خلال أيام الانتخابات المضطربة . ولهذه الدراسة أهمية كبيرة ، فإنى أعتقد أن قرائى مثلى تماماً ، سيظلون يتناقشون فى السياسة طوال حياتهم ، ولذلك يجب علينا قبل أن نبدأ التكهن حول من سيفوز فى الانتخابات وبأية أغلبية ، أن نمهد الطريق أمامنا ، وهذا ما أنوى القيام به ، بإعطاء قرائى صورة موضوعية عن حقائق السياسة الحزبية فى أمريكا ، وأبدأ ببيان السمات المميزة لنظامنا الحزبى .

وأهم هذه السمات هو نظام الحزبين الذى نعيش فى ظله ، وهو نظام صارم قد تأصل فى حياتنا حتى إستبد بها ، فلدينا الديمقراطيون والجمهوريون ، ولا يكاد يوجد غيرهم ، إذ ليس هناك تنظيم حزبى آخر يمكن أن يقف معهم على قدم المساواة فى المنافسة من أجل السلطة .

وتبدو صرامة هـذا النظام واضحة عندما نـكشف عن الحالة المؤسفة التى تعيش فيها الأحزاب الأخرى ، وقد يعتقد بعض القراء أن هذه طريقة غريبـة لاستعراض نظام الحزبين ، ولـكن الواقع أننا نستطيع أن ندرك من صفات الكائن الاجتماعى الذى نبحث فيه ، عن طريق دراسة الكائنات الأخرى التى انشقت عنه أو طردت منه ، أكثر مما ندركه من أعضائه أو أجزائه المكونة له ، ولذلك آثرت أن أبدأ كلامى عن نظام الحزبين بالكلام عن الأحزاب الأخرى التى يبدو مركزها الحالى ميئوساً منه .

فمهما كان المجد الذى حققته تلك الأحزاب فى الماضى فقد تلاشى الآن كل ذلك ، واحتـكر الحزبان الرئيسيان الأصوات والاهتمام والأموال والنفوذ والسلطة ، منـذ ما يقرب من جيل كامل ، حتى إنه فى انتخابات الرئاسة التى أجريت عام ١٩٥٦ لم تحظ الأحزاب الأخرى بغير ٠.١٪ من أصوات اثنين وستين مليوناً من الأمريكيين اشتركوا فى الانتخاب ، وفى الـكونجرس الذى لمع فيه التقدميون والمستقلون والمزارعون العمال يوماً ما ، أصبح النشاط مقصوراً على

الديمقراطيين والجمهوريين ، وإذا نظرنا إلى تكوين مجالس الولايات التشريعية وعددها تسعة وتسعون مجلساً[١] ، لم نجد سوى أربعة أفراد من بين ثمانية آلاف شخص ، هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للأحزاب الثالثة .

ولكى نقول الحق ، فإن أمجاد الماضى لم تكن مجيدة بالقدر الذى يريدنا بعض الخياليين أن نعتقد . حقاً إن الأحزاب الثالثة اشتركت بنصيب إبقاء السياسة الأمريكية نظيفة ، حية ، وتقدمية ، ولكننا لا نقر مع ذلك ما يقول به بعض المؤرخين من أن هذه الأحزاب كانت هى المحرك الحقيقى للتقدم فى نظامنا السياسى ، فليس هناك أى دليل حاسم على أن تلك الأحزاب كانت مصدراً رئيسيا للأفكار الجديدة التى عرضت على الناخبين الأمريكيين لإبداء وجهة نظرهم فيها ، ولإقرارها ، وفى ذلك يقول الأستاذان رانى ، وكاندال : « إن تقدم حزب من الأحزاب الصغيرة باقتراح معين ، قبل أن تتقدم الأحزاب الكبرى بمثله ، ليس دليلا على أن هذه الأحزاب قد أقرت هذا الاقتراح ، لأن الحزب الصغير هو الذى تقدم به[٢] » والواقع أننا لو بحثنا عن المصادر الأصلية لكثير من الأفكار الجديدة التى عرضت علينا فى خلال السنوات القليلة الماضية ، لوجدناها منبثقة عن جماعات غير حزبية ، كالاتحاد الوطنى المحلى ، وكاتحاد النساء الناخبات ، وكاتحاد منتج الحانات ، والجمعية الأهلية لتقدم الملونين ، ولوجدنا القليل منها هو الصادر عن الاشتراكيين والتقدميين .

لقد خرجت لنا من قناة السياسة الأمريكية فى القرن الماضى ستة نماذج للحزب الثالث :

(١) الجناح اليسارى — ومن أمثلته الحزب الاشتراكى ، وحزب العمل

---

(١) تأخذ نبراسكا بنظام المجلس الواحد .

(٢) Austin Ranney and Willmoore Kendall, Democracy and the American Party System (New York, 1956), 454.

الاشتراكى ، والعمال الاشتراكيون ، والشيوعيون ، ولم يستطع أن يحصل على أصوات فى انتخابات الرئاسة سوى حزب واحد فقط من هذه الأحزاب ، هو الحزب الأول ، ولم يزد ما حصل عليه على ١٪ من أصوات الناخبين .

(٢) الأشخاص الذين تستبد بهم فكرة واحدة ، وأشهرهم الأشخاص المنادون بتحريم الخمور .

(٣) حزب الولاية الواحدة — سواء ساد لفترة معينة حل فيها محل أحد الأحزاب الكبرى كالحزب التقدمى فى وسكونسن وحزب المزارعين العمال فى مينيسوتا ، أو كان مجرد حزب ضئيل غير منظم ، بحيث يمكن اعتباره مجرد ذنب نظيف لأحد الأحزاب الكبرى ، كحزب الأحرار فى نيويورك .

(٤) حزب الأشخاص الذين يتبعون الزعيم المنشق عن أحد الأحزاب ، ومثاله الواضح حركة الـ **Bull Moose** عام ١٩١٢ .

(٥) الجناح المعارض داخل أحد الأحزاب الكبرى ، وهو يضم أشخاصاً غاضبين على سياسة الحزب وتصرفاته ، لا يمكن إرضاؤهم باتخاذ إجراء الصلح والتسويات العادية ، ومثالهم ديمقراطيو الذهب **Gold Democrats** فى عام ١٨٩٦ ، والدكسقراطيون **Dixiecrats** عام ١٩٤٨ .

(٦) حزب الأقلية الحقيقى — الذى يعبر عن الحركة المعارضة ويحمل فى طياته احتمالات نشوء حزب كبير ، ويعتبر حزب الشعبيين **Populists** الذى نشأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، المثال التقليدى لهذا النوع من الأحزاب ، وقد يكون المثال الوحيد فى التاريخ الأمريكى[1] .

---

(١) تكون هذا الحزب فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٩١ وكان برنامجه يقوم على سيطرة الحكومة على الخطوط الحديدية .

وقد أغفلنا ذكر بعض الجماعات ضمن الطوائف السابقة ، كجماعة لافوليت La Follette التقدمية التى تكونت عام ١٩٢٤ ، وجماعة والاس Wallace التقدمية التى ظهرت عام ١٩٤٨ ويرجع ذلك إلى أنه من الممكن اعتبار هذه الجماعة مزيجاً أو خليطا من نوعين أو أكثر من الطوائف الست السابق ذكرها .

ونحن إذا نظرنا الى الماضى ، لانجد من عشرات الأحزاب الصغيرة التى ظهرت على مسرحنا السياسى ، حزبا هدد السيادة السياسية للحزبين الكبيرين سوى حزب الشعبيين ، فهو الحزب الوحيد الذى كان من المحتمل أن يتحول إلى حزب كبير ، ولكن اختيار الديمقراطيين لبرايان Bryan زعيم هذا الحزب كمرشحهم للرئاسة فى عام ١٨٩٦ ، حطم أحلام الشعبيين بضربة واحدة ، وقد أثبت الشعبيون كم كان هذا التحطيم كاملا بترددهم فى اختيار برايان ، ولعلهم أيضا كانوا مجرد جناح منشق ولم يكونوا حزباً بمعنى الكلمة ، ولكن لاشك فى أن انشقاقهم كان خطيراً ، فقد دفع الديمقراطيين نحو اليسار عدة خطوات ، وقد أقنعنا هذا الحدث بأن المظهر العظيم الذى ظهر به الشعبيون عام ١٨٩٢ ، هو الذى أدى الى تحطيمهم عام ١٨٩٦ ، إذ لولا شعور الديمقراطيين بخطورتهم لما اهتموا بالعمل على القضاء عليهم .

والواقع أن من الصفات المميزة لنظام الحزبين فى أمريكا هى : الطريقة التى يتحرك بها أحد الحزبين الكبيرين ليبتلع أقوى الأحزاب الثالثة التى تكون موجودة فى وقت معين ، والحقيقة الملحوظة أنه ما من حزب ثالث فى أمريكا قد استطاع أن يتحول إلى حزب كبير رئيسى ، وأنه ما من واحد من الحزبين الرئيسيين قد تضاءل وأصبح حزباً ثالثا ، فكل واحد من الأحزاب الأربعة الكبرى فى التاريخ الأمريكى وهى : الاتحاديون ، الديمقراطيون ، الويجز Whigs [1] ، الجمهوريون ، قد برز مرة واحدة كاملا فى مجال السياسة ، وبدأ فوراً المنافسة

---

(١) تألف هذا الحزب حوالى عام ١٨٣٤ ليعارض الحزب الديمقراطى .

الجدية من أجل الفوز بالسلطة ، وقد قضى على حزب الاتحاديين وعلى الويجز بعد مقاومة ضئيلة لم تستمر طويلا ، ولم يبق لها من أثر ، حتى إنه أصبح من النادر فى خلال فترة المشاعر الحسنة Era of Good Feelings التى أعقبت الحرب الأهلية ، أن يوجد شخص يتمسك بأنه من الاتحاديين ، كما أصبح من الغريب أن يدعى شخص فى خلال فترة الحرب الأهلية ، أنه من الويجز ، فالأحزاب الكبرى لا تضمحل تدريجياً فى الولايات المتحدة ، بل إنه إذا كان مقدراً لها الزوال ، فإنها تختفى فجأة دون أن تترك أثراً ، كما ظهرت ، وإذا كانت التجربة الأمريكية تتميز بأنها لا تعرف نظام تعدد الأحزاب وهو النظام الذى يسود السياسة الفرنسية ، فإنها لا تعرف أيضاً الطريقة التدريجية التى تنشأ بها الأحزاب فى بريطانيا ، حيث تطور حزب العمال فى خلال أربعين عاماً ، من جناح منشق لا يشغل سوى ٢٩ مقعداً فى مجلس العموم ، إلى حزب ثالث له ١٤٢ مقعداً ، ثم إلى حزب ثان له ١٩١ مقعداً ، وأخيراً إلى حزب أغلبية يحوز ٢٨٨ مقعداً — زادت إلى ٣٩٤ فى انتخابات عام ١٩٤٥ ، كذلك فإن الطريقة البطيئة التدريجية التى زال بها حزب الأحرار من الوجود لا مثيل لها فى بلادنا .

فأهمية الأحزاب الثالثة فى الولايات المتحدة ، لا ترجع إلى قوتها الذاتية ، بل إلى تأثيرها على الأحزاب الكبرى . ونحن نتذكر الشعبيين لأنهم كانوا الدافع إلى التحول الذى قام به الديمقراطيون عام ١٨٩٦ ، ونتذكر التقدميين لأنهم كانوا فى عام ١٩١٢ السبب فى إعادة انتخاب ودرو ويلسون رئيساً للجمهورية ، ولأنهم أجبروا هارى ترومان عام ١٩٤٨ على الاتجاه نحو اليسار ، وفى ذلك يقول ف . أو . كاى : « إن نشوء الأحزاب الصغرى،عنصر من عناصر نظام الحزبين، رغم ما قد يبدو فى هذا القول من تناقض ، فهى تبرز من خلال الصراع السياسى وتؤثر فى طبيعة الأحزاب الكبرى ، وفى علاقاتها الواحد بالآخر خلال نضالها الشاق من انتخاب إلى انتخاب [1] » .

---

(١) Politics, Parties, and Pressure Groups, 307

ويعتبر وجود الأحزاب الثالثة انحرافاً عن مبدأ الحزبين الذى يسود السياسة الأمريكية ، ومن الانحراف عن هذا المبدأ أيضاً ، سيطرة حزب واحد على بعض المدن والمقاطعات ، بل وعلى بعض الولايات ، وترجع هذه السيطرة أساساً إلى السياسة الزراعية ، ويعتبر صمويل لابل آخر الكتاب الذين لاحظوا ميل المدن الصغيرة إلى نظام الحزب الواحد(١). ولكن يبدو لى أن المدن الصغيرة لم تعد كما كانت من قبل ، ومع ذلك فقد ذهب الأستاذان رانى وكاندال حديثاً فى عام ١٩٥٦ إلى أن هناك عشر ولايات يسود فيها نظام الحزب الواحد وهى : ألباما ، أركانساس ، مسسبى ،سوث كارولينا ، تكساس ، فيرمونت ، فيرجينيا ، فلوريدا ، جورجيا ، لويزيانا ، وأن هناك اثنتى عشر ولاية أخرى ترزح تحت نظام يكاد أن يكون هو نظام الحزب الواحد وهى : أيوا ، كانساس ، كانتاكى ، مين ، نيوهامبشير ، نورث كارولينا ، نورث داكوتا ، أوكلاهوما ، أوريجون، بنسلفانيا ، سوث داكوتا ، تنيسى(٢) .

وهذا الكلام كله هام ومثير ، ولا بد من ذكره ونحن بصدد الكلام عن سياستنا وعن قيامها على نظام الحزبين ، ولكن أهم من هذا كله هو أن الحزبين السائدين فى هذه الولايات هما الحزبان الجمهورى والديمقراطى ، وأن كلا منهما بمثابة قلعة تقف دون حدوث انهيار قومى ، وبالتالى يعتبر عاملا من عوامل صمود وثبات نظام الحزبين ، وهذا الانحراف الذى يقولون به إنما يساعد فى الواقع على تقوية الاحتكار الذى يتمتع به الجمهوريون والديمقراطيون ، لا على إضعافه ، وبالتالى فلا يصح اعتباره انحرافاً على الإطلاق .

وقد كتب الكثيرون صفحات عديدة ، محاولين تبرير نشوء وبقاء نظام الحزبين(٣) . والذى أراه أن هذا النظام من الظواهر الاجتماعية التى لا يمكن

---

(١) The Revolt of the Moderates (New York. 1956), 204.

(٢) Democracy and the American Party System, 157—166.

(٣) William Goodman, The Two-Party System in the United States (Princeton, 1956), 29-39.

الاتفاق على مبرراتها ، بحيث نستطيع أن نوجد لها عدة أسباب ، لا سببا واحداً . ويمكن القول إن سياستنا تقوم على نظام الحزبين نتيجة لعوامل مختلفة تندرج تحت أسباب ثلاثة :

الأول — سبب نفسى : يقول موريس ديفرجيه : « إن نظام الحزبين ، يبدو متفقاً مع طبيعة الأشياء ، فالاختيار السياسى يتم عادة عن طريق التخيير بين أمرين ، وإذا كان ازدواج الأحزاب لا يتحقق دائماً ، فإنه يوجد فى أغلب الأوقات ازدواج فى الاتجاهات والميول[١] » ، ولاشك أن فى هذا القول الكثير من الحقيقة ، وأن الظروف التى يعيش فيها مجتمع ديمقراطى يتمتع بالحرية ، تؤدى بالضرورى إلى تحالف وتقوية الأشخاص المؤيدين للأحزاب الحاكمة وللمعارضين لها ، كذلك فإن نظام تعدد الأحزاب يوجد نتيجة لعوامل أخرى .

الثانى — سبب اجتماعى : ولكن هذه العوامل الأخرى ، لم تكن فى وقت من الأوقات قوية بدرجة كافية لإحداث انشقاق فى نظام الحزبين ، فإن ازدهار الاقتصاد الأمريكى ، وسيولة المجتمع ، واتحاد الشعب حول مثل ومبادئ واحدة ، وبصفة خاصة ، فإن نجاح التجارب التى خاضها الأمريكيون ، كل ذلك حال دون ظهور جماعات معارضة ، قد تبحث عن إشباع حاجاتها وتحقيق مصالحها الخاصة عن طريق تكوين أحزاب سياسية .

وسياسة الأحزاب الثالثة تكون عادة سياسة متطرفة ، ولا شك أننا لسنا فى حاجة إلى ترديد حقيقة أن التطرف لم يعد يجذب الأنظار فى أمريكا ، لأن وعود المتطرفين قد تحققت إلى حد كبير ، وقد واجهت الاشتراكية فى بلادنا بحراً هائجاً ، أو على حد تعبير وارنر سومبارت : « لقد تحطمت سفينة الاشتراكية منذ زمن طويل على صخور (الروزبيف وفطيرة التفاح) » .

---

(١) Political Parties (London, 1954) , 215

(٢) Neil A. McDonald, The Study of Political Parties (Garden City, 1955), 34.

الثالث — سبب يرجع إلى الأسس الدستورية : يركز معظم علماء السياسة الأمريكيين اهتمامهم على أربع صفات يتميز بها نظام الحكم لدينا : انتخاب عضو تشريعى واحد عن كل إقليم[١] ، تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية نفسها . ويمكن معرفة أثر هذه الصفات بوضوح لو تصورنا الوضع الذى كنا نعيش فيه لو كان انتخاب أعضاء المجالس التشريعية يتم وفقاً لطريقة التمثيل النسبى ، ولو لم تقم سياسة لولايات بدور صمام الأمن دون الانفراد فى الرأى ، ولو لم يدفع الطموح فى رئاسة لجمهورية السياسيين إلى العمل على كسب الأغلبية .

وإن لدينا من تجاربنا المتعلقة بالصفتين الأولى والرابعة ما يغنينا عن التصور ، فانتخاب مجلس المدينة فى ولاية نيويورك تم فى عام ١٩٣٥ عن طريق تمثيل شخص واحد لكل إقليم ، فكانت النتيجة : ٦٣ مقعداً للديمقراطيين ، ومقعدين للجمهوريين . ولكن فى عام ١٩٣٦ نقص عدد أعضاء هذه المجالس ، فرأى الناخبون تجربة نظام التمثيل النسبى ، فكانت النتيجة فى انتخاب عام ١٩٤٥ أن نال الديمقراطيون ١٤ مقعداً ، والجمهوريون ٣ ، وحزب العمل الأمريكى ٢ ، والشيوعيون ٢ ، والأحرار ٢ ، وبذلك حصل الشيوعيون على أكثر مما يستحقونه فى نظر غالبية مواطنى نيويورك ، ورجع فى عام ١٩٤٦ إلى نظام انتخاب عضو واحد عن كل إقليم ، فكانت نتيجة الانتخاب التالى (عام ١٩٤٩) أن حصل الديمقراطيون على ٢٤ مقعداً ، وحصل الجمهوريون على مقعد واحد ، ومن هذه التجربة نخرج بأن نظام العضو الواحد الممثل للإقليم قد يكون قاسياً بالنسبة للحزب الثانى ، ولكنه يعنى القضاء المبرم على الحزب الثالث[٢] :

(١) F.A. Hermens, Democracy or Anarchy ? (Notre Dame, 1941): E.E. Schattschneider, party Government (New York, 1942). Chap. 5.

(٢) Belle Zeller and Hugh A. Bone, 'The Repeal of P. R. in NewYork City. Ten Years in Retrospect, American Political Science Review (Hereafter cited as APSR), XLII (1948), 1127.

أما فيما يتعلق بأثر انتخاب رئيس قوى محبوب ، فيكفى أن نعتبر من تجربة الجمهورية الألمانية سيئة الحظ التى قامت فى الفترة ما بين عامى ١٩١٩ — ١٩٣٣ ، فقد تم انتخاب الريشستاج عن طريق نظام التمثيل النسبى ، فكانت النتيجة هى فوز عشرة أحزاب بتسعة عشر مقعداً ، وفوز أحزاب أخرى بمقاعد متناثرة ، أما انتخاب الرئيس فقد تم وفقاً لنظام جعل من الدولة كلها إقليما واحداً واسعا ، فأرغمت الأحزاب المتعددة فى عام ١٩٣٢ على الاندماج فى ثلاثة أحزاب : حزبان متحالفان والحزب الشيوعى ، فحصل الحزبان المتحالفان على ٩٠ ٪ من مجموع الأصوات المعطاة وعددها ٣٦ مليوناً .

إن نظام الحزبين سيبقى ، وذلك نظراً للأسباب الثلاثة السابقة ، ونظراً أيضا لعاملين آخرين يبدوان حاسمين :

الأول — إن نظام الانتخاب الأمريكى ، بما فى ذلك قوانين الانتخاب ، وطرق إدارة الحملات الانتخابية ، والعادات الاجتماعية ، يقف ضد نشأة أحزاب صغرى ، ولو لم يكن لها سوى تأثير ثانوى على البلاد ، فجسامة النفقات التى تحتاج إليها المعارك الانتخابية ، والوضع القانونى للأحزاب الكبرى بوصفها مشرفة على الانتخابات ، والصعوبات القانونية التى تحول فى كثير من الولايات بين وصول الحزب إلى قائمة الأحزاب المتنافسة ، كل ذلك يعتبر فقط بعض العقبات والسدود التى تقف فى طريق الحزب الثالث .

الثانى — إن نظام الحزبين أصبح من المبادئ الحيوية التى تقوم عليها التقاليد الأمريكية ، وفى ذلك يقول س . أ . بيردال . « إن نظام الحزبين قد أصبح جزءاً من كياننا الحكومى والسياسى بحيث إنه لم يعد هناك مجال لمناقشته أو تبرير وجوده ، أو حتى لمحاولة فهمه ، فهو كالدستور وكمبدأ مونرو ، نظام يجب أن نقبله كأمر بدهى مفروغ منه(١) » .

---

(١) Our Two-Party System (University, Min., 1951) ,1 .

ذلك هو الأسلوب الذى اتبعناه دائماً فى العمل ؛ ولذلك فهو الأسلوب الذى يجب علينا أن نتبعه دائماً ، وتلك هى طريقة تفكيرنا فى الشئون العامة حينما نتدبر أساليب السياسة الأمريكية .

إن للأحزاب الثالثة مكاناً فى تقاليدنا ، ولكنه مكان خاص ، يقع خارج حدود نظامنا ، فالأحزاب الثالثة يمكن أن تفيد كمخرج للمعارضة ، وكمظهر لتسامحنا ، ولكنها تنسى مكانها ، وتقوم بعمل يستدعى تدخلنا ، إذا ألقت بنفسها فى الصراع على السلطة ، ونحن إذا كنا لا نتفق تماماً مع ج. س. شارلزوورث فى قوله إن نظام الحزبين نشأ عن إرادة الأفراد الذين رأوا فيه أحسن وسيلة لإدارة دفة الحكومة الجمهورية (١) ، فإننا نوافق بكل تأكيد على أن بقاء ذلك النظام يستند إلى هذه الإرادة .

والمميز الثانى لنظامنا الذى يدهش الباحث فى السياسة المقارنة ، هو عدم وجود فكرة أو برنامج تعتنقه طليعة أو مؤخرة كل من الحزبين الرئيسيين ، ويترتب على ذلك تشابك حدودهما وتداخل مجالاتهما ، وسهولة تنقل الناخبين بين الأحزاب .

فالأحزاب تهتم بأصوات الأفراد ، لا بالمبادئ ، ولا يعنيها الدافع الذى يستحث الفرد على التصويت لصالحها ، بل إن كل ما يعنيها أن تعطى هذه الأصوات لها ، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الإعطاء مبنياً على عقيدة أو نتيجة استهانة وعدم مبالاة بعملية الانتخاب كلها .

إن أهم ما يشغل تفكير الحزب هو الحصول على أغلبية تمكنه من الفوز بالسلطة ، وذلك يستدعى إصدار برامج مدروسة ، واختيار مرشحين لهم القدرة على جذب أكبر عدد ممكن من الناخبين ، وبذل كل جهد للتأثير على هيئة الناخبين الأمريكية فى مجموعها .

---

(١) "Is Our Two-Party System Natural ? " Annals, CCLIX (1948), 1, 9.

ويهتم الحزبان الديمقراطى والجمهورى ، بكل المصالح ، أياً كان موطنها وأياً كان نوعها ، أى سواء كانت مصلحة اقتصادية أو اجتماعيـة أو دينية أو حتى فـكرية ، ولا يكاد يوجد مكان فى الولايات المتحدة ، لا يهتم الحزبان بما فيه من مصالح ، فهما لا يستطيعان إهمال أية مصلحة قوميـة أو جماعة منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، ونظراً لقلة حماسة الأمريكيين وضعف إقبالهم على الدخول فى عضوية الأحزاب ، فإن هذه الأحزاب تترك أبوابها مفتوحة على مصراعيها ، وترحب بأى شخص يتقدم إليها أياً كان ، حتى إنه من الصعب أن نجد جماعة سياسية تضم أفراداً من مشارب شتى كالحزب الديمقراطى . وإن الجمهوريين أنفسهم ، رغم ما يبدو فى الظاهر ، من تمسكهم بالمبادئ ، أشبه بجيش يسير جنوده فى ظل أعلام مختلفة .

ويتميز البنيان السياسى الأمريكى أيضاً ، بلا مركزية السلطة وبضعف فى النظام والطاعة إلى حد كبير ، ورغم أنه يبدو أن بلادنا تتجه بثبات نحو مغناطيس قوى يجذبها إلى واشنطون ، وبالتالى نحو تركيز السلطات وتوحيد طرق إنجـاز الشئون العامة ، فقد استطاع الحزبان الرئيسيان أن يقاوما جاذبية هذا المغناطيس .

ويعتبر كل من الديمقراطيين والجمهوريين ، حتى فى الوقت الحاضر مجرد تحالف ضعيف مكون من أحزاب الولايات ، ذلك أن كل حزب من أحزابنا المائة الموجودة فى الولايات ، يعتبر حزباً مستقلا ، وقوة عليا فى ميزان القوى السياسية ، ولا يمكن لقيادة مركزية لحزب من الأحزاب (على فرض وجود مثل هذه القيـادة) أن تفرض على أحزاب الولايات مرشحاً معيناً أو سياسة بعينها ، أو أن تعترض على المرشح الذى اختاره حزب الولاية ، أو السياسة التى قرر أن ينتهجها ، فـكل حزب خاص بولاية معينة ، له موارده الخاصة ، وأنصاره المؤيدون له ، مما يسمح له بالبقاء إلى أجل غير مسمى دون اعتداد أو اعتبـار لزعماء الحزب القومى ، ولا يتركز حزب الولاية فى عاصمتها بل يتوزع على المدن والقرى

والمقاطعات ، وبفضل الشكل الاتحادى لحكومتنا ، و بفضل تقاليد الحكم المحلى الذاتى ، تعددت التنظيمات السياسية فى الولايات المتحدة ، وتوزعت على الوحدات المكانية . ولعل أحسن وصف نستطيع أن نسبغه على كيان كل من الحزبين الرئيسيين هو أنه كيان إقطاعى : feudal ، ولكنه إقطاع لا يتضمن سوى عدد قليل من عهود الإخلاص ، و يضعف فيه واجب تبادل المساعدات إلى حد أنه يقترب من الفوضى ، ولا يوجد فيه ملك . وقد أوجز كاى التعبير عن ذلك فكتب : « إن التنظيم الحزبى فى أمريكا لايقوم على أساس رئاسى hierarchy ولكنه نظام مصاطب System of layers ، تستقل كل مصطبة (المدينة — الولاية — الدولة) عن المصاطب الأخرى[1] » .

« والمصطبة » العليا هى التى تشمل البلاد كلها ، ولكنها مصطبة لا شكل لها ، ولا حول ولا قوة ، إلا فى شهور قليلة تأتى كل أربع سنوات بمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية ، وذلك يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت لدينا أحزاب قومية يشمل نفوذها كل أنحاء البلاد ؟ إن اللجان القومية للأحزاب لا تجتمع إلا عرضاً ، وتشبه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى تكوينها ، وفى طريقة عملها وفى سلطتها ، وأعضاء هذه اللجان يعملون كسفراء ممثلين لأحزاب الولايات ، وهم يرفضون عادة اتخاذ أى إجراء تأديبى ضد أى زعيم ثائر أو متمرد من زعماء أحزاب الولايات ، حتى لا يعتبر ذلك سابقة تستخدم ضدهم ، كما أن الزعماء المحليين يستهزئون برؤساء اللجان القومية ، ولا يقيمون أى اعتبار لهم .

ولا يوجد جهاز دائم لرسم سياسة الحزب ، وقد فشلت اللجنة الاستشارية التى كونها الجمهوريون عام ١٩٢٠ ، للسياسة والتخطيط ، فشلا ذريعاً . أما الديمقراطيون فكانوا أحسن حالا بالمجلس الاستشارى الذى تكون عام ١٩٥٦ لوضع سياسة موحدة للحزب الديمقراطى ، ولكن رأى هذا المجلس استشارى محض ، ولم ينجح

---

(١) Politics, Parties, and Pressure Groups, 347.

فى إقناع عضو الشيوخ جونسون أو رئيس النواب رايبيرن بالاشتراك فى مناقشاته ، ولا يملك المرء إلا أن يوافق آسفاً على قول شاتسشنيدر إن أحزابنا تعتبر هرماً ناقصاً أو مبتوراً ، فالسلطة لا توجد إلا بالنسبة للأجهزة التى تباشر نشاطها فى الولايات أو فى المدن والقرى ، أما فوق ذلك حيث اللجان القومية ، فإنها تعمل بلا سلطان أو نفوذ[١] .

ولعل أصدق دليل على ضعف التنظيم القومى للأحزاب ، هو أن أحداً من رؤساء الجمهورية لا يعد من ضمن الزعماء القوميين (باستثناء اثنين أو ثلاثة) ، بل إن بعض الرؤساء الذين كانوا يتمتعون بسلطة سياسية تبدو فى مظهرها قوية ، كانت سلطاتهم معدومة[٢] . ويكفى لبيان ذلك أن نتذكر الفشل الذى منى به فرانكلين روزفلت فى التطهير الكبير الذى دعا إليه عام ١٩٣٨ ، وأن نتذكر أيضاً أحلام دوايت أيزنهاور فى إعادة تنظيم الحزب الجمهورى فى شكل محافظ معتدل ، وكيف فشل فى التأثير على الجمهوريين الذين لم يكونوا راغبين فى هذا التغيير . وقد عبر الرئيس أيزنهاور عن رأيه فى حدود سلطته السياسية ، وكان ذلك وهو فى قمة شعبيته ، قبل فوزه الساحق فى انتخابات عام ١٩٥٦ ، فقال :

« يجب أن نتذكر أنه لا توجد أحزاب قوميـة فى الولايات المتحدة ، بل توجد أحزاب خاصة بكل ولاية ، وهذه الأحزاب هى التى تسوس الأفراد الذين ينتمون إلى هـذه الولايات ، وليس لى أن أبدى رأيى فيما يعتبر متفقاً مع المبادئ الجمهورية ، وما يبدو لى غير متفق معها[٣] » .

---

(١) Party Government, 163.

(٢) والوجه الآخر لهذه المسألة هو أن عدداً من الزعماء السياسيين كجروفر كليفلاند وتيودور روزفلت ، ووليم برايان ، وودرو ويلسـون ، وهربرت هوفر ، وألفريد سميث ، ووندل ويلكى ، وتوماس ديوى ، وفرانكلين روزفلت ، لم يشغلوا أبداً أى مركز رسمى فى أحزابهم ، ولم يكن لهم فى وقت من الأوقات ، الحق فى الاشتراك رسمياً فى وضع سياسة الحزب أو فى تنظيمه ، أنظر :
Toward a More Responsible Tow-Party System (New York, 1950), 40-41.

(٣) New York Times, Oct. 12, 1956.

إن لا مركزية التنظيم الحزبي تقوم على مجموعة من الروابط التي تصل بين الزعماء والأعضاء ، والتي تـكون في قاعدة الحزب أشد قوة منها في قمته ،ولا تصل إلى ذروة قوتها إلا في القاع ، على حد تعبير راى وكاندال[1] . وجوهر التنظيم السياسي يكمن في الولاء المتبادل ، وكلما ارتفع الإنسان ، زادت صعوبة الاحتفاظ بهذا الولاء مزدهراً .

وتستند اللامركزية أيضاً إلى محلية المواقف السياسية التي تتخذها ، فنحن قد نـكون أمة واحدة فيما يتعلق بأهم المسائل التي تـكون الأمم : اللغة ، القيم ، التقاليد ، الأساليب ، الأهداف ، ولـكننا لسنا كذلك فيما يتعلق بالسياسة ، أو على الأقل بالمجال الخاص باختيار المرشحين وانتخابهم للوظائف . فأول امتحان يتعرض له النائب في سبيل إعادة انتخابه ، يتطلب أن يظهر مهارته في تحقيق مطالب أهل دائرته ، وآخر أمل يستطيع النائب أن يرنو إليه لمنع هزيمته ، هو أن يتدخل « الغرباء » لمعارضته ، فذلك يقوى من التفاف أهل دائرته حوله ، وخاصة إذا كان هؤلاء الغرباء ينتمون إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه .

وقد تمـكن هاملتون فيش من الفوز بإعادة انتخابه عن مقاطعتي أورنج ودتشز بولاية نيويورك ، بسبب الهجوم الذي شنه عليه الجمهوريون الحديثون في مدينة نيويورك وفي ألباني وفي واشنطون .

وما تزال الرياح في المسسبي تردد عويل جون رانـكين ، الذي أرجع فشله في إعادة انتخـابه بالـكونجرس عام ١٩٥٢ إلى رفض تدخل صحفيي الشمال في شئون المسسبي لصالح خصمه .

وآخر دليل نقدمه في بيان هذه النقطة الثالثة هو ظاهرة الزعامة "Bossism" ، وهي بالطبع ظاهرة أمريكية محضـة ، فلا يوجد في أية دولة أخرى ذات نظام حزبي متقـدم شخص مثل كيرلى أو هيج أو كرمب أو حتى مثل دى سابيو ،

---

(١) Democracy and American Party System, 264

ولـكى يصبح السياسى زعيماً حقيقياً وليس مجرد خادم يرتدى ثياباً مزركشـة ، يجب أن يستمد قوته من نفسه ، وأن يكون محصناً ضـد أى غزو داخلى ، أو إخضاع من الخارج ، فما يميز زعماءنا هو استقلالهم ، فالزعماء المحليون مستقلون عن زعماء الولايات ، وزعماء الولايات مستقلون عن الزعماء القوميين — إذا وجدوا — وهم جميعاً مستقلون الواحد منهم عن الآخر .

ومما يثبت وجهة نظرى أن نلاحظ أن مؤتمر اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية ، وهو الأداة القومية الحقيقية فى مجال السياسة الأمريكية ، ليس سوى اجتماع غير منظم لزعماء الولايات وللزعماء المحليين[1] .

ويحضر الـكثيرون من الزعماء إلى هذا المؤتمر لا لإبداء رأيهم ، بل ليعرفوا صاحب الـكفة الراجحة ، فإذا عرفوه أسرفوا فى تأييده والدعوة إلى ترشيحه ثم إلى انتخابه ، مستخدمين فى ذلك سلطاتهم الشخصية ، وأسـاليبهم الخاصة ، وهم يدركون جيداً أن أهميتهم للحزب أكثر من أهمية الحزب لهم ، وبعد انتهاء المؤتمر يعودون إلى مراكزهم ، واثقين أن قوتهم لا تتوقف بأية حال على نتائج معركة الرئاسة ، وهم جميعاً باستثناء القليلين ، يعملون على إنجاح قائمة أحزابهم ، وينفقون بسخاء فى خلال هذا الوهم الذى يسيطر علينا لمدة أربعة شهور كل سنوات أربع ، وبذلك تـكون لدينا أحزاب قومية منظمة . وهم يؤيدون مرشحهم للرئاسة ، لا لأنه يملك نفوذاً أو سيطرة عليهم ، بل لأنه يكون على رأس قائمة مرشحى حزبهم ، ولأن الغالب أن يحوز فى معظم المناطق ، أصواتاً أكثر من أى مرشح آخر من مرشحيهم . ومن السهل إدراك أنه لا ينفرد بالسلطة شخص واحد ،

---

(١) وتبدو أهمية هؤلاء الزعماء ، فى حاجة المرشح للرئاسة إليهم فى أثناء طوافه فى أنحاء البلاد سعياً وراء جذب الناخبين ، فالطريق إلى رئاسة الجمهورية إذا كان يخترق واشنطون ، فهو يمر أيضاً خلال توبيكا ، ساكرمنتو ، هيلينا ، ماديسون ، ألبانى ، ومئات أخر من مراكز الزعماء المحليين وزعماء الولايات .

بل إنها تمارس بوساطة عدة أفراد[1] . فالحماسة قد تتركز ولكن السلطة تظل موزعة . فمن مقتضيات التنظيم الداخلى لأحزابنا ، أن تتفتت السلطة وأن تتوزع إلى حد يقترب من الفوضى .

ومن النتائج المترتبة بالضرورة على عدم تركز التنظيم السياسى ، عدم وجود هدف مشترك ، وانتفاء التعاون والنظام فى كل من الحزبين اللذين نستطيع أن نسميهما بالحزبين الحكوميين ، لأنهما معدان إما لتولى الحكومة وإما لمعارضتها فى الكونجرس وفى مجالس الولايات .

ومن الحقائق الثابتة بدراسات وإحصاءات عديدة ، أن الصلات الحزبية ليست سوى علامة تقريبية على سلوك المشرعين الأمريكيين عند التصويت ، وأنها لا دلالة لها إطلاقاً فى حالة بعض السياسيين الأقوياء . وفى بعض الولايات ، وبصفة خاصة فى الولايات الصناعية الكبرى التى نما فيها نظام الحزبين ، تتوفر درجة معقولة من التعاون الحزبى بصدد المسائل الهامة التى تعرض على المجلس التشريعى ، وفى ولايات أخرى ، وبصفة خاصة فى الولايات ذات الحزب الواحد ، يكثر ظهور الجماعات المعارضة والمنشقة داخل الأحزاب[2] . وحتى فى الكونجرس حيث كان المتوقع أن نجد الولاء للحزب محترماً إلى أقصى حد ، نجد أن التصويت يتم على غير أساس ، ويتميز بالميوعة ، حتى إن مراقباً حكيماً هو جيمس بيرنز قال : « إن تعدد الأحزاب يختفى وراء ستار نظام الحزبين » ، فبدلا من أن يحشد الحزب كل قواه ليواجه الحزب الآخر فى مجلس الشيوخ وفى

---

(١) Stephen K. Bailey, "The Condition of Our National Political Parties" (New York, 1959), 7.

(٢) Malcolm E. Jewell, "Party Voting in American State Legislatures," APSR, XLIX (1955), 773.

مجلس النواب ، نجد للحركة التشريعية تهبط إلى مستوى المشاحنات والمنازعات ، وتدور بين جماعات الأقلية[1] .

والواقع أن الأحزاب تهتم بتنظيم واختيار أعضاء اللجان فى الكونجرس ، ولكنها تتصرف كالسوقة عند نظر المسائل المتعلقة بالضرائب ، والمحاربين القدامى ، وتنظيم الصناعة ، والحقوق المدنية ، والدفاع . وإذا قبلنا التعريف الذى أورده جوليوس تيرنر للتصويت الحزبى وهو أنه التصويت الذى يعارض فيه ٩٠٪ على الأقل من الديمقراطيين ، ٩٠٪ من الجمهوريين[2] ، فإننا نجد أن هذا التعريف لا يصدق إلا على ١٥٪ من حالات التصويت فى عام ١٩٤٠ ، مع أنه يصدق على حوالى ٥٠ ٪ من هذه الحالات فى أيام ماكنلى[3] .

ويتكلم ستانسشنيدر عن هذا الوضع فى فقرة مشهورة كثيراً ما يقتبسها علماء السياسة فى كتاباتهم وأحاديثهم :

« إن عدد المصوتين فى كل من مجلس النواب والشيوخ ، يدل على أن التصويت الحزبى نادر نسبياً ، ولا يتم التصويت وكل حزب يواجه الحزب الآخر بكامل قواه ، إلا فى حالات استثنائية ، ويحدث أحياناً أن يوافق المجلس على القرار المعروض عليه بالإجماع ، وذلك إذا كان الحزبان متفقان تماماً بشأنه ، كما يحدث أن ينقسم كل حزب إلى نصفين متساويين ، تقريباً ، وفى هذه الحال لا يكون هناك أى تنظيم حزبى ، وفى حالات أخرى يصوت حزب كوحدة ، وينضم إليه فى رأيه قسم كبير من الحزب الآخر . وقد تعارض أغلبية حزب أغلبية حزب آخر ، فى حين تتفق أقلية كل من الحزبين ، وتتفقان معاً ضد

---

(١) David B. Truman, "The State Delegations and the Structure of Party Voting in the United States House of Representatives," APSR, L(1956), 1023: James M. Burns, Congress on Trial (New York, 1949) 35.

(٢) والحقيقة أن فى هذا التعريف بعض المجاوزة ، وإننى أحدد النسبة ب ٧٥٪ .

(٣) Party and Constituency (Baltimore, 1952), 28.

أغلبية الحزبين ، ويقترب التصويت فى هذه الحالة الأخيرة من صورة التصويت الحزبى الصحيح .

والواقع أن الأحزاب لا تستطيع الاحتفاظ بصفوفها كاملة عند التصويت على بعض المسائل العامة المتنازع عليها ، التى تكون موضع اهتمام خاص .

إن الوصف السابق للتصويت فى المجلسين ، يعتبر من أهم الحقائق المتعلقة بالأحزاب الأمريكية ، بحيث يمكن القول إن من يعرف هـذه الحقيقة فقط ، ولا يعرف غيرها ، يعرف عن الأحزاب الأمريكية أكثر ممن يعرف عنها كل شىء عدا هذه الحقيقة(١) .

والسبب المباشر لانعدام التعاون الحزبى فى المجالس التشريعية الأمريكية هو ضعف الأدوات المقصود بها فرض احترام الوعود المبذولة للناخبين ، كاجتماعات قادة الأحزاب ، والمؤتمرات . ويلاحظ أنه فى الحالات التى أمكن فيها قمع الانشقاقات الحزبية ، قد تحقق هذا القمع عن طريق إجراءات اتخذت خارج الكونجرس لا داخله ، وأوضح حالة تمثل ذلك هى : ارتكاب الجماعة خطأ لا يغتفر بالخروج على الحزب فى خلال معركة انتخابات الرئاسة (٢) .

وإذا كانت الأحزاب قد تسمح لبعض أعضائها بالسكوت عن تأييدها فى بعض الحالات ، فإنها نادراً ما تسمح لهم بمعارضة مرشحيها معارضة إيجابية .

والأسباب الحقيقية تكمن طبعاً فى عـدم إحكام مميزات السياسة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل لا تخضع لسيطرتنا هى : اختلاف المصالح الأمريكية ، تقسيمات الدستور الأمريكى ، وهى عوامل تتضافر لتسمح ، وأحياناً لتفرض على عضو المجلس التشريعى أن ينضم إلى كتلة الحزبين ، أو ليضع الولاء لجنته المفضلة فى المقام

---

(١) Party Government, 130-132.

(٢) C.A. Berdahl, "Some Notes on Party Membership in Congress,, APSR, XLIII (1949), 309-314

الأول ، أو ليوجه التصويت نحو مصالح دائرته ، وبذلك يتوصل إلى إجبار الجميع على الصفح عن عصيانه ، ولا تملك الأحزاب إلا أن تكون متسامحة ، ما دامت تطمع فى أن تكون أحزاباً كبرى . ويترتب على ذلك ، كما يقول ماكس بيلوف : « إن الأحزاب تتجنب الانحياز فى خلال المعارك التشريعية إلى جانب معين ، وتفضل أن تبقى محايدة رسمياً إلى أطول وقت ممكن[١] » . ويبدو أن هذه البلاد ستستمر زمنا آخر فى الأخذ بنظام الأحزاب الحكومية ، سواء فى الفروع الإدارية أو التشريعية .

ولندع الآن هذه النقطة مؤقتاً ، مكتفين بملاحظة أن نظام القيم السياسية لدينا ، يفسح المجال للانشقاق على الأحزاب ، وأن الولاء للحزب وتأييده فيما يتعلق بما يهمه من مشكلات ، ليس من مبادئنا المفضلة ، حتى إننا نحط من قيمة الشخص الذى يقر كل ما يقترحه حزبه ، وبالعكس من ذلك نعجب بشخص كعضو الشيوخ « بوراه » الذى لامه ناخب على معارضته لقيادة الحزب فى موضوع هام ، فرد عليه بكرامة قائلا: ماذا تريدون إذن من عضو الشيوخ أن يفعل؟ أن يعبر عن آرائه بإخلاص ولو كانت غير متسقة مع سياسة الحزب ، أم أن يتصرف كبغى مثقفة تعمل لحساب المنظمات الحزبية ؟» . إن الولاء الحزبى فى نظامنا السياسى ليس الا أحد العوامل التى تؤثر على أعضاء المجالس التشريعية فى عملهم [٢] .

وما دمنا فى نطاق الكلام عن المؤثرات ، فلنبين فى إيجاز أثر الجماعات غير الحزبية التى تحيط بالحزبين الكبيرين ، وتنفذ خلالهما وتكملهما[٣] .

وتفترق هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية فى كثير من الصفات ، ولكن

---

(١) The American Federal Government (New York, 1959), 148.

(٢) George Grassmuck, Sectional Biases in Congress on Foreign Policy (Baltimore, 1951), 13-14, 54-55, 171-172; H.B . Westerfield, Foreign Policy and Party Politics (NewYork, 1955).

(٣) Schattschneider, Party Government, Chap. 8: Key, Politics, Parties, and Pressure Groups Chap. 2-6 and works cited at p. 23

أم هذه الفروق بلاشك كان متعلقاً بأسلوب كل منها فى العمل ، فرغم أن هذه الجماعات تتفق مع الأحزاب فى أنها تحاول تنفيذ أهدافها ، وأن تؤثر فى وضع السياسة العامة ، فهى خلافا للأحزاب تفعل ذلك دون أن تختار أحدا لشغل المناصب العامة ، ودون أن تشترك علنا أو عن قصد فى المعارك الانتخابية ، ومن غير أن تسعى للسيطرة على الحكومة . وتختلف التسمية التى نطلقها على هذه الجماعات باختلاف غرضنا من الكلام عنها ، فنحن نسميها بالجماعات النفعية " Interest Croups " عندما نريد الدقة فى تحليل طبيعتها، ونسميها بالجماعات المؤثرة أو الضاغطة " Pressure groups " عندما نكون بصدد نقدها ، وأخيراً نطلق عليها اسم جماعات الأروقة " Lobbies " ونحن نرقب عملها فى محاولة التأثير على أعضاء المجالس التشريعية . وأياً كانت التسمية التى نستعملها، فلاشك أن هذه الجماعات ذات نفوذ وتأثير كبيرين على أعضاء مجالسنا التشريعية وهيئاتنا الإدارية ، بل وعلى قضاتنا . فالأحزاب لا تحتكر الدعوة إلى التنظيم السياسى ، ففى جميع البلاد الحرة ، يكون المهتمون بالصالح العام ، تنظيمات خارج الأحزاب ، بقصد الحصول على أكبر قدر ممكن من السلطات والامتيازات والحصانات والمكافآت ، ولكن لم تصل هذه الجماعات فى أى بلد من البلاد إلى ما وصلت إليه الجماعات الأمريكية من ناحية العدد ، والأعضاء ، والموارد المالية ، والنشاط والتأثير على شاغلى المناصب العامة . ويكفى لبيان ذلك أن نقارن النجاح الذى حققته الفرقة الأمريكية "The American Legion" فى الحصول على الأموال والخدمات من الكونجرس ، بضعف مركز المحاربين القدماء فى كل من فرنسا وبريطانيا ، ولايمكن إرجاع ذلك إلى شعور الأمريكيين بالكرم نحو الجنود القدامى.

وترجع قوة وكثرة الجماعات النفعية فى هذه البلاد إلى نفس الأسباب المؤدية إلى انعدام التعاون داخل الأحزاب الحكومية ، وهذا الانعدام يستغرق جميع الأسباب الأخرى . وإن نظام القيم والمؤثرات الذى يحمى أعضاء المجالس التشريعية من الخضوع لسلطة الأحزاب التأديبية ، يتركهم عزلاء عرضة لتهديدات وطلبات

تلك الجماعات التى تستطيع أن تضغط عليهم وأن تؤثر فيهم . وتوجد فى بلادنا جماعات تستطيع الضغط والتأثير على كل عضو تشريعى تقريبا ، وإذا كانت الأحزاب لا تستطيع إخضاع هؤلاء الأعضاء فهى بلاشك لا تستطيع معاونتهم ، وإذا كانت لاتستطيع ردعهم بسبب عدم ولائهم ، فلا ينتظر منها أن تحيطهم بحمايتها ، وإن العضو التشريعى يعمل لحسابه الخاص وعلى مسئوليته .

ولذلك فعليه أن يقوم بنفسه بالتوفيق بين القوى التى تتصارع فى داخله ، وإن أدى ذلك إلى فشل قيادة حزبه ، ولا يجب أن نشعر بالأسف على عضو الكونجرس المعرض للأخطار ، لأن هذا — على ما يبدو — هو الطريق الذى يريده . وهو قد يتشوق فى بعض الأحايين إلى نظام حزبى صارم ، ولكنه عند الموازنة ، يجد أن حياة المجازفة تتيح له الكثير من الفرص ، وهو يكتفى بذلك ، لعلمه بأنه لا يستطيع سلوك كلا الطريقين . أما ما إذا كان من الواجب علينا أن نأسف على أنفسنا ، فتلك مسألة أخرى ، ويشعر مديرونا أيضاً بالضغط الناشئ عن ضعف الأحزاب وقوة المصالح ، وهم يستطيعون مقاومة هذا الضغط إذا لم يحمهم سادتهم فى المجالس التشريعية ، ونحن نعلم مما سبق مدى ضعف مركز هؤلاء السادة . ويمكن القول إن معظم المديرين ، يفضلون أن تزيد ضماناتهم وأن تقل فى نفس الوقت المخاطر التى يتعرضون لها .

إننى لا أرغب فى أن أعطى صورة مبالغاً فيها لضعف الأحزاب ، وأعضاء الكونجرس . وقوة الجماعات النفعية ، إن بعض أعضاء الكونجرس يجدون درجة كبيرة من الاستقلال فى المؤثرات العديدة التى تسعى لفرض نفسها عليهم ، والتى يعمل بعضها على إزالة أثر البعض الآخر ، وبعض الجماعات النفعية غير محبوبة من ناحيى مناطق معينة ، ويستطيع أعضاء الكونجرس أن يجعلوا من هذه المناطق عواصم سياسية لهم ، ويسيطر بعض الأعضاء على دوائرهم سيطرة تامة ، بحيث يستطيعون تجاهل ضغط الجماعات المعادية لهم ، ويجيء وقت يدرك فيه جميع أعضاء الكونجرس ، وأعضاء جميع المجالس التشريعية أن بعض الجماعات

النفعية ذات ميول حزبية ، وأنها عبارة عن منظمة للحزب الآخر[١] ، فلا يعودون يشعرون بضغط هذه الجماعات ، إما لأنهم لا يحتاجون إلى الاقتناع بما تريده هذه الجماعات ، وإما لأن هذه الجماعات لا تستطيع أن تؤثر فيهم ، كما لا يستطيع الحزب الآخر نفسه التأثير فيهم .

ويزداد فى الوقت الحاضر ميل الجماعات النفعية نحو التحالف مع الأحزاب الكبرى ، ويرجع ذلك لأنها تجد صعوبة فى البقاء على الحياد بين الأحزاب التى تكتسب وصفاً قومياً يوماً بعد يوم . وما يكاد التحالف الحزبى يوضع موضع التنفيذ ، حتى يدفع نفسه بنفسه بخطوات سريعة ، وقد أرغم انحياز كثير من الاتحادات القومية إلى الحزب الديمقراطى ، كثيراً من الاتحادات التجارية إلى اتخاذ موقف مؤيد للجمهوريين ، وما تزال الفرقة الأمريكية American Legion تسير على جانبى الطريق مختالة فخورة ، غير عابئة بسياسة أى من الحزبين ، ولكن الاتحاد الأمريكى للعمل .A.F.L ومجلس للمنظمات الصناعية .C.I.O وغرفة تجارة الولايات المتحدة ، والجمعية الأهلية للصناع ، وجمعية القوى العامة الأمريكية ، وحتى اتحاد مكتب الزراع الأمريكيين ، كل هذه الجماعات قد ابتعدت كثيراً عن كونها جماعات غير حزبية ، تعمل على تحقيق أغراضها بالتأثير على كلا الحزبين على السواء ، وذلك مهما حاولت إنكار هذه الحقيقة[٢] ، ولكنها لم تصبح أداة لحزب من الأحزاب ، وهى تستطيع الانسحاب من تحالفها مع الحزب ، إذا رأت أنه يسير فى اتجاه معارض لمصالحها . ولقد تكونت جماعات عديدة حول كل حزب كبير بسبب التشابه فى المظهر الخارجى وفى المصالح ، ولا يوجد شىء يمنع هذه الجماعات من الابتعاد عن الأحزاب التى ارتبطت بها ، والخروج من فلكها . ولكن تحالف هذه الجماعات لم يعد من السهل إتمامه أو فصمه كما كان الحال بالنسبة لتحالف شركة Erie Railroad التى تكلم جاى جولد عن نشاطها

---

(١) APSR Report, 4.

(٢) Key, Politics, Parties and Pressure Groups, 172.

السياسى بصراحة فقال : « فى المناطق الجمهورية ، كنت جمهورياً ، وفى المناطق الديمقراطية كنت ديمقراطياً ، وفى المناطق للشكوك فى صفتها السياسة كنت متشككاً ، ولكنى كنت دائماً منتميا إلى إرى[1] .

ومع ذلك فمن يشك فى أن والتر روثير ينتمى إلى حزب العمل المنظم ، وأن آرثى ن . بوث ينتمى إلى أصحاب الأعمال ، وأن شارلز ب . شومان ينتمى إلى الطبقة المتوسطة الزراعية ؟ ومن يستطيع أن ينكر أنهم جميعاً حلفاء أقوياء لزعماء الحزب الذين يعملون معه ، لا خدم ، وأنهم أحياناً يصبحون سادة ؟ إن صلة الجماعات الخارجية بالأحزاب كصلة أقسام هذا الحزب الواحد منها بالآخر ، وإن كل عمل السياسة الأمريكية يبدو فى تبادل المصالح بقصد تحقيقها ، ولا تتكشف الطبيعة الحقيقية لهذه السياسة واضحة بقدر ما تكشفها الروابط الفريدة بين الأحزاب والجماعات النفعية .

ولكى نختم كلامنا عن سمات السياسة الأمريكية ، يتعين علينا أن نتحول قليلا عن الجماعات لنهتم بالأفراد ، فهناك الكثير مما يمكن قوله عن موقف الأمريكيين وسلوكهم تجاه المشكلات السياسية ، ولا يمكننا فهم وظيفة وأساليب وأهداف أحزابنا الكبرى ، إلا إذا وصلنا إلى جوهر السياسة الأمريكية الذى يتمثل فى عدم انغماس الأمريكيين فى السياسة ، وهو ما يسميه بعض الكتاب عدم مبالاة ، ويسميه آخرون استهانة ، ولكنى أفضل أن أطلق عليه تسميات أخرى كالجمود والارتجال ، والإذعان ، وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بأسلوب الجيل الحاضر فإننا نقول إن معظم الأمريكين يأخذون الأمور السياسية « ببساطة » . وأيا كانت الكلمات التى نستعملها لوصف هذه الظاهرة ، فإنه من الواضح أن الأمريكيين لا يهتمون كثيراً بالسياسة ، وأنهم لا يتأثرون ببلاغة السياسيين ، ولا يبنون عليهم الآمال ، ولا يتوقعون منهم إلا أقل مما يتوقع الفرنسيون والإيطاليون ، وحتى

---

(١) M. Ostrogoski, Democracy and the Organisation of Political Parties (New York, 1908), II. 185.

الـكنديون ، من سياسييهم . وحتى فى ذروة معركة الانتخابات الرئاسية ، تظل درجة الحرارة السياسية لمعظم الأمريكيين منخفضة وثابتة ، رغم اشتداد حرارة الجو السياسى بوجه عام نتيجة للوعود والتهديدات التى يصدرها الخطباء والمتحدثون[١] . وأول دليل على برود السياسة الأمريكية ، نجده فى موقف الشعب من الأحزاب السياسية ، فالواقع أن قليلا من الأمريكيين هم الذين يدينون للديمقراطيين وللجمهوريين بولاء عميق وكامل ، كالولاء الذى يدعيه الاشتراكيون فى بلجيكا والوطنيون فى جنوب أفريقيا .

وإن من يراقب الجمهوريين والديمقراطيين وهم يهيمون خلال معالم السياسة الأمريكية ، يرى فى حزبى المحافظين والعمال البريطانيين جيوشاً تضم جنوداً كرسوا حياتهم فى سبيل هدف معين ، أما فى أمريكا ، فالحزب ليس بجيش ولا كنيسة ، ولا أسلوبا من أساليب الحياة ، ولا حتى بمأوى ، وهو لا يتطلب من أنصاره سوى أصواتهم وقليلا من النقود ، و بعض ساعات من وقتهم إذا رغبوا . « فالانتماء » لا يهم الناخبين الأمريكيين كثيراً ، كما أنهم لا يقبلون بحماسة على الاشتراك فى مناقشة الأمور العامة مع غيرهم من ذوى الميول السياسية المتشابهة . ولا يعمل فعلا لتحقيق الأهداف الحزبية سوى عدد قليل من أفراد الشعب ، ولا يقوم معظم الأمريكيين بأى عمل لصالح الأحزاب السياسية أو لتأييد مرشحيها ، باستثناء تسجيل أسمائهم فى سجلات الانتخاب والإدلاء بأصواتهم . وقد خرج جوليان ودوورد ، والمورو بر من خلال دراسة دقيقة للنشاط السياسى لثمانية آلاف أمريكى بالنتائج الآتية : ١١٪ فقط قاموا بالدعوة لانتخاب المرشحين السياسيين ، ٧٪ تبرعوا بأموال لحزب أو لمرشح معين ، ١٠٪ فقط من مجموع تلك العينة ، هم الذين يمكن اعتبارهم نشيطين جداً جداً بصدد المسائل العامة[٢] . وقد تأكدت هذه النتائج بالدراسات التى عملت حول انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ ، وكانت

---

(١) E. Lana, Political Life (Glencoe, 911., 1959., esp. pts 2.3.

(٢) Political Activity of American Citizens," APSR, XLIV (1950), 872.

أكثر الانتخابات إثارة فى التاريخ . فبالرغم من مظهر الاهتمام الزائد الذى تميزت به المعركة الانتخابية عام ١٩٥٢ ، فإنه يبدو أن الذين قاموا بالقسم الأكبر من النشاط السياسى لايتجاوزون ١٠٪ من مجموع الشعب ، وهم الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ، ويتبرعون بالأموال ، ويعملون من أجل الحزب ، أما معظم الناس، فلم يهتموا بالمعركة الانتخابية إلا بصفة عرضية بحتة ، وكان حوالى الثلث منهم لايعنيه أى الأحزاب يفوز(١) .

وقد قامت الأحزاب بتنظيم نشاطها وفقاً لظاهرة عدم اهتمام معظم الأمريكيين بها . والواقع أن الأحزاب لا تتوقع جدياً أى مظهر من مظاهر الإخلاص والود ، حتى من الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى سجلاتها . ولذلك تنظم نفسها على أساس أن تخوض المعركة بوحدات صغيرة من الفدائيين ، وتستند فى تمويلها أساساً إلى هبات ضخمة تأتيها من مصادر قليلة(٢) . ولا تجد فى موقف الشعب منها مايخيب آمالها أو يثبط من عزيمتها ، خاصة أنها ما كانت تستطيع الاستفادة من الأشخاص الراغبين فى العمل الحزبى لو كان عددهم كبيراً ، وعلى أية حال فهذا هو موقفنا من الشئون السياسية ، وهو موقف لا ينتظر أن يتغير ولو قليلا فى المستقبل القريب ، وإذا كان « قانون حكم الأقلية » الذى قال به روبرت مايكل ، قد سيطر على السياسة الأمريكية(٣) ، فإن ذلك يرجع جزئياً إلى عدم اهتمام معظم الأمريكيين . ولكن حتى حكام الأقلية لا يمارسون سلطاتهم إلا فى مجالات صغيرة ، وبالنسبة لأمور قليلة الأهمية نسبياً .

ومن المظاهر المتصلة برفض معظم الأمريكيين الانغماس فى السياسة ، الاهتمام بالمحافظة على الاستقلال فى الرأى ، فنحن لا نرغب فى الانضمام لعضوية حزب

---

(١) . The Revolt of the Moderates (New York, 1956), 204.

(٢) Democracy and the American Party System, 157-166.

(٣) William Goodman, The Two Party System in the United State (Princeton, 1956), 29-39.

من الأحزاب ونود الاحتفاظ بحريتنا فى تغيير أفكارنا ، والانتقال من تأييد حزب معين إلى تأييـد حزب آخر ، والتصويت لصالح مرشحين ينتمون إلى أحزاب مختلفة . والواقع أننا نتمتع بفرصة غير عادية للتغيير والتنقل ، وذلك بفضل عدم انضباط التعاريف القانونية للصلات الحزبية ، ولأن الواحد منا يدعى للتصويت عدة مرات فى العام الواحد ، ويكون باب الاختيار مفتوحاً أمامنا فى كل انتخاب، ولا شك أننا سعداء بالاستفادة من هذه الفرصة ، كما أثبتت الدراسات التى عملت فى هذا الموضوع حـديثاً ، فنحن سعداء بحريتنا فى إعطاء أصواتنـا لمرشحين لا ينتمون جميعاً إلى حزب واحد[١] ، سعداء بحريتنا فى تغيير أفكارنا من انتخاب إلى آخر . وقد قدرت نسبة الأمريكيين الثابتين على إعطاء أصواتهم لمرشحى حزب واحد ، دون تغيير، بما لا يزيد عن ٦٠٪ من مجموع الناخبين[٢] ، وعادة الاستقلال هذه تنمو يوماً بعد يوم وتتأصل فى نفوسنا . وإذا كان اهتمام الناخبين الأمريكيين بالموضوعات الانتخابية وبالشخصيات السياسية قد زاد ، فقد ضعف الاهتمام بالروابط الحزبية ، وأصبح من السهل جداً تحويل التأييـد السياسى للناخبين الأمريكيين[٣] . والنتيجة الهامة المترتبة على زيادة استقلال الناخبين واحتفاظهم بحريتهم فى توزيع أصواتهم بين مرشحى الأحزاب المختلفة ، هى إمكان أن يكون رئيس الجمهورية وعدد كبير من رؤساء الهيئات التنفيذية ، من المنتمين إلى حزب معين ، فى حين تنتمى أغلبية أعضاء الـكونجرس إلى الحزب الآخر ، وهذه ظاهرة تحير الغرباء الذين يكتفون بمراقبة نظامنا السياسى والحزبى من بعيد ، فى حين أننا تعودنا من تجاربنا أن نتقبلها وأن نعيش فيها ، وأقرب تطبيق لما كان فى السنوات الست التى قضيناها تحت رئاسة أيزنهاور ، فى ظل

---

(١) A. Campbell and W.E. Miller, "The Motivational Basis of straight and split Ticket Voting," APSR, LI (1957), 293.

(٢) S.J. Eldersveld, "The Independant Vote," APSR, XLVI (1952), 732, and studies cited in notes 1-14.

(٣) "Are the Republicans Through?" Saturday Evening Post, Feb., 14, 1959.

كونجرس جونسون رايبيرن[1] . وفى خـلال الثمانين عاماً التى مضت بين عامى ١٨٧٢ — ١٩٥٢ مرت على البـلاد ستة عشر عاماً ، واجه فيها رئيس الجمهورية معارضة من أغلبية أحد المجلسين ، وثمانى سنوات واجه فيها معارضة أغلبية المجلسين معاً ، ولست أقصد بهذا الكلام تأييد هذه الظاهرة من ظواهر النظام الأمريكى ، ولا نقدها أو تحليلها ، وإنما أهدف إلى مجرد توجيه الانتباه إلى أثر الاستقلال على طريقتنا فى معالجة الشئون العامة .

والحقيقة أن تلك الظاهرة لا تحيرنى إلا قليلا ، ولا يبدو أنها تحير سائر الأمريكيين إطلاقاً ، وهى على كل حال ، إحدى ظواهر السياسة الأمريكية الرئيسية ، وقد تصبح فى السنوات القادمة الوضع العادى والطبيعى للأمور .

أما أغرب مظهر لبرود السياسة الأمريكية ، فهو عادة عدم التصويت ، وهى ظاهرة من السهل علينا أن نتقبلها بنظرة متسامحة ، فإن إقبال الأمريكيين على استعمال حق التصويت الثمين أقل من إقبال أى شعب آخر فى العالم كله ، وتلك حقيقة معروفة جيداً ، وقد أسفرت الإحصاءات التى أجريت فى هذا الشأن عن أن نسبة من يدلون بأصواتهم فعلا إلى مجموع من لهم حق الانتخاب تصل إلى :

حوالى ١٠٠٪ فى البلاد التى تخضع لسيطرة حزب واحد .

ما يزيد على ٩٠٪ فى البلاد التى تأخذ بنظام الانتخـاب الإجبارى ، كبلجيكا وأستراليا .

حوالى ٩٠٪ فى إيطاليا .

حوالى ٨٥ ٪ فى ألمانيا الغربية .

بين ٧٨ و٨٢ ٪ فى بريطانيا والدول السكندنافية .

حوالى ٨٠ ٪ فى فرنسا .

---

(١) كان إيزنهاور جمهوريا ، فى حين كانت أغلبية الكونجرس من الديمقراطيين .

حوالى ٧٥٪ فى كندا .

وكانت أعلى نسبة فى أمريكا ، هى التى تحققت فى انتخابات عام ١٩٥٢ ، وقد وصلت إلى ٦٤٪ .

وقد اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع ببطء وصعوبة باطراد الاشتراك فى انتخابات الرئاسة من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٢٤ ، ويبين الجدول التالى كيف انخفضت نسبة المصوتين ابتداء من عام ١٩٢٠ على أثر منح النساء حق الانتخاب ، إذ لم يعرفن كيفية استخدامه ، وكيف عادت هذه النسبة حديثاً إلى الارتفاع ، مع بيان النكسة التى حصلت بسبب الحرب العالمية الثانية .

عام	النسبة المئوية للمدلين بأصواتهم ٪	عام	النسبة المئوية للمدلين بأصواتهم ٪
١٨٩٦	٧٩	١٩٢٨	٥٧
١٩٠٠	٧٤	١٩٣٢	٥٨
١٩٠٤	٦٦	١٩٣٦	٦١
١٩٠٨	٦٦	١٩٤٠	٦٢
١٩١٢	٦٠	١٩٤٤	٥٥
١٩١٦	٦٣	١٩٤٨	٥٣
١٩٢٠	٤٩	١٩٥٢	٦٤
١٩٢٤	٤٩	١٩٥٦	٦٢

ويلاحظ أن نسبة الاشتراك فى الانتخاب تختلف فى ولايات الشمال عنها فى ولايات الجنوب ، وموقف الولايات الجنوبية فى هذا المجال شائن إلى حد أننا لا نستطيع أن نجد له عذراً مقنعاً ، أما النسبة فى ولايات الشمال فيمكن مقارنتها بنسبة بريطانيا وكندا وفرنسا ، ويبين الجدول التالى نسبة المصوتين إلى مجموع الناخبين فى انتخابات عام ١٩٥٦ فى عدد من الولايات :

الولاية	٪	الولاية	٪
أيداهو	٨٠	مسسبى	٢٢
يوتا	٧٨	سوث كارولينا	٢٥
كنكتكت	٧٨	ألاباما	٢٨
ماساشوست	٧٧	جورجيا	٣٠
رودأيلند	٧٦	فرجينيا	٣٢
نيوها مبشير	٧٦	لويزيانا	٣٥

وفى انتخابات عام ١٩٥٢ كانت نسبة المصوتين فى خارج الجنوب حوالى ٧٥٪ . وإذا كانت النسبة فى ولايات يوتا وكنكتكت وأيداهو مرتفعة ، فهى مع ذلك لا تمحو شعورنا بالعار ، كما أن النسبة فى انتخابات الكونجرس أقل منها فى انتخابات الرئاسة . ويبين الجدول التالى نسبة المدلين بأصواتهم فى بعض انتخابات الكونجرس الحديثة :

عام	٪
١٩٤٦	٣٩
١٩٥٠	٤٢
١٩٥٤	٤٣
١٩٥٨	٤٤

ويتبين من الأرقام السابقة ، أن عدد المصوتين فى أول انتخابات الكونجرس بعد الحرب لم يتجاوزوا ثلث عدد الناخبين بكثير ، ومع ذلك فهذه النسب تبدو مرتفعة إذا ما قورنت بنسب المشتركين فى الانتخابات المحلية ، ولكننا لن نتعرض لهذه الانتخابات ، فقد جمعنا من الأدلة على عدم مبالاة الأمريكيين وعلى جمودهم ما فيه الكفاية . ويكفى أن نلاحظ أن عدم قيام الأمريكيين بما توجبه عليهم الفكرة الديمقراطية ، يؤدى إلى خسارتهم ، وتزداد هذه الخسارة كلما كانت الانتخابات متعلقة بموضوعات تهمهم ، كانتخبات الهيئات المحلية .

وبالرغم من أن نسبة المصوتين فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٦ ، وصلت فى بعض قرى شمال نيو يورك إلى ٨٥٪ ، فقد تضاءلت هذه النسبة إلى أقل من ١٠٪ فى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ بالنسبة لانتخابات الهيئات المحلية . لكل ذلك حق لنا أن نسأل : من هم الأمريكيون الذين لا يدلون بأصواتهم ؟ ولماذا يفعلون ذلك ؟

وسأحاول فيما يلى أن أجيب عن هذه الأسئلة فى عبارات واقعية .

فى عام ١٩٥٦ ، بلغ عدد الأشخاص البالغين حوالى مائة مليون شخص ، لم يصوت منهم سوى ٦٢ مليوناً ، ومعنى ذلك أن ٣٨ مليوناً لم يدلوا بأصواتهم ، ونحن نستطيع أن نبرر عدم تصويت ٢٢٫٥ مليون على الوجه الآتى : —

٦ ملايين منعوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب تقاليد الجنوب السياسية ، فاستعمالهم حق التصويت يتطلب أن تتوفر لديهم إرادة قوية ، وقدرة ، وأموال ، ومساعدات قضائية ، وشجاعة ، ولا شك أنه يتعذر اجتماع هذه الصفات فى زنوج الجنوب .

٥ ملايين لم يتوفر لديهم شرط الإقامة السابق ، إما لأنهم قد انتقلوا حديثاً من مكان إلى آخر، وإما لأنهم أشخاص رحل بلا موطن دائم.

٥ ملايين منعهم المرض من التصويت ، وقد يبدو هذا العدد كبيراً ، ولكن يفسره أن الانتخابات تجرى فى شهر نوفمبر وهو شهر تكثر فيه فيروسات الأمراض كما هو معروف .

٢٫٥ مليون كانوا خارج البلاد ، ولم يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم عن طريق البريد .

٢٫٥ مليون من الأميين ، حرموا من حق الانتخاب فى سبع عشرة ولاية لهذا السبب[1] .

---

(١) D.O. McGoveny, The American Suffrage Medley (Chicago, 1949), Chap. 5, on "educational qualifications for voting."

٦٠٠ ألف كانوا فى السجون ، وملاجىء العجزة وما إلى ذلك .
٦٠٠ ألف من سكان منطقة كولمبيا ليس لهم حق الانتخاب .
٣٠٠ ألف من أفراد القوات المسلحة لم يتمكنوا من التصويت عن طريق البريد .

ويتبقى لدينا بعد ذلك ١٥٫٥ مليون من الأمريكيين ، لم يدلوا بأصواتهم لمجرد أن يجنبوا أنفسهم مؤونة الذهاب إلى مراكز الاقتراع ، وهو رقم قد يرتفع فى الحقيقة إلى ٢٠ مليوناً ، إذا راعينا ما قد يكون قد تكرر إحصاؤه فى القائمة السابقة . وإذا راعينا ظروف الذين قد يمتنعون عن التصويت ، بسبب تردد دينى، أو خوف من الأماكن العامة مثلا ، فإنه يتبقى لدينا عدد كبير من الأمريكيين يعتقدون أنه من غير المهم أن يباشروا حقوق المواطنين المسئولين ، فى بلد ديمقراطى عظيم .

وفى عام ١٩٥٨ ارتفع هذا الرقم من ١٥ — ٢٠ مليوناً إلى ٣٠ — ٣٥ مليوناً . ويلاحظ أن عدداً من الأمريكيين يتراوح عددهم بين ٣ و ٥ ملايين لم يدلوا بأصواتهم فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٥٦ ، فى حين أنهم صوتوا فى انتخابات الرئاسة ، وأن مليونين أبطلوا أصواتهم ، فإذا كررنا أسئلتنا السابقة عن الأمريكيين الذين لا يصوتون وعن سبب امتناعهم عن التصويت ، لوجدنا أن الإجابة عنها ليست سهلة، لأنه مايزال هناك الكثير مما يجب أن نتعلمه عن السلوك السياسى ، كما أن هناك ما لن نستطيع أبداً أن ندركه ، ولكننا نعلم فعلا ، أن للجنس ، والسن، والتعليم ،والدخل ، ولعوامل أخرى أثراً كبيراً على ذلك السلوك . وقد اتفقت الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن على أن النساء أقل إقبالا على التصويت من الرجال (وإن كان الفارق بينهم قد ضاق فى السنوات الحديثة[1]) ،وأن حديثى السن أقل إقبالا من متوسطيه (وقد أدى تخفيض سن الانتخاب من ٢١ إلى ١٨ إلى تخفيض

(١) Louis Harris, "Is There a Republican Majority?"(New York, 1954),107-109.

نسبة المصوتين) ، وأن سكان الريف أقل إقبالا من سكان المدن ، وأن المتخرجين من المدارس الأولية أقل إقبالا من خريجى المدارس الثانوية ، وخريجى المدارس الثانوية أقل إقبالا من خريجى الكليات ، وأن العمال غير الفنيين أقل إقبالا من العمال الفنيين ، وأن العمال الفنيين أقل إقبالا من أصحاب المهن الحرة ، وأن أصحاب الدخول المنخفضة أقل إقبالا من أصحاب الدخول المتوسطة ، كما أن أصحاب الدخول المتوسطة أقل إقبالا من أصحاب الدخول المرتفعة ، وأخيراً فإن البروتستانت أقل إقبالا من الكاثوليك ، والديمقراطيين أقل إقبالا من الجمهوريين(١) .

ويلاحظ غالباً أن الأشخاص الذين لم يدلوا بأصواتهم فى انتخاب كانتخابات عام ١٩٥٢ ، لن يصوتوا فى أى انتخاب آخر . وبعبارة أخرى . إن الاثنين والعشرين مليوناً ونصفاً الذين لم يصوتوا فى انتخابات عام ١٩٥٦ قد خرجوا عن نطاق هيئة الناخبين نهائياً ، بحيث لن يذهبوا فى أى انتخاب مقبل إلى مراكز الاقتراع ، إلا إذا أجبروا على ذلك .

فما السبب فى ضآلة نسبة المصوتين فى الولايات المتحدة ؟ . إذا نظرنا إلى أى بلد من البلاد التى لا تأخذ بنظام الاقتراع الجبرى ، فإننا نجد أن حوالى ١٠٪ ممن لهم حق الانتخاب ، يمتنعون عن التصويت ، بسبب الخجل أو العناد ، أو عدم المبالاة ، أو الخوف ، أو المبدأ ، أو انتفاء الباعث . ولاشك أن نسبة هؤلاء الأشخاص فى الولايات المتحدة لا تزيد على نسبتهم فى كندا ، أو بريطانيا أو إيطاليا . فما هى إذن الأسباب التى تحول دون زيادة الإقبال على الانتخابات حتى فى ولايات كنيويورك وماساشوست ؟ .

فى نظرى ن ضعف الإقبال على التصويت يرجع إلى أسباب ثلاثة :

---

(١) Campbell et al., "The Voter Decides" 70-73 ; Harris, "Is there a Republican Majority ?" 16-17.

الأول : أن دستورنا وقوانيننا وإجراءاتنا الانتخابية تضع عدداً كبيراً من الصعوبات الفنيـة فى طريق راغبى التصويت[1] . وتحـديد شروط الاقتراع وإجراءاته من اختصاص الولايات ، ولم يقم سوى القليل منها بتسهيل عمليـة التصويت . وفى اعتقادى أن نسبة المصوتين كانت تصل إلى ٨٥ ./ خارج الجنوب ، لو اهتمت الولايات بوضع قائمة ثابتة تضم أسماء جميع الناخبين ، ووضعت إجراءات سهلة لتسجيل هـذه الأسماء ، وجعلت من يوم الاقتراع عيداً قومياً ، وقررت إعفاء المصوتين ولو من جزء صغير من الضرائب المفروضة عليهم .

الثانى : هو أن الـكثير من الناخبين لا يدركون الفارق بين مبادئ الديمقراطيين و بين مبادئ الجمهوريين ، وذلك لعدم وضوح هذا الفارق . ولما لم يكن لديهم مجال ثالث للاختيار فإنهم يفضلون الامتناع عن التصويت ، ولهذا السبب تأثير واضح وإن كان غير محدد .

وقد سجل « لابل » وآخرون من خلال دراستهم لانتخابات عام ١٩٥٢ ، أن كثيراً ممن لم يصوتوا فى هـذه الانتخابات ، لم يصدروا فى ذلك عن استهانة أو عدم مبالاة ، بل عن حيرة وتردد ، فقد تابع الـكثيرون المعركة عن قرب ، وخرجوا منها بتأييد كامل لـكلا المرشحين ، ولما لم يكن فى استطاعتهم التصويت لصالح الاثنين معاً ، فقد فضلوا الامتناع عن الإدلاء بأصواتهم ، فسبب امتناعهم إذن ليس كراهيتهم لـكل من أيزنهاور وستيفنسون ، بل هو حبهم للاثنين معاً . ومن شأن هذه الظاهرة التى تسمى « المؤثرات المتقابلة » "Cross pressures" أن تتسبب فى انسحاب أشخاص راغبين فى الاشتراك فى الحياة السياسية لمدة معينة ، أو إلى الأبد ، وهو ما يترتب عليـه بعد ذلك أن يصبحوا فى حالة عدم مبالاة[2] .

---

(١) Howard R. Penniman, "Sait's American Parties and Elections"(New York, 1952) Chap. 25 ; S.D. Albright, The American Ballot (Washington, 1942.)

(٢) P.F. Lazarsfield, B. Berelson, and Hazel Gandat, "The People's Choice" (New York, 1944), 62 ; Lipset, Political Man, 203-216, and works there cited.

وأخيراً يجب أن ندرك أن ضعف إقبالنا على التصويت يعتبر دليلا على قوة ديمقراطيتنا ، وقد يبدو أن هناك تناقضاً فى هذا القول ، ولكن الواقع غير ذلك ، فالإنسان الحر عموماً يذهب إلى مركز الاقتراع عادة لأن شيئاً يدفعه إلى ذلك ، ولا شك أنه يدخل فيما يدفعه اعتقاده بأن النتيجة التى ستسفر عنها الانتخابات ستكون ذات تأثير على حياته ، أما فى أمريكا فإن نتائج الانتخابات لا تحدث فى حياة الأمريكيين أثراً كالذى تحدثه فى حياة الفرنسيين أو الإيطاليين ، ولذلك فإن تأثير الباعث أو المحرك السياسى ضئيل نسبياً فى أمريكا ، فما دمنا لا ننتظر الكثير من السياسة ، فإننا لا نعطى لها سوى القليل ، وما دمنا واثقين أن الانتخاب القادم سيجرى فى موعده ، فلا داعى للاهتمام كثيراً بالانتخاب الحالى(١) . ولا شك أن الأمريكيين سيهتمون بالتصويت ولكن فقط عندما تصبح نتيجة الانتخاب ذات أثر كبير فى حياتهم .

ومما يؤثر أيضا فى سلوكنا السياسى ، التعصب ضد السياسة ، الذى يظهر فى تقاليدنا ، فالواقع أن الأحزاب كنظمات والسياسيين كأشخاص ، لا يتمتعون بتقدير منا ، فالسياسة فى نظر شعبنا خطيئة ، والسياسيون إذا لم يكونوا خطاة ، فهم على الأقل مشبوهون . وقد سجلت كل الدراسات التى عملت حول انتخابات عام ١٩٥٢ ، أن سبب فوز أيزنهاور هو نظرة الناس إليه كشخص برىء من السياسة أو فى مستوى أعلى من السياسة ، وليس سياسياً على الإطلاق . وفى بلادنا ، التى لعبت فيها الأحزاب دوراً أساسياً لمدة تزيد على مائة وخمسين عاما ، ما يزال

---

(١) Lipset, Political Man, chap. 6 ; Lane, Political Life ; C.E. Marrian and H.F. Gonsnell ; Non-Voting (Chicago, 1924) ; J.K. Pollock, Voting Behavior (Ann Arbor, 1939) ; David Riesman and Nathan Glaser, "Criteria for Political Apathy", in A.W. Gouldner, ed., Studies in Leadership (New York, 1950), 505-559 ; G.M. Connelly and H.H. Field, "The Non-Voter — who he is, what He Thinks,' Public Opinion Quarterly (hereafter cited as P.O.Q.), VIII (1944), 175 ; M. Rosenberg, "Some Determinations of Poltical Apathy," POQ, XVIII (1954 1955), 349.

الكثيرون منا يشعرون بالخوف من الآثار الهدامة للروح الحزبية ، التى حذرنا منها واشنطون فى خطبة الوداع .

وبسبب إفساد السياسيين الديمقراطية فى بلادنا ، فإن الكثيرين منا يفضلون أن يصبح أبناؤهم أى شىء ، ولو سماسرة مراهنات ، أو مؤلفى أغان للاعلانات عن أن يكونوا ديمقراطيين أو جمهوريين محترفين . وبالرغم من جهود مدرسى التربية الوطنية ورؤساء الجمهورية السابقين، وكبار السياسيين ، فإننا لانعتبر السياسة مهنة جذابة وهامة كالطب أو كالقانون أوالتدريس (أو كالإعلان) . وعدم احترام السياسة كمهنة ، ينقص ويحط من منزلتها الأدبية ؛ فالأمانة تعتبر شيئاً هاما لدى رجال الأعمال ، بحيث يصدمهم كل ما يخل بواجبات الأمانة ، أما فى السياسة ، فالأمانة لها مفهوم آخر ، ولا يستثير اكتشاف الفساد فيها سوى الرغبة فى التثاؤب . وقد أدرك سيمون كاميرون هذه الحقيقة فوصف السياسى الأمين بأنه شخص على استعداد لأن يبيع نفسه لكل من يدفع الثمن ، ولكنه عندما يقبض هذا الثمن ، ويبتاع فعلا ، فإنه يخلص لمن اشتراه .

وإنى لأشعر بإغراء قوى يدفعنى إلى البحث والتقصى حول عدم اشتراك معظم الأمريكيين فى لعبة السياسة ، ولكننى سأقاوم هذا الإغراء مؤقتا ، وأقصر كلامى على ملاحظة واحدة ، وهى أن أبحاثنا فى هذا الشأن ، ومحاولاتنا إثارة الاهتمام بالسياسة فى أفراد الشعب ، من الممكن أن تكون ذات فائدة أكبر لو أنها بنيت على حقائق الديمقراطية الأمريكية، فهذا مجال غامض يحتاج إلى مزيد من الضوء لإيضاحه . ولتحقيق هذا الغرض نحتاج إلى كثير من التوجيهات والإرشاد ، كالتحليل القيم الذى قام به دافيد رزمان ، والذى يتحدث فيه عن الأسلوب الجديد للامبالاة فيقول :

« إن لا مبالاة الأغلبية العظمى ليست هى اللامبالاة التقليدية ، بل هى إلى حد كبير اللامبالاة الصادرة عن أشخاص يعرفون عن السياسة مافيه الكفاية

ليأبوا الانغماس فيها ، ويعرفون عن حقائقها ما يكفى ليرفضوها ، ويعرفون عن مسئوليات المواطن السياسية ، ما يكفى لأن يجعلهم يتجنبونها[١] » .

كذلك فإننا نحتاج إلى كثير من الدراسات العميقة ، كدراسة « ودوارد وروبر » التى تضمنت الجدول التالى :

جدول رقم (١)

مدى النشاط السياسى للجماعات المختلفة[٢]

	النسبة المئوية لمن يعتبر : نشيطاً جداً	نشيطاً	غير نشيط	كسولا جداً
أولا : جماعات تدخل				
فى المستوى الاقتصادى (أ) ويبلغ عددها ٤٪ من المجموع الكلى :	٣٦٪	٣٣٪	٢٣٪	٨ ٪
للمديريون	٣٤٪	٢٩٪	٢٨٪	٩ ٪
أصحاب المهن الحرة	٣١٪	٣٢٪	٢٥٪	١٢٪
أصحاب الأسهم	٢٨٪	٣٠٪	٣٠٪	١٢٪
خريجو الكليات	٢٤٪	٢٨٪	٣٠٪	١٢٪

(١) The Lonely Crowd (New Haven, 1950), 187.

(٢) APSR, XLIV (1950), 877.

	النسبة المئوية لمن يعتبر			
	نشيطاً جداً	نشيطاً	غير نشيط	كسولا جداً
ثانياً : جماعات تدخل فى المستوى				
الاقتصادى « ب » ويبلغ عددها				
١٠ ٪ من المجموع الكلى	٢٤	٢٦	٣٤	١٦
جمهوريون	١٥	٢١	٣٩	٢٥
رجال	١٣	١٩	٣٦	٣٢
أشخاص فوق الخمسين	١٢	١٧	٣٤	٣٧
أشخاص بين ٣٥ ـ ٥٩	١١	١٩	٣٩	٣١
ثالثاً : جماعات تدخل فى المستوى				
الاقتصادى « ج » ويبلغ عددها ٥٢ ٪ من المجموع				
الكلى	١١	١٩	٣٨	٣٢
أشخاص من البيض	١١	١٧	٣٦	٣٦
زراع	١١	١٤	٣٥	٤٠
مستقلون سياسياً	١٠	٢١	٣٧	٣٢
مجموع الأشخاص البالغين	١٠	١٧	٣٥	٣٨
خريجو المدارس الثانوية	٩	١٧	٤٠	٣٤
ديمقراطيون	٩	١٥	٣٧	٣٩
أشخاص لايملكون أسهما	٨	١٥	٣٧	٤٠
نساء	٨	١٤	٣٣	٤٥
أشخاص بين ٢١ — ٣٤	٨	١٤	٣٢	٤٦
عمال	٦	١٤	٣٧	٤٣

	النسبة المئوية لمن يعتبر			
	نشيطاً جداً	نشيطاً	غير نشيط	كسولا جداً
ربات بيوت	٦	١٤	٣٤	٣٦
خريجو المدارس الأولية	٥	١١	٣٣	٥١
زنوج	٥	١١	٢٥	٦٠
رابعاً : جماعات فى المستوى				
الاجتماعى «د»	٣	٩	٣١	٥٧

وقبل كل شىء ، فإننا فى حاجة إلى تنقية الجو من الرياء ، ومن الشعارات الزائفة التى يطلقها البعض فيما يتعلق بموضوع الاشتراك فى السياسة ، فالمستمع إلى صيحة . « اخرجوا الساخبين من منازلهم » ، قد يعتقد أن المحافظة على الديمقراطية الأمريكية مرتبطة فقط بزيادة الحماسة السياسية. وياليت الأمريكان كذلك!

و بعد ، فهذه هى الصفات الأساسية المميزة لنظام السياسى الأمريكى :

١ — نظام الحزبين المسيطرين على المجال السياسى .
٢ — ضعف الأحزاب الصغرى .
٣ — طبيعة الحزبين الكبيرين : المرنة ، غير المتماسكة ، الموجهة نحو تحقيق المصالح والمبتعدة عن المبادئ .
٤ — عدم تركيز سلطات الأحزاب .
٥ — عدم وجود نظام فعال فى تنظيم هذه الأحزاب .
٦ — إحاطة الجماعات النفعية بالأحزاب وتداخلها فيها .
٧ — ميل معظم الأمريكيين إلى الاحتفاظ باستقلالهم ، ونظرتهم المرتابة إلى أعمال السياسة .

وهناك صفات أخرى من الممكن ذكرها ، كالهيبة والاعتدال ، وكونها سياسة عملية ، محافظة ، وسيرد ذكر هذه الصفات فى الفصول القادمة . ويمكن القول إنه لا يوجد نموذج سياسى فى أى بلد من بلاد العالم ، يماثل نموذجنا .

الفصل الثاني

وظائف الأحزاب الأمريكية

تتكون الأحزاب أساساً لخدمة مصالح الأفراد الذين يتزعمونها أو يؤيدونها ، فالزعماء يفوزون بالسلطة ، والأنصار يحققون مصالحهم ، ولكن الاكتفاء بهذا الفهم لوظيفة الحزب يصدر عن نظرة خاصة ضيقة ، فالواقع أن الأحزاب أصبحت اليوم بمثابة منظمات عامة ، فهى أقرب إلى الكونجرس والمحاكم منها إلى الفرقة الأمريكية ، أو إلى شركة جنرال موترز . ويرجع سماحنا بقيام الأحزاب وترحيبنا بها إلى الخدمات التى تحققها للأمة كلها ، وهى خدمات لم تكن لتتحقق بدون الأحزاب . ولننظر الآن إلى أحزابنا على ضوء ما تقدم ، موضحين أولا الوظائف السياسية والاجتماعية للأحزاب فى البلاد الديمقراطية عموماً ، ثم مبينين مدى نجاح أو فشل أحزابنا فى تحقيق هذه الوظائف ، وأخيراً نقوم بذكر الوظائف الخاصة التى قامت الأحزاب الأمريكية لتحقيقها . وقد نتمكن بعد ذلك من أن نصدر حكماً صائباً على قيمة الخدمات التى أداها النظام الحزبى الأمريكى للشعب الأمريكى .

إن الوظيفة الأساسية للحزب السياسى فى البلاد الديمقراطية هى توجيه الصراع من أجل السلطة ، والسيطرة عليه ، وعن هذه الوظيفة الأساسية تتفرع وظائف أخرى(١) . والنشاط السياسى فى بلد حر عبارة عن صراع محدد ومنظم بين جماعات من الأفراد ، لها مصالح متعارضة لا ترغب فى تحقيقها، حقا إنه بوجود المدينة الشيوعية المثالية التى وعدنا بها ماركس وخروشيشوف سيكون لدى الجميع الكفاية من كل شىء ، من « الكريب سوزيت » إلى الاطمئنان النفسى . ولكن حتى يأتى ذلك اليوم ، فسيظل مجتمعنا محتاجاً إلى بعض أشياء لا يمكن توفيرها للجميع ، فلا يمكن مثلا تحقيق رغبة الأغنياء فى تخفيض الضرائب ، وفى نفس الوقت توفير العلاج المجانى للفقراء، بل إننا نستطيع أن نقول إن الصراع

---

(١) Goodman, "Two-Party System," Chap. 2.

من أجل السلطان السياسي وما يقترن به من امتيازات وحصانات ، سيظل قائماً حتى في مجتمع خروشيشوف المنتظر .

وإن من أهداف الديمقراطية أن تجعل ذلك الصراع يدور علناً ، بقدر ما يمكن ذلك . كذلك فإن من أهداف الأحزاب السياسية أن تخضع هذا الصراع لرقابتها : فتتناوله بالتنظيم ، وتهذبه عن طريق اختيار المرشحين و إجراء الانتخابات ، وتثبته في شكل حلبة تتبادل الأحزاب فيها مقاعد الحكومة والمعارضة بإشارة تصدر عن هيئة الناخبين ، ولكن الأحزاب لم تخلق الصراع من أجل السلطة ، فهذا الصراع ينشأ ويستمر بدونها ، ولكن في الخفاء ، ودون تنظيم ، و بغير هدف ، وللأحزاب يرجع الفضل في إخضاع هذا الصراع وفي تنظيمه .

أما الوظائف الأخرى للأحزاب السياسية ، فأولها أن على الحزب أن يعمل كوكالة شخصية كبرى ، ذلك أن الدساتير تنظم شغل المناصب الكبرى عن طريق الانتخاب أو التعيين ، ولكنها لا تشير من بعيد أو قريب إلى كيفية شغل مناصب المرءوسين ، كذلك فعلى الرغم من كثرة القوانين واللوائح المنظمة للخدمة المدنية ، فلا يوجد فيها ما يضمن قيام موظفي هذه الخدمة بعملهم مستهدفين إشباع حاجات الجمهور ، كل هذا النقص تسده الأحزاب بتدخلها في الميدان ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها(١) ، فهي تقوم بإنشاء و إدارة الجهاز الذي يمكن من شغل المناصب العامة بالرجال والنساء ، ويتم ذلك عن طريق تدخل الأحزاب في أربعة أمور رئيسية :

الترشيح : وذلك لأنها منظمة لتقوم بعملية « التربية » الأولية للطامعين في المناصب أو لكي تسعى وراء الصالحين وتقنعهم بقبول الترشيح .

---

(١) Penniman, "Sait's American Parties and Elections," pts.4-5.

إدارة المعركة الانتخابية : فهى التى تقوم ببيان مميزات المرشحين وبرامجهم لجمهور الناخبين .

الإشراف على الانتخابات : لأنها تستطيع أن تورد للمواطنين اللازمين الوقوف فى مراكز الاقتراع وإحصاء الأصوات .

التعيين : فالأحزاب تهتم بالمناصب التى تملأ عن طريق التعيين نفس اهتمامها بالمناصب التى تشغل بالانتخاب ، وتجد الأحزاب أن ترشيح أشخاص أكفاء لشغل مناصب كمنصب وزير الداخلية ، أو المدعى العام ، أو مسجل العقود ، أسهل من الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أو لعضوية مجلس تشريعى ، أو لشغل وظيفة محقق وفيات . ولا شك فى وجود وسائل أخرى لتجنيد الرجال والنساء فى خدمة المجتمع ، ويتم الانتخاب فى ولايتين وفى كثير من المدن على أساس غير حزبى ، ويبدو أنه قد حقق نتائج حسنة . وفيما يتعلق بالترشيح للوظائف المحلية ، تلجأ إلى عقد اجتماع لجميع المواطنين الذين تهمهم هذه الوظيفة ، وبذلك تتوصل إلى تضييق نطاق الاختيار . ومن الصعب أن ننكر أننا نستطيع دفع الخط الفاصل بين التعيينات التى تتم على أساس حزبى ، والتعيينات التى تتم على أساس الخبرة ، إلى أعلى ، دون مساس بالكفاءة أو بروح التعاون .

ومع ذلك فهذه هى الطريقة التى اخترناها للقيام بهذا العمل الهام . وهناك الكثير مما يجب ذكره عن الوكلاء الذين اخترناهم وهم الأحزاب الكبرى ، التى تحل النظام والبساطة والدقة ، محل الفوضى والخلافات ، وتنقب فى البلاد بحثاً عن الكفايات وترشحهم باسمها ، وبذلك تساعدنا فى القيام باختيار سليم .

فكيف كنا نتصرف بصدد انتخابات الكونجرس ، إذا لم تكن الأحزاب تقوم بالترشيح لعضويته ، وتقود الحملات الانتخابية ؟ كيف يستطيع رئيس الجمهورية أن يجد مرشحين لآلاف الوظائف التى تخلو سنويا ، إذا لم تكن أجهزة

الحزب سريعة فى تزويده بأسماء الصالحين لهذه الوظائف ؟ كيف يمكننا أن نملأ حوالى ٧٥ ألف وظيفة يحتم القانون شغلها عن طريق الانتخاب ، إذا كنا غير حزبيين ؟

إننا إذا عجزنا عن إيجاد أشخاص مبرزين فى الكونجرس ، وفى الهيئات الإدارية ، وفى مجالس الولايات التشريعية ، وفى لجان المدارس ، فإن اللوم فى ذلك يقع على الشعب ، لعدم اهتمامه بالسياسة ، لا على السياسيين بسبب أساليبهم المبتذلة ، فإن السياسيين لا يبقون على المسرح إلا ما داموا حائزين لرضائنا ، ويبدو أنهم قد نجحوا حتى الآن فى الحصول على هذا الرضا .

إن عملية الترشيح والانتخاب تحتاج إلى أحزاب للقيام بها ، فالأحزاب تختار مرشحيها ، وتناضل لإنجاحهم ، وبدون ذلك لا تكون أحزاب على الإطلاق ، ولذلك فلا عجب أن نقرر أن للأحزاب مركزاً قانونياً فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ، واهتمت المجالس التشريعية بتنظيم تكوينها وأعمالها ، بتفصيل فائق[1] .

إن الأحزاب قد تكون مصدراً هاماً للسياسة العامة ، وإن كانت لا تحتكر هذا المجال ، فالكثير من الأفكار والاتجاهات تنبع عن جماعات غير حزبية ، بل وعن أفراد كوالتر ليبان ، وبرنارد باروش ، ومع ذلك فالأحزاب بما فيها الأحزاب الثالثة — هى أقدر الجميع على إبراز الرغبات فى شكل اقتراحات يمكن فهمها ومناقشتها ، بل وإقرارها من الجميع ؛ ذلك أن الأحزاب باعتبارها المنظمات القومية الوحيدة النشيطة ، والتى تهتم بالمسائل العامة ، تكون قادرة على الابتداع فى المجال السياسى ، وعلى تبنى أفكار الجماعات الأخرى وصقلها . وتتصف السياسة التى تضعها الأحزاب بأنها أكثر واقعية مما تتضمنه الأبحاث المأجورة التى تتم لصالح الجماعات النفعية ، وذلك لأنها توضع بحيث تتسق مع عشرات غيرها فى برنامج كامل لحكم البلاد .

---

(١) Joseph R. Starr, "The Legal Status of American Parties," APSR, XXXIV (1940), 439, 685.

ولم يكن قيـام أحزابنا بوظائفها ذا فاعلية خاصة ، وذلك يرجع إلى طبيعة نظامنا السياسى ، وعلى حد تعبير لجنة الأحزاب السياسية بالجمعية الأمريكية للعلوم، فإن « نظام الحزبين فى أمريكا لم يظهر سوى ميل قليـل نحو نشر الأفـكار الجديدة أو المبتكرة فى مجال السياسة العامة ، بل إنه كان كسولا حتى فى الاستجابة إلى مثل هذه الأفـكار[١] » .

ورغم أنه من الواجب أن تـكون بيانات الأحزاب أوضح وأحسن معبر عن اتجاهاتها الجارية ، فإن بيـانات الأحزاب الأمريكية لم تتصف قط بالوضوح ، ولم تتضمن أبداً أفـكاراً أو مقترحات جديدة . حقيقة إن الفرد قد يعجب ببعض تقارير مجلس الديمقراطيين الاستشارى ، أو اللجنة الجمهورية للبرامج و التقدم الصادرة فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ تحت عنوان Decisions for a better America ومع ذلك فإنه يصدم بندرة الأفـكار الواقعية فى هذه التقارير ، ويجعله يتساءل بعجب عما إذا كان أعضاء تلك اللجان من الأشخاص المسئولين ، ولـكننا إذا عدنا وتذكرنا برامج ويلسون عن الحرية الجديدة New Freedom و برنامج روزفلت عن العهد الجديد New Deal لاقتنعنا بأنه فى مقدور الأحزاب أن تبتدع سياسات ، وأن هذه السياسات تستطيع أن تـكون ذات تأثير فعال فى الحياة الأمريكية . وقد استمد ويلسون وروزفلت برنامجهما من كافة المصادر التى وجداها مستعدة للتعاون معهما ، ولـكن أهم مقترحاتها وضعها أعضاء الحزب الديمقراطى .

وإذا كانت أحزابنا قد خذلتنا فى مجال معين ، فلم يكن ذلك فى مجال ابتكار البرامج السياسية أو تشكيلها أو الدعاية لها ، بل فى مجال تحويلها إلى قوانين هادفة وإلى إدارة حازمة .

وقبل أن نمضى فى الكلام عن هذه المشكلة ، يجب أن ندرك جيداً أن

(١) APSR Report, 15.

الوسيلة التى تستطيع بها الأحزاب تنفيذ برامجها هى التنظيم والعمل الحكومى ، فداخل كل حزب حقيق ، يوجد حزب حكومى ، يضم أشخاصاً صالحين لتولى مختلف الوظائف والمناصب ، فلا تقتصر مهمتهم على الدعاية الانتخابية أو وضع البرامج السياسية ، بحيث إنه إذا استطاع هذا الحزب أن يفوز فى معظم الانتخابات الحديثة ، تعين عليه أن ينظم السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وأن يديرها بمعاونة أنصاره الموالين له . ووفقاً لأحكام الدستور ، يتعين لكى يسيطر الحزب سيطرة تامة على مجلس الكونجرس أن يفوز فى عدة انتخابات تجرى فى خلال فترة معينة ، ولكن المبدأ واحد فى جميع البلاد الديمقراطية . فالحزب الحقيق صورة مصغرة للدولة ، ويجب أن يكون مستعداً لتولى قيادة الدولة (أو قسما منها) بناء على طلب الناخبين ، أما المنظمات السياسية التى لا ترغب فى تولى الحكم ، فلا يمكن اعتبارها إطلاقاً من قبيل الأحزاب . ولنأخذ مثلا قريباً من أذهاننا ، ففى عام ١٩٥٦ طلب الناخبون من دوايت أيزنهاور ، بوصفه المرشح الفائز فى انتخابات الرئاسة أن يمارس سلطاته ، وأن يشرف على تنفيذ قوانين الولايات المتحدة بمعاونة عدد كبير من أعضاء حزبه ، ولقد وعدنا هو وزملاؤه بأن يباشروا سلطاتهم التنفيذية وفقاً لطريقة معينة ، وأن يعملوا على تحقيق أهداف معينة ، وقمنا نحن من جانبنا بتسليم مقاليد البلاد إليهم . كما أنهم تعهدوا بتقديم حساب لنا عما يقومون به . فهذا ما تقتضيه المسئولية الحزبية فى البلاد الديمقراطية .

وفى نفس الوقت ، طلب الناخبون من النائب رايبيرن والشيخ جونسون بوصفهما من زعماء الحزب الفائز فى انتخابات الكونجرس ، أن ينظما مجلس الهيئة التشريعية وأن يديراها بمعاونة كل أجهزة الحزب ، من لجان ، ورؤساء اللجان ، وقادة للأعضاء (١) .

وبالرغم من محاولاتنا لإخراج بعض نواحى حياتنا عن نطاق الصراع الحزبى ،

---

(١) Ranney and Kendall, Democracy and The American Party System, Chap. 17. Key, Politics, Parties, and Pressure Groups, 715 ff.

فإننا نعتمد كلية على الأحزاب السياسية فى تنظيم وفى إدارة الهيئات التى تضم ممثلى الشعب ، ومثال ذلك أن حزب الأغلبية يسيطر سيطرة محكمة على التنظيم الشكلى وعلى الإجراءات ، وذلك فى مجالس الولايات التى تقوم على سياسة الحزبين (١) ، وهذه هى إحدى المسائل التى تحل بطريقة أحسن فى إنجلترا ، حيث تأخذ الحكومة الدستورية علنا وبفخر شكل الحكومة الحزبية .

ومع ذلك فلو لم تكن هناك أحزاب فى أمريكا للاقينا الأمرين فى تسيير شئوننا العامة .

وإذا كنا نشكو قليلا من ضعف الكفاية الفنية التى تدير الأحزاب بها المصالح الحكومية ، فإننا نشكو كثيراً من الطريقة التى تضع بها سياستها الخاصة ، سياسة للمدينة أو الولاية ، أو الأمة جمعاء ، كما أن من أهم وظائف الأحزاب أن تقدم تعهدات واقعية للناخبين ، وأن تعمل على الوفاء بهذه التعهدات عندما تفوز بالأغلبية وتتولى الحكم ، وهذه التعهدات تكون عادة كثيرة ومتنوعة ، وتقتضى الديمقراطية أن تنفذ التغيرات الأساسية بوساطة أغلبية واضحة . وإذا لم تكن هذه الوظيفة هى أهم وظائف الحزب الحكومى ، فما هى أهم هذه الوظائف ؟ وإذا لم توجه الأحزاب وضع سياسة المجتمع ، فمن الذى سيقوم بهذا التوجيه ؟ إن الديمقراطية المثالية تتطلب أن تسيطر الأحزاب على وضع البرامج ، وبذلك نستطيع أن نعرف دائما من المسئول عن عدم الوفاء بالتعهدات .

ويمكن القول بأنه لا يوجد من الدول — بما فى ذلك أمريكا — من استطاع أن يقترب من الديمقراطية المثالية . وقد عرف عن الأحزاب الأمريكية عدم احترامها للوعود التى التزمت بها فى مواجهة الناخبين ، حتى أصبح الناس يشكون فى قدرة حزب الأغلبية فى الكونجرس على تنفيذ برنامجه ، ولكن

---

(١) Belle Zeller, ed., American State Legislatures (New York, 1954), Chap. 12 ; O.D. Weeks, "Politics in the Legislature", "Nation Municipal Review", XLI (1952), 80.

الحقيقة أن معظمنا يستطيع تحمل هذا الشك ، بحيث لا يشعر بالغضب ، بل بمجرد الأسف .

والواقع أننا لم نرغب فى أى وقت من الأوقات فى تسليم عمليـة التقرير لأيد حزبية ، كما يفعل البريطانيون والسويديون والبلجيكيون ، وحتى الـكنديون . وإننا لنسر بالقرارات التى تتخذ بناء على اتفاق الحزبين ، أو على أساس غير حزبى إطلاقا ، كما أننا نرحب بالقوانين التى توافق عليها أغلبية كل من الحزبين والتى لا يستطيع أى من الحزبين أن يدعى لنفسه الفضل فى إصدارها . ولـكن هذا الموقف من جانبنا يحط من قيمة المسئولية الحزبية ؛ لأننا إذا لم نتوقع من الأحزاب أن تحقق وعودها ، ولم نشجعها على ذلك ، فستضطلع جماعات أخرى غير حزبية ، بمهمة وضع السياسة العامة .

وآخر وظائف الأحزاب فى البلاد الديمقراطية ، هى القيام بعبء المعارضة النزيهة ، وهذا بالطبع دور الحزب الذى يخسر الانتخابات . ويتعين على الأقلية أن تنظم نفسها فى المجلس التشريعى لتراقب وتراجع أعمال الأغلبية ، ولـكن ذلك لا يعنى أن أعضاء حزب الأقلية ممنوعون من المساهمة الفعالة فى شئون البلاد. فالواقع أنه تثور مناسبات متعددة يستطيعون فيها الانضمام إلى الأغلبيـة ، سواء بصفتهم الفردية أو الحزبية ، ويحصل ذلك عادة بمناسبة وقوع أمور تهم الحزبين معاً ، أو لا تمس السياسة الحزبية على الإطلاق ، على أن المهمة الأساسية للأقلية هى معارضة الاقتراحات التى تتقدم بها الأغلبيـة ، وتقديم مقترحات بديلة ، لتكون تحت نظر الناخبين فى الانتخابات القادمة ، ومراقبة الأشخاص القائمين على تنفيذ القوانين تحت إشراف حزب الأغلبية ، ويحدث أحياناً أن تسىء الأقلية القيام بهذه الوظيفة، ويرجع ذلك إلى أن عدداً قليلا من أعضاء حزب الأقلية هو الذى يستطيع أن يفرق بين المعارضة المسئولة والمشاكسة غير المسئولة ، ومع ذلك فهذه وظيفة لا غناء عنها ، لأنه مادام المطلوب من حزب الأغلبية أن يحكم فيجب تشجيع حزب الأقلية على المعارضة .

وربما تكون الأحزاب الأمريكية قد نجحت فى القيام بوظيفة المعارضة ، أكثر مما نجحت فى الحكم ، حتى إنه يبدو أن السياسيين الأمريكيين يسعدون بوجودهم خارج الحكومة أكثر مما يسعدون بوجودهم داخلها . ومرد ذلك أننا أميل إلى القيود منا إلى السلطة ، وإلى التراخى منا إلى العمل ، فالأقلية تسعد فى القيام بدور المعارض ، أكثر مما تسعد الأغلبية بتولى الحكم . وقد عنى واضعو الدستور بإيجاد نظام للمراقبة والموازنة ، وقد يدهشهم أن يعلموا أن أكثر وسائل المراقبة فاعلية هى المعارضة ، فهى وسيلة الرقابة التى يحبذها « النيوتيون » Newtonians لأنها نشيطة ، ولأنها على حد تعبير جون آدامز « تواجه السلطة بالسلطة ، والقوة بالقوة ، والمصلحة بالمصلحة ، والعقل بالعقل ، والبلاغة بالبلاغة ، والعاطفة بالعاطفة » .

وفضلا عن الوظائف السياسية للأحزاب ، فهناك ثلاث وظائف يمكن وصفها بأنها اجتماعية ، لأن الأحزاب تقوم بها لخدمة أفراد الشعب باعتبارهم كائنات اجتماعية لا سياسية .

فتعتبر الأحزاب أولا ، من الوسائل التعليمية الهامة ، إذ يجب على المواطنين فى أى بلد حر ، أن يتعلموا ممارسة الديمقراطية وأن يعرفوا مشكلات عصرهم ، ليس فقط ليصبحوا معبرين أقوياء عن الرأى العام ، وناخبين أكفاء ، بل أيضاً ليحيوا حياة أفضل . وعندما يصلون إلى آخر مراحل تعليمهم يجب أن يقوم إلى جانبهم جهاز إعلام يتدرج من الكلام العادى ، إلى الأحاديث العلمية التى تتضمنها برامج التليفزيون . والواقع أن الأحزاب السياسية لاتعدو أن تكون بمثابة أدوات خام لتعليم البالغين ، ومع ذلك فهى تستطيع أن تقوم بالكثير لإجبارهم على دراسة ومناقشة المشكلات الهامة .

لقد تركت الأحزاب الأمريكية قسما كبيراً من مسئوليتها التعليمية إلى الجماعات النفعية ، وبالرغم من ذلك فتاريخنا حافل بالحملات التعليمية التى قامت

بها الأحزاب ، لشرح حقائق الأوضاع والاتجاهات الجديدة فى الحياة الأمريكية . فالحزب الجمهورى ممثلا فى لنكولن قام بمجهود كبير ليوضح للأمة حقيقة مشكلة الرق ، وقام الحزب الديمقراطى ممثلا فى فرانكلين روزفلت وأصدقائه ، بمجهود أكبر لبيان العلاقات السليمة الواجب توفرها بين المشروعات الخاصة والهيئات العامة ، وقد صادفت الأحزاب الثالثة نجاحاً كبيراً فى مهمتها التعليمية ، رغم قلة عدد تلاميذها . والحقيقة أن الأحزاب تستطيع أن تقوم بالكثير من خلال هذه الوظيفة ، وخاصة فيما يتعلق بإثارة الاهتمام بالمسائل السياسية . ومن الممكن أن تتضاعف الدروس التى تلقى فى العام فى أنحاء متفرقة من البلاد . ولا شك فى فائدة ذلك للفكر الأمريكى والديمقراطية الأمريكية .

ولا شك أننا نرحب بإضافة الجهود المتواضعة الحالية التى تساهم فى تعليم البالغين . وإن للمواطنين الذين يترددون على المدارس وهم على حذر من أحزابنا السياسية ، يتعلمون الكثير عن الموضوعات ذات الأهمية الحقيقية .

وتحقق الأحزاب هدفاً اجتماعياً مفيداً ، بقيامها بالتوفيق والمواءمة بين الأفراد والمجتمع ، وخاصة عندما يتدخل المجتمع فى حياة الأفراد العاديين فى شكل هيئات سياسية غير شخصية(١) . وقد انقضت الأيام التى كان الزعماء فيها يعملون على تخفيف وطأة الحياة فى المدن على الضعفاء الأميين (وذلك نظير الحصول على مقابل ، بلا شك) ، نعم لقد مضت الأيام التى كان فيها أشخاص مثل نوكى جونسون يحتفظون فى بيوتهم بكميات من الفحم ، يعطون منها لأى زنجى فقير مجاناً ، والتى كان جورج واشنطون يوزع فيها الأعمال والمهام على الأفراد ، مصحوبة بنصيحة مجانية منه ، والتى عبر عنها مارتن لوماسنى بقوله : « إنه يوجد فى كل مكان شخص على استعداد لمعاونة كل من يطلب مساعدته ، مهما كانت طبيعة المساعدة ، وأياً كان طالبها(٢) » .

---

(١) C.E. Merriam and H.F. Gosnell, The American Party System (New York, 1947), 433 ff.

(٢) Quoted in Robert C. Wood, Suburbia (Boston, 1959), 37

ولـكن الأحزاب ما زالت مع ذلك من أهم موزعى المساعدات ، ومقدمى الخدمات ، ولاشك أن ذلك يمكن الناس من أن يحيوا حياة مطمئنة هادئة فى وسط محيط قاس . و إذا كان زنوج أتلانتيك سيتى لم يعودوا فى حاجة إلى أحد ليتصدق عليهم بالفحم ، فهم يحتاجون اليوم إلى مكافآت البطالة ليشتروا بها هذا الفحم . وكلما ازداد تدخل الدولة فى شئون الحياة وتعقدت سلطاتها ، زادت الحاجة إلى وجود « موفقين » أكفاء ، قد يكونون من السياسيين ، أو من رجال الدين ، أو من العاملين فى الحقل الاجتماعى . ويوجد بالطبع جانب سيء لهذه الوظيفة ، فالسياسيون يسهمون إلى حد كبير فى إفساد الحياة الأمريكية الريفية والحضرية ، ولـكن تداخل الفساد فى القيام بوظيفة معينة لايستدعى إلغاءها . فالناس يحتاجون إلى ما يخفف عنهم ضغط الدولة ووطأة المجتمع ، ويجب علينا أن نوفر لهم هذه الملطفات من جميع المصادر . وقد وجد الأمريكيون فى المنظمات المحلية للأحزاب السياسية ملطفات ذوات كفاءة غير عادية ، ولو لم تقم الأحزاب بدورها فى تحقيق السعادة الاجتماعيـة لعانى ملايين من الأمريكيين كثيراً من الصعوبات فى حياتهم .

وتقوم الأحزاب أيضاً بوظيفة رمزية ، أو إذا شئنا بوظيفة نفسية ، وذلك بإيجاد هدف عظيم ومثير ، يلتف حوله الناس ، ولعل جراهام والاس كان أول من تنبه إلى هذه الوظيفة ودرسها . فبعد أن لاحظ كثرة الناخبين . وعدم قدرة أى ناخب على استيعاب أفكار كثيرة أو التعامل مع عدد كبير من الأشخاص كتب يقول :

« نحن فى حاجة إلى شيء أكثر بساطة وأكثر دواما ، شيء نستطيع أن نحبه وأن نثق فيه ، شيء يعتاده الناخبون ويتذكرون فى كل انتخاب أنه هو الذى أحبوه ووثقوا به من قبل ، وهذا الشيء هو الحزب [1] » .

---

(١) Human Nature in Politics (Boston, 1959), 87.

لقد سبق أن قلت إن الأحزاب الأمريكية ليست كنائس،ولـكنى أعدل عن رأيى إلى القول بأن كثيراً من الأمريكيين يعتقدون أن الأحزاب كالـكنائس ولـكنها كنائس « موحدة » لا كنائس كاثوليكية . أى كنائس لا ترهق رعاياها بطلباتها ، ولا تمارس عليهم أى سلطان . وفى ذلك يقول الأستاذان ميريم وجوسنل : « إن الأحزاب أكثر إنسانية من الدولة ، وأكثر وداً فى علاقتها من الحـكومة ، وهى بمثابة كنائس سياسية لا تقتضى من رعاياها التردد عليها بانتظام ، ولا الإيمان المطلق بكل معتقداتها ، ولـكنها مع ذلك تعتبر بيتاً للفرد ، وتعنى به إذا أنجز حداً أدنى من واجباته الحزبية ، وفى تشبيه آخر، نجد أن الحزب كفريق لـكرة القدم يهتم به الأفراد من وقت لآخر لما يستثيره فيهم من اهتمام رياضى »(١) .

وقد قامت الأحزاب الأمريكية بهذا الدور الهام وهى هائبة ومترددة،ولـكنها احتفظت بأمريكيتها دائماً أثناء قيامها به . وإنى أعتقد أنه لوحصل سياسيونا على الولاء الذى يفتقدونه لدى الشعب ، لما عرفوا ماذا يصنعون به .

لقد فشلت الأحزاب الأمريكية فى الوصول إلى الديمقراطية المثالية أو حتى إلى ما وصلت إليه الأحزاب فى كثير من البلاد الأخرى ، فهى بصفة خاصة لا تؤثر فى عملية وضع السياسات وتحويلها إلى برامج حكومية ، وهى لذلك لاتقوم بدور فعال فى تنظيم وتوجيه الصراع من أجل السلطة . ومهما ترفقنا فى حكمنا على أحزابنا ، فلابد من القول بأنها كعوامل مؤثرة فى عملية التقرير لم تصل فى أهميتها إلى ما وصلت إليه الأحزاب فى معظم الدول الديمقراطية الأخرى . فالجماعات غير الحزبية ، وصفوة الأشخاص غير المتحزبين ، ينافسون الأحزاب فى محاولة السيطرة على المسارح الرئيسية للعمل السياسى .

فالحزب الأمريكى عضو ضعيف من أعضاء التقرير والسلطة ، فهو معتدل

---

(١) American Party System, 435.

فى آرائه ، غير متماسك فى تكوينه متسامح فى تطبيق نظامه ، وهو أحد الحزبين فى نظام سياسى يحط من قيمة المبادئ ولا يهتم إلا بالوسائل التى توصله إلى هدفه ، وترجع هذه الصفات إلى عدة أسباب ، أكتفى بأن أذكر أهمها فيما يلى :

وأول سبب يجب أن ننظر إليه ، هو الدستور ، فقد أثر تأثيراً كبيراً على أساليبنا السياسية ، وعلى شكل أحزابنا ، بحيث يمكن القول إن كل أمر أو نهى أو تنظيم نص عليه الدستور ، قد ساعد على تخطيط الطريق أمام أحزابنا، ويعتبر توزيع السلطان بين الدولة والولايات سبباً رئيسياً لظاهرة اللامركزية فى الأحزاب ، كما أن انفصال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية قد قوى من النظام الاتحادى ، وبذلك حال دون وجود خضوع قوى للأحزاب . وقد اضطرت طريقة انتخاب أعضاء الكونجرس ورئيس الجمهورية الحزبين الرئيسيين إلى اتباع نوع من التعايش السلمى ، وقضت على جميع الأحزاب الأخرى .

وروح الدستور توجب قيام أفراد أو هيئات خاصة، باتخاذ كثير من القرارات العامة ، مما يشجع الأحزاب أن تكون كل شىء . بالنسبة لجميع الناس . فى كثير من مجالات النزاع .

وخلف الدستور يقف الشعب الأمريكى . ولا شك أنه يجب علينا لكى نلم بمبررات ما تتصف به الأحزاب الأمريكية ، أن نلم أولا بمعتقدات الشعب الأمريكى ، و بأساطيره وعيوبه . وإنى أدرك جيداً أننى فى محاولتى هذه إنما أتزحلق على طبقة رقيقة من الجليد ، وأتردد فى الانضمام إلى الكتاب الذين ينسبون موقفاً أو صفة معينة إلى شعب بأسره ، ومع ذلك فلا شك فى وجود صفات عامة يتميز بها الأمريكى العادى ، بحيث تتوفر لديه بوضوح أكثر مما تتوفر لدى البريطانى أو الأسترالى أو مواطن « بيرو » . وبعض هذه الصفات تؤثر على أحزابنا، فنحن معروفون مثلا بعدائنا للسياسة ، وذلك يفسر لماذا تسمح الأحزاب بوجود جماعات معارضة داخلها ، وبوجود أشخاص يصفون أنفسهم بأنهم أمريكيون أولا وحزبيون ثانياً ، كذلك نوصف بأننا شعب عملى فى تفكيره ،

وقد يفسر ذلك لماذا نسمح للأحزاب بأن تتبع أساليب سخيفة ، ولا نتطلب منها إلا أن تكون نتائجها معقولة ، وأخيرا فإننا — كما يقال — نفتقر إلى الشعور بالاحترام الكافى للتفكير الجيد ، وذلك يفسر ضعف دور الفكر والتخطيط فى نشاطنا الحزبى .

حقاً إن لدينا الكثيرين من المفكرين ، وقد يكون عددهم متزايداً باستمرار ، ولكننا نحتاج إلى عدد كبير لنستطيع إجبار الأحزاب أن تهتم أكثر من الآن بالفكر والتخطيط ، حتى تعكس نظمنا الصفات الأساسية لأخلاقنا . وإذا كانت الأحزاب الأمريكية لم تستعن بالمفكرين إلا قليلا ، فذلك يرجع إلى قلة التجاء أفراد الشعب أنفسهم إلى هؤلاء المفكرين ، وفى الوقت الذى تعتبر الأحزاب فيه هى السبب وهى نتيجة رفضنا الاهتمام بالفروق المذهبية ، فإن الشعب قد جعل النفوذ الرئيسى للأحزاب .

وإذا كان الفكر يقوم بدور فى تشكيل الأحزاب ، فإنه يفعل ذلك بطريقة جافة ، واعتباطاً ، بإجبارها على اعتناق نفس المبادئ ، والتفاهم الأمريكى فريد فى قوته وفى جاذبيته ، ومصالحنا المتعددة ظاهرة الاختلاف والتنوع ، ومبادئنا القليلة موحدة بشكل ملحوظ .

وآخر مكان يصح البحث فيه عن تفسير الطبيعة الخاصة للأحزاب الأمريكية ولطريقتها فى تسيير الصراع من أجل السلطة ، هو تاريخ هذه الأحزاب نفسها . والواقع أن أحزابنا قد أعطت لنفسها وظائف أخرى غير الوظائف الطبيعية للأحزاب فى البلاد الديمقراطية ، وهذه حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وإن كانت غير معروفة جيداً . ولقد قامت الأحزاب بهذه الوظائف دون أن تدرك جيداً ما تقوم به ، لأجل تحقيق أهداف خاصة بها . ونادراً ما افتخرت بحسن أدائها لها . ومع ذلك فلو لم تقم الأحزاب بتلك الوظائف لكنا بلدا آخر أقل سعادة، ولكانت الأحزاب أحزاباً أخرى أكثر توفيقاً . ويجب ألا يغيب عن ذهننا

أن إقدام الأحزاب على القيام بتلك الوظائف التاريخية ، كان له أثر عميق على تكوينها ، وعلى مبادئها ، وعلى أساليبها . ولكي تستطيع أن تخدم الشعب الأمريكي ، فقد اضطرت إلى تجنب الخضوع لنظام معين ، وأخذت الأفكار ، ووزعت السلطة .

لقد وصلت الأحزاب إلى ما هي عليه الآن ، لأنها قامت بدور حيوى فى تحقيق الوحدة الأمريكية . فقد أصبحت ضعيفة فى صراعها من أجل السلطة لأنها كانت قوية فى مرحلة إنهاض أمتنا . وقد كان من وظائفها التاريخية أن تقف فى وجه بعض القوى التى كانت موجودة فى مجتمعنا ، وقد نجحت فى قيامها بهذه الوظائف نجاحاً فائقاً ، ولا يجوز لأحد أن يعطى لنفسه الحق فى الحكم على الأحزاب الأمريكية ، قبل أن يكون قد أدرك هذه الحقيقة ، وأحاط بجميع الأعمال التى قامت بها . ولننتقل الآن إلى بيان مدى إسهام أحزابنا الكبرى فى وضع أسس وحدتنا القومية ، بالقضاء على عوامل الفرقة وعناصر الخلاف .

وأول هذه العوامل هو عامل الإقليمية ، الذى يكمن فى أغوار الأسلوب الأمريكى للحياة ، والذى سيطر على عقول وعواطف الأمريكيين ، لدرجة أن يجعلنا نعجب كيف استطعنا أن نكون بلداً واحداً ، بدلا من أن نتفرق فى دويلات ضيقة كدول البلقان . إننا لم نعد أصلا لنكون أمة واحدة تنشر نفوذها وتفرض الولاء لها على جميع الأراضى الواقعة بين كندا شمالا والمكسيك جنوباً ، والمحيط الأطلسى شرقاً ، والمحيط الهادى غرباً . ولقد بدأ الاتحاد بداية مهزوزة ، وواجه تحدياً فى خلال القرن التاسع عشر من كل قسم من أقسام البلاد ، و بدا أن كثيراً من الأقسام على خلاف دائم معه ، بل لقد قام قسم من هذه البلاد فعلا بمحاولة مؤلمة للانفصال عنه ، ولم نستطع الإبقاء على إحدى عشرة ولاية فى الجنوب داخل الاتحاد إلا بمحاربتها .

أما ما أبقى على تلك الولايات ضمن الاتحاد حتى الحرب الأهلية عام ١٨٦١ وما أبقى عليها بعد عام ١٨٦٥ ، فهى السياسة التى تعتبر — بعد اللغة والحاجات

المشتركة والذكريات ـ أكثر القوى ـ المركزية الجاذبة ـ سلطاناً فى المجتمع الأمريكى . وقد قامت الأحزاب الأمريكية ، وبصفة خاصة حزب الويجز قبل الحرب الأهلية والحزب الديمقراطى قبل وبعد الحرب — بالقضاء على المصالح الإقليمية ، ذلك أنها فى سعيها للحصول على تأييد أغلبية الناخبين ، ولاكتشاف مرشحين للوظائف ، استطاعت الوصول إلى جميع أنحاء البلاد ، وعملت على جعل المصالح الخاصة بكل إقليم ، مصالحاً للأمة بأسرها . ونظراً لمهارة الأحزاب فى المساومات والتسويات ، فقد سارت شوطاً كبيراً فى سبيل إيجاد نوع من التفاهم والتراضى يقبله الصفوة فى مختلف أرجاء البلاد . وغنى عن البيان ، أنها لم تجد هذا العمل سهلا دائماً . وقد واجه الجمهوريون بصفة خاصة صعوبات جمة قبل أن يصبحوا حزباً قومياً ، وما تزال تفوح منهم حتى الآن رائحة التعصب الشمالى والغربى ، وهى الرائحة التى نبهت الجنوبيين فى عام ١٨٥٦ إلى أن القواعد القديمة لم يعد لها محل ، وأن الاتحاد على وشك الانحلال .

وتظهر قوة السياسة بصفة خاصة فى أوقات الأزمات ، فانهيار الويجز وظهور الجمهوريين السريع ، نبه المفكرين الأمريكيين . كما أن فشل الديمقراطيين فى ترشيح ستيفن دوجلاس فى شارلستون عام ١٨٦٠ ، وانسحاب ممثلى ولايات الرقيق من مؤتمر ريشموند ، وممثلى دوجلاس من مؤتمر بالتيمور ، وانتصار الجمهوريين تحت زعامة لنكولن، كل ذلك كان بمثابة ضربات كيلت للاتحاد(١). وعلينا أن نتذكر أن آخر منظمة تصدعت فى خلال أزمة الرق والإقليمية كانت حزباً سياسياً لا كنيسة ، أو جماعة نفعية .

وهذا الحزب نفســه ، كان أول من استعاد كيانه بعد حل أزمة الرق بقوة السلاح . والواقع أن الديمقراطيين بدعم الأيدى لأصوات أصدقائهم القــدامى فى الجنوب فى عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٨ ، قد عملوا لإعادة الاتحاد أكثر مما عملت

---

(١) Roy F. Nichols, The Disruption of American Democracy (New York, 1948) ; W.E. Binkley, American Political Parties (New York, 1947) Chaps. 8-9.

أية جماعة أو قوة داخل الحكومة أو خارجها ، كما أن الأحزاب هى التى توصلت إلى عقد اتفاق عام ١٨٧٧ ربط الجنوب سياسياً بالاتحاد . ففى مقابل عدم اعتراض الديمقراطيين على نتائج انتخاب عام ١٨٧٦ ، تعهد الجمهوريون بسحب القوات الاتحادية من الجنوب[١] .

ويعتبر هذا العمل مثلا تقليدياً لما سبق أن وصفته . فالبواعث لم تكن صافية ، والأغراض كانت خاصة ومتسمة بالأنانية ، وأساليب التقرير لم تكن هى التى نتحدث عنها فى كتبنا عن الديمقراطية ، ومع ذلك فلا شك أن الهدف الرئيسى للعمل كان الاتحاد الأمريكى ، وبالرغم من زعم الكثيرين بأن هناك ما هو أهم من الاتحاد ، فإننى لا أعرف ما هى هذه الأشياء .

ولنقف قليلا أمام هذه المسألة ، ونستعين بأحد القلائل من غير الأمريكيين الذين يفهمون السياسة الأمريكية جيداً ، وهو دنيس بروجان ، الذى كتب عن الدرس السياسى المستفاد من الحرب الأهلية ، فقال :

« لا شك أن السبب المباشر لانهيار النظام السياسى الأمريكى ، هو انهيار النظام الحزبى . ويرجع ضعف التنظيم الحزبى إلى فشل أجهزة الأحزاب وزعامتها فى إدراك وظائفهم القومية ، ولم تكن الحرب لتقوم لولا انهيار النظام الحزبى بانحلال حزب الويجز وانقسام الديمقراطيين .

ومن الممكن أن نرد اشمئزاز الأمريكيين الحالى من الأحزاب التى تنادى بمذاهب معينة ، ومن الأشخاص الواثقين من أنفسهم ومن أهدافهم ، والذين لا يقبلون أية تسويات ويعتنقون نظريات اجتماعية هجومية أو دفاعية ، إلى الوقت الذى كانت مثل هذه الأحزاب قائمة فيه ، وهو الذى انتهى بالحرب بين الشمال والجنوب[٢] » .

---

(١) C. Vann Woodward, Reunion and Reaction (Boston, 1951) ; Paul H. Buck, The Road to Reunion, 1865-1900 (Boston 1932).

(٢) Politics in America (New York, 1954).

ومن القوى التى حاربتها الأحزاب الأمريكية بنجاح ، الفروق الطبقية والمهنية ، وإن كان هذا النجاح قد تم على حساب المبادئ والنظام ، فبفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السعيدة ، لم تستطع هذه الفروق أن تهدد وحدتنا بالدرجة التى هددت فيها وحدة فرنسا . وإيطاليا وحتى بريطانيا . ولكن لا يرجع الفضل فى ذلك إلى هذه الظروف وحدها ، فقد قامت الأحزاب بدور هام فى تخفيف حدة الصراع بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتعارضة ، فلجأت فى خلال سعيها وراء الفوز ، إلى جميع الطبقات ، وإلى مختلف المصالح ، وجالت خلال أرجاء البلاد ، وتمكنت من إقناع جميع الطبقات ومختلف المصالح تقريباً ، بأنه من الأفضل لها أن تكون قسماً من جيش مكون من الرعاع والسوقة لديه بعض الأمل فى الانتصار ، من أن تكون قوة مسيطرة على جيش نظامى لا أمل له فى الفوز على الإطلاق . حقاً إن الصراع الطبقى ربما لم يكن ليهدد أمريكا فى يوم من الأيام ،ولكن ذلك لايكفى لإنكار أن نظام الحزبين قد ساعد على إبقاء بلادنا بمنأى عن ذلك الصراع ، وما دام الجمهوريون يسعون وراء أصوات العمال ، وما دام الديمقراطيون يستطيعون الاعتماد على نصيبهم من أصحاب الأعمال وأعضاء الطبقة الراقية ، وما دام كلا الحزبين يبذلان جهدهما للحصول على تأييد تاخبى المزارع الأمريكية ، فإن أمتنا ستظل أقل الأمم تعرضاً لخطر الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية .

وبالرغم من ازدياد ميل أحزابنا نحو طبقات أو مصالح اقتصادية معينة ، فما زلنا بعيدين عن نظام يقف فيه من يملكون وجهاً لوجه تجاه من لا يملكون . ولن يوجد فى أمريكا حزب حقيقى للعمال إلا إذا تغيرت كلية عما هى عليه الآن . وإنى على ثقة من أن العمال بجميع فئاتهم لا يحبذون فكرة قيام هذا الحزب ، كما لا نحبذها نحن .

والعامل الثالث من عوامل الفرقة التى جاهدت الأحزاب للتخفيف من أثره ، هو القوة المدمرة الكامنة فى الفروق العنصرية ، والدينية ، وفى اختلاف

الأصل القومى . فبالرغم من أن كل طوائف المجتمع الأمريكى تقريباً قد وجدت ملاذاً لها لدى حزب من الأحزاب ، فإن إحدى الطوائف الكبرى وهى طائفة زنوج الجنوب ، قد عوملت بوحشية من قبل الديمقراطيين ، وما يزال الوضع فى السياسة الأمريكية يقوم على عدم قدرة أى حزب على القضاء على أية جماعة كبيرة ، وعلى انقسام معظم الجماعات بين الحزبين بطريقة بلبلة الفكر ، ومعظم ملامح هذه المرحلة التاريخية معروفة جيداً فلا تحتاج إلى إيضاح . لقد وجد المهاجرون ترحيباً قلبياً من الزعماء المحليين ، ولقد استطاع الديمقراطيون أن يخلقوا من الإيرلنديين مواطنين صالحين ، واستطاع الجمهوريون أن يخلقوا من الألمان أمريكيين صالحين ، واستطاع الكثيرون أن يصعدوا السلم السياسى ، وتمكن الجميع من أن يتفاهموا بلغة سياسية مشتركة ، وأحرز زنوج الشمال فى السياسة تقدماً لم يحرزوه فى أى مجال آخر ، وكانت الأحزاب حذرة دائماً ومحتاطة فيما يتعلق بالخلافات الدينية ، فلم تسمح بإثارتها ، ولكن ليس معنى ذلك أن الصورة كلها مشرقة ، فالأحزاب تلتزم بأن ترضى جميع العناصر والفئات ، فإذا رشحت بروتستانتياً من الشمال لمنصب الحاكم تعين عليها أحد أن ترشح كاثوليكياً إيرلندياً من الجنوب لمنصب نائب الحاكم ، ويهودياً لمنصب المحامى العام ، وإيطالياً من مدينة كبيرة لمنصب وزير الداخلية ، وبولندياً من مدينة صغيرة لمنصب المراجع . غير أن هذه المهمة ، على مافيها من صعوبة ، تعتبر من المهام القليلة التى تؤدى إلى تجميع أشخاص ذوى مشارب متباينة ، وتجنيدهم لخدمة الأمة ، ولا شك أن ذلك يفيد الوحدة الديمقراطية إلى حد كبير .

بجميع هذه الوسائل ، وبكثير غيرها ، استطاعت الأحزاب أن تلطف من حدة الخلاف الأمريكى ، ولكنها دفعت ثمناً غالياً فى شكل حط من سمعتها ، لأن كثيراً من المتكلمين الأمريكيين استمروا يسألون ساخرين : « لماذا لا تعتنق الأحزاب مبادئ أخرى مختلفة ؟ » « لماذا لا يعتنقون مبادئ على الإطلاق ؟ » ولقد دفعنا ثمناً أعلى فى صورة عملية سياسية لا شكل لها ، الأحزاب فيها قليلة

السلطان إلى حد كبير ، والجماعات النفعية كبيرة الأغراض ، والاثنان يناضلان بلا نظام فوق سهل مظلم ، ومع ذلك فليس من شأن للشاعر أن تخفض من ذلك الثمن ، الذى وإن كان غالياً ، فهو لم يكن مفرطاً ، وما اشتريناه به . وهو وحده شعب حر ، هو ما نطمع فيه ، ونشتهيه أكثر مما نطمع فى سياسة كاملة ، وقد يكون من المفيد أن يدرك أكبر عدد ممكن من الناس أن الصفات الخاصة بنظامنا الحزبى كانت ثمناً للوحدة على حد تعبير هربرت آجار (١) ، ولكن قد يكون من الأحسن لنا أن نعيش فى ظل نظام لا نفهمه جيداً .

وعلى كل حال ، فهذا هوجوهر تاريخنا السياسى ، لقد قامت الأحزاب بدور صانعى السلام فى المجتمع الأمريكى، وإليها يرجع الفضل فى القضاء على احتمالات الحرب الأهلية التى كانت كامنة فى أمتنا (٢). وإنى أجد نفسى مدفوعاً إلى الثناء على صانعى السلام . إنهم قد لايسمون أبداً «أطفال الله» وقد لا يرثون الأرض ولكنهم يسعون فقط لكى يرثوا البيت الأبيض .

وقد كانت للأحزاب آثار أخرى على الحياة الأمريكية ، فقد أسهمت بنصيب وافر فى العمل من أجل الديمقراطية الأمريكية . حقاً إننا بعيدون عن الديمقراطية التى نتغنى بها فى أناشيدنا وشعاراتنا ، ولكننا قد استطعنا الدنو منها إلى حد كبير بفضل جهاد أحزابنا ، ولاشك أن ديمقراطيتنا اجتماعية ، ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب فى عملها للحصول على تأييد الناخبين ، قد اتجهت إلى جميع الطوائف وخاطبت كل الطبقات ، وقد تلقى الملايين من الأمريكيين الدروس الأولى للحرية والإخاء والمساواة ، على يد الأحزاب ، كما أن ديمقراطيتنا سياسية ، وذلك لأن الأحزاب جاهدت لتوسيع نطاق الاقتراع ، ولإشراك الشعب فى عملية التقرير . وأعود فأكرر ما سبق أن قلته من أن الأحزاب السياسية والديمقراطية

---

(١) The Price of Union (Boston, 1950).

(٢) Ranney and Kendall, Democracy and the American Party System, Chap. 20, pp. 507-513.

ظاهرتان متلازمتان لا يمكن الفصل بينهما ، وإذا كان الاتجاه الديمقراطى هو الذى أدى إلى نشأة الأحزاب على الشكل الذى نعرفه اليوم ، فإن الأحزاب بدورها ، كانت من العوامل الرئيسية التى ساعدت على تقدم الديمقراطية ، وقد يكون من الصعب تقرير أيهما كان السبب وأيهما كان النتيجة .

وقد ظهر التأثير الديمقراطى للأحزاب بصفة خاصة على الدستور ، وإذا كان الدستور قد فضل الكثير لإعطاء الأحزاب دوراً رئيسياً ، فإنها قد ردت له أكثر مما أخذت منه . وقد وصف شاتسشنيدر الأحزاب بأنها « نهر السياسة الأمريكية » ، والدستور بأنه قاع النهر الذى تشكل حدوده مجرى هذا النهر ، فالنهر أسير الأرض التى يجرى فيها ، ولكنه بمرور الزمن يستطيع أن يحول هذا المجرى[1] .

وقد غيرت أحزابنا معالم الدستور بتوسيعها لأساس السياسة الأمريكية ، وقد تم ذلك عن طريق تغيير النظام الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية ، فالاتجاه إلى عقد مؤتمرات لاختيار المرشحين ، وإعداد حملات انتخابية طويلة المدى ، وجعل التصويت عن طريق القائمة العامة ، وإلغاء الاختيار المستقل لمندوبى الناخبين ، كل ذلك غير من نظام الانتخاب الذى وضعه الأولون ، وحوله إلى نظام للاستفتاء الشعبى ، صالح لتمكيننا من اختيار الرجل القادر على قيادتنا .

وقد تمكنت الأحزاب أيضاً من جعل تعيين الموظفين يتم بطريقة ديمقراطية ، حتى يتساوى الانتخاب والتعيين فى هذه الصفة ، ولا شك فى أن الرئيس فى تعيينه للموظفين يتعرض لضغط شديد من جانب الأحزاب . وإذا كنا نعترف بأن نظام إعطاء الحزب الفائز سلطة تعيين الموظفين « Spoils System » ليس بالنظام السليم ، فإننا نلاحظ مع ذلك أن العمل به فى بداية القرن التاسع عشر ، قد أفسح المجال

---

(١) Party Government, 124.

لملأ المناصب الحكومية بأشخاص ذوى مشارب مختلفة، وبذلك جعل من الحكم عملا شعبياً ، وإننا نترك للأحزاب الاستفادة من هذا النظام استفادة كبيرة ، ويعمل نظام الخدمة المدنية كتورة مضادة ضد استبداد السياسة ، وحتى اليوم فإن نظام الحماية يعمل على تعميق الخزان الذى تتزود منه بالرجال والنساء اللازمين للخدمة العامة .

وقد تركت الأحزاب أثرها على الدستور نفسه ، بقيامها بدور إيجابى فى العملية المحدودة التى تم خلالها إضافة اثنى عشر تعديلا إلى الدستور منذ إقرار وثيقة الحقوق ، وإجراء تعديل فى الدستور يتطلب موافقة أغلبية غير عادية ، وبذلك يزيل الحد الفاصل بين الأحزاب ، سيما وراء تأييد الحزبين معاً ، وتأييد غير الحزبيين . وبالرغم من ذلك ، فمن الصعب أن نجد تعديلا من بين التعديلات التى تحمل من رقم ١٢ إلى رقم ٢٢ لايحمل علامة أحد الحزبين أو كليهما ، أو علامة حزب ثالث ، ولنستعرض بسرعة هذه القائمة .

التعديل الثانى عشر ويتضمن إضافة مفيدة ، أوحت به رغبة أنصار جيفرسون فى منع أن يكون نائب الرئيس من حزب الاتحاديين **Federalist** فى انتخاب عام ١٨٠٤ ، كما أوحت به رغبة عامة فى تجنب حصول فشل كالذى حدث فى انتخاب عام ١٨٠٠ .

التعديلات ١٣و١٤و١٥ وهى تعديلات الحرب الأهلية كانت إلى حد كبير من عمل الجمهوريين المتطرفين فى الكونجرس ، وقد رفضت إحدى عشرة ولاية جنوبية التعديل الرابع عشر فى عام ١٨٦٦ ، وأخرت بذلك عودة ممثليها إلى الكونجرس ، وما يزال كثيرون من ديمقراطيى الجنوب يعتقدون أن هذا التعديل غير دستورى . أما التعديل السادس عشر (وهو خاص بضريبة الدخل) والتعديل السابع عشر (وهو خاص بالانتخاب المباشر للشيوخ) والتعديل الثامن عشر (الخاص بالتحريم) والتاسع عشر (الذى منح النساء حق الانتخاب) ، فقد

كانت كلها ثمرة سنوات القلق، التى لعبت فيها الأحزاب الثالثة والجماعات المنشقة عن الأحزاب الكبرى ، دوراً حيوياً .

أما التعديل العشرون (وهو خاص بأعضاء الكونجرس الذين هزموا فى آخر انتخابات ، ويقضون المدة الباقية لهم «Lame Duck Amendment» فقد كان عملا غير حزبى ، وافق عليه زعماء الأحزاب الكبرى ، لعدم استطاعتهم الوقوف ضد عضو الشيوخ جورج نوريس .

وكان التعديل الحادى والعشرون الخاص بإلغاء التحريم ، عملا غير حزبى ، ولكنه تم مع ذلك بموافقة الحزبين الكبيرين ، ساهم فيه بيان الديمقراطيين ، عام ١٩٣٢ ، ومرشحوهم عام ١٩٢٨ وعام ١٩٣٢ بدور هام .

أما التعديل الثانى والعشرون ، فقد كان نتيجة لجهود الجمهوريين بصفة أساسية .

وأسهمت الأحزاب بنصيب وافر فى رفع رئاسة الجمهورية إلى مركز السيادة فى التنظيم الحكومى ، فمن طريق جعل الانتخاب يتم بطريقة ديمقراطية ،أصبح منصب رئيس الجمهورية منصباً شعبياً ، وبتزعم الرئيس للحزب الذى انتخبه ، زودته الأحزاب بأسلحة جديدة للتأثير على الإدارة ، والكونجرس ، وعلى الشعب فى مجموعه . وقد ترتب على تردد الأحزاب وتراخيها فى وضع البرامج والمشروعات السياسية ، إعطاء رئيس الجمهورية سلطات فى وضع هذه البرامج بنفسه أكبر مما يتوفر له عادة فى ظل نظام يقوم على الفصل بين السلطات . وفى كلة ، يجب على الرئيس أن يكون شاكراً للأحزاب .

وربما يكون ذلك واجباً أيضاً على كل شخص منا يهتم بجعل الدستور أداة للحكومة الفعالة ، فهو لم يكن دستوراً سهلا ، يمكن من السرعة فى وضع السياسة ومن ممارسة أمور الحكم بكفاءة كما أراد له واضعوه أن يكون . والثغرات التى تفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، والحكومة القومية عن حكومات

الولايات ، والولاية الواحدة عن سائر الولايات ، أدت فى كثير من الحالات إلى تثبيط عزائم كل من ذوى النوايا الحسنة وذوى النوايا السيئة على حد سواء .

وإذا كان التراخى فى حسم الأمور والاهتمام بالقيود ، يتلاءم مع أحوال القرنين الثامن والتاسع عشر ، فإنه لا يتفق أبداً مع القرن العشرين ، عالم الطاقة الذرية ، وهو عالم قد يودى به ضعف السلطان ، كما قد يودى به المبالغة فيه .

ولذلك فنحن فى حاجة الى جسور يسهل اجتيازها لتخطى هذه الثغرات ، وقد زودنا الحزبان الرئيسيان بما نحتاج إليه فى هذا الشأن . ومما يساعد على سد تلك الثغرات انتماء رئيس الجمهورية ، وحوالى نصف أعضاء الكونجرس ، ونصف حكام الولايات إلى حزب واحد . وإذا تابعت الأحزاب أداء وظائفها السياسية والاجتماعية والتاريخية وبذلت فى ذلك ولو مجهودات متواضعة ، لما كان لنا أن نقلق كثيراً على مستقبلنا فى ظل شكل متعدد للحكومة ؛ فالأحزاب تسهم بدور كبير فى خلق التفاهم الذى يمكن مثل هذه الحكومة من القيام بواجباتها ، وتعمل بطريقتها الخاصة على تغذية هذا التفاهم ، وعلى إيجاد صلة دائمة بين جميع مراكز السلطة ، ولجميع هذه الأسباب ولاستعداد الأحزاب لتنظيم وتسيير جميع وحدتنا الحكومية،فإنها تستحق منا شكراً أكثر مما تحصل عليه عادة .

وإننا نستطيع أن نقدم لها الشكر لأسباب أخرى عديدة.وأعتقد أن وشنطون كان مخطئاً عندما قال فى خطبة الوداع «Farewell Address»: إن « الروح الحزبية هى أسوء عدو للحكومة الشعبية . » ،فهذا القول لا يصدر عن مؤرخ باعتبارهحقيقة علمية . ومن الصعب أن نجد منظمة أمريكية كبرى — سواء أكانت شركة،أم اتحاداً،أم كنيسة،أم كلية أم مدرسة، أم عائلة،أم إدارة حكومية ، قامت بأداء وظائفها بإخلاص وكفاءة كما فعلت الأحزاب السياسية . بل إننا نستطيع أن نقول إن فشلها المسلم به فى بعض الحالات لم يكن بالمعنى الواسع فشلا على الإطلاق . وإذا كانت الأحزاب ضعيفة فى مجال الصراع على السلطة ، وغير

قادرة على الوفاء بكثير من العهود التى قطعتها على نفسها فى مواجهة الناخبين ، فما ذلك إلا لأن أغلبية الناخبين لم تكن متيقظة وواعية لدرجة كافية لأن تعرف ما تريد وأن تحصل عليه . ولو وجدت الأغلبية المتيقظة الواعية ، لاستطاعت أن تحصل على ما تريد ، ولـكنها لا تندمج إلا نادراً فى ظروف الحياة الأمريكية .

فبالرغم من كثرة كلامنا عن التجديد والتقـــدم ، فإننا شعب محافظ من الناحية السياسية يعتمد كلية على الأحزاب لتقود عجلة التقدم .

وعلى ضوء ما تقدم ، يبدو لنا أن نظام الحزبين فى أمريكا هو النظام المحافظ الحقيقى فى عالم السـياسة ، فهو نظام أعد عرضاً أو عن تدبير ، لـكى يؤخر ، ويراقب ، ويفسد الخطط غير المدروسة ، فى نفس الوقت الذى يسمح فيه لواضعى هذه الخطط أن يحكموا بطريق مسئولة وشعبية .

فما يكون نظام الرقابة والموازنة ليس هو الموقف الصلب الذى قد يتخذه حزب الأقلية ، بل هو مساومات الحزبين السلمية . إن الأحزاب لم تنشأ لتستخدم النفوذ السياسى فى إعادة بناء المجتمع ، ولـكنها نشأت لتجعل أجهزة الحـكومة أكثر صلاحية وقبولا . واهتمامنا لم ينصب أســاساً على اســتخدام السلطة ، بل على إساءة هذا الاســتخدام ، ونحن جميعاً متفقون على ضرورة اتباع نظام سياسى يجعل من الاستخدام ومن إساءته أمراً أكثر صعوبة .

ويمكن القول ، بأنه لا يوجد فى نظامنا السـياسى حتى الآن ، إلا القليل لنشكو منه . وإذا كان الصراع من أجل السلطة لم يخضع لتنظيم ، فإنه أيضاً لم يبلغ حد الفوضى . وإذا كانت أحزابنا لم تحكم بما فيه الـكفاية ، فإنها أيضاً لم تبعد طويلا عن الحـكم . وقد عاونت فى بناء أمة واحـدة من خمسين أمة ، وفى إقامة اتحاد من خلال المصالح الإقليمية والمحلية المتعارضة ، كما ساعدت على تطبيق الدسـتور تطبيقاً مرناً لم يتوقعه حتى واضعوه أنفسهم . وقد قامت الأحزاب ببعض أعمال ، لم نرد نحن أن نقوم بها ، ولـكنهـا قامت أيضاً بمعظم

الأعمال التى أردنا منها أن تحققها . وعلينا أن ننظر إلى الأحزاب كنظمات يتحتم عليها أن تقوم بمهام كثيرة أبعد من وظائفها الأصلية المحددة ، شأنها فى ذلك شأن المدارس العامة ، التى يجب ألا يقتصر مهمتها على التعليم ، فالأحزاب عليها ألا تقتصر على مجرد الحكم .

وكلما تعمقنا فى دراسة تاريخنا السياسى ، ظهر لنا أن هذه الأحزاب ، قد أعدت لتخدم أهداف هذا الشعب ، وفقاً لهذا الدستور ، فهى الثمار الطبيعية الناتجة عن اتباع طريق واحد فى الحياة ، والسياسة التى تمارسها ، سياسة فريدة فى ذاتها ، فهى ليست السياسة الديمقراطية المجردة ، وهى ليست نفس السياسة الديمقراطية التى تمارسها الأحزاب الإنجليزية ، ولكنها سياسة ديمقراطية أمريكية ، هى أسلوب من أساليب الحياة ، له حاجاته ومشكلاته الخاصة ، وعلى هذا الضوء وحده يمكن أن نفهم وأن نقدر هذه السياسة .

الفصل الثالث

من هم الديمقراطيون ومن هم الجمهوريون

استمر الصراع الحزبى يثير الغبار على المسرح الأمريكى ما يزيد على قرن ونصف من الزمان . وقد نشأ هذا الصراع نتيجة تعارض للصالح فى السنين الأولى التى تلت العمل بالدستور ، وظهر جلياً فى انتخابات عام ١٧٩٦ ، وعام ١٧٩٨ ، وعام ١٨٠٠ ولم يهدأ إلى اليوم ، باستثناء فترة للشاعر الحسنة التى أعقبت الحرب الأهلية "Era of Good Feelings" ، وكانت بمثابة استراحة للاستعداد لمعاودة الصراع ، وسيستمر الصراع دون أن يهدأ مادام الحكم فى هذه البلاد قائماً على أساس ديمقراطى دستورى .

ويؤيد بعض المؤرخين جون آدمز فى اعتقاده أن ظهور الأحزاب يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير ، فقد كتب آدمز إلى وليم كيتلتس عام ١٨١٢ : « تقول إن خلافاتنا بدأت مع ظهور الاتجاه الاتحادى ، والاتجاه المعارض له ، ولكنى أرى — للأسف — أنها بدأت مع الطبيعة الإنسانية ذاتها ، ووجدت فى أمريكا منذ نشأتها ، وظهر الخلاف فى كل مستعمرة ، وفى نيويورك وبنسلفانيا ، وفى فيرجينيا وماسوشوست . وفى جميع المستعمرات الأخرى ، تنافست المحاكم والأحزاب الإقليمية[1] » . وبدلا من أن نتتبع تطور السياسة الأمريكية منذ عام ١٦١٩ ، أو حتى كما يفضل آدمز ، منذ عهد آدم ، والحية فى حدائق عدن ، فلنقف عند السنوات العشر التى سبقت انتخاب عام ١٨٠٠ ، التى خاضتها جماعتان متعارضتان يمكن أن نتعرف عليهما ، حتى بعد مضى هذا الزمن الطويل ، كحزبين سياسيين .

وحتى هذا الادعاء المتواضع يضعنا فى المقام الأول بين الدول التى أوجدت نظام الأحزاب باعتبارها أعضاء فى الحكومة الدستورية . حقاً إن البريطانيين كانوا أول من عرف الأحزاب التى تهدف أساساً إلى تولى الحكومة ، ولكنا كنا أول من أوجد منظمات لا حكومية تعمل على تعضيد ومساعدة إدارات الحكومة المختلفة . إن النظام الحزبى الأمريكى من أقدم النظم الحزبية فى العالم ، ولذلك

(١) Works (Boston, 1851), X, 23.

فنحن فخورون به ، لأن الأولية في إيجاد الأحزاب ، دليـل صادق على الأولية في الأخذ بالديمقراطية الدستورية ، وقد سبق أن قلنا إن الأحزاب والديمقراطية ظاهرتان تنشئان معاً ، وتعيشان وتزدهران معاً في علاقة وثيقة ، بحيث إنه إذا ضعفت إحداهما وزالت ، فإن الأخرى تزول كذلك .

وحالة الأحزاب في دولة معينة تدلنا ، على مدى سلامة قيمها الديمقراطية ونظمها . ومع ذلك فيجب الحذر في التسليم بهذا الدليل ، ذلك أنه إذا كانت حالة الأحزاب وثيقة الصلة بقوة الديمقراطيـة فيما يتعلق بالمعنويات والفضائل ، فإن هذه الصـلة تضعف بعض الشيء فيما يتعلق بالقوة التنظيميـة ، والانحياز إلى المبادئ .

ولأحاول أن أقوم بدور صغير لبيان الحالة الحاضرة والمستقبل المتوقع للديمقراطية الأمريكية ، وذلك عن طريق دراسة الأحزاب الأمريكية وتحليلها بعين نقادها ، وأنبه إنني عند ما أتكلم عن أحزابنا السياسية ، فلا أعني بذلك مجموعة الـكتل المجردة تسبح في سماء الفـكر السياسي ، بل أقصد أن أتكلم عن حزبين حقيقيين ، لهما وجودهما ومركزهما القانوني ، وتنظيماتهما ، وقد سيطرا على مسرحنا السياسي منذ عام ١٨٥٦ ، بل لقد قاما بأكثر من السـيطرة فقد احتكرا هذا المسرح ، وهذان هما الحزبان الديمقراطي والجمهـوري ، وسأتناول كلا منهما من النواحي الآتية : —

١ — قوته الحالية .

٢ — نشأته وتطوره .

٣ — الأعمال التي حققها والأعمال التي فشل فيها .

٤ — مدى التأييد الذي يتمتع به لدى الطبقات والطوائف المختلفة .

٥ — الصورة التي يظهر كل منهما بها .

٦ — الصورة التي يرى كل منهما الآخر فيها .

٧ — أسلوب كل حزب فى العمل .

٨ — مبادئ وبرامج كل حزب .

٩ — ما يتوقع له فى المستقبل .

لقد وضعنا على عاتق هذه الأحزاب مسئولية كبرى ، وذلك يستدعى أن نعرفها على حقيقتها معرفة جيدة ، والواقع أننا لا نعرف سوى القليل عن حزبينا الكبيرين ، ولا شك أننا مخطئون فى ذلك .

وقبل أن نمضى فى دراستنا ننبه إلى أن عبارة الحزب ، قد يقصد بها خمسة معان متميزة :

الحزب الحكومى : ويقصد به الأشخاص الذين انتخبوا أو عينوا فى مناصب معينة بصفتهم الحزبية .

التنظيم : ويقصد به الأشخاص القائمون على إدارة جهاز العمل الحزبى خارج الحكومة (وهؤلاء نلقاهم كثيراً فى الأندية والمؤتمرات) .

الأعضاء : وهم أعضاء الحزب المخلصون ، المتجاوبون معه،الذين يرون فيه كنيسة دنيوية (ويظهرون غالباً فى اجتماعات الحزب وفى قوائم المتبرعين له).

الناخبون المتادون : وهم الأشخاص الذين جروا على التصويت لمرشحى الحزب ، ونجدهم فى المؤتمرات الترشيحية .

الناخبون العرضيون : وهم الذين أيدوا مرشح الحزب فى آخر انتخاب .

ويمكن أن تسمى كل جماعة من الجماعات السابقة بالحزب ، ولكن هذا الاصطلاح يطلق فى أغلب الأوقات على الجماعات الأربع الأولى من القائمة السابقة .

إن الحزب الديمقراطى يستحق منا أول تحية ، لا لأنه أحسن الحزبين ، بل لأنه بلا شك أقدمهما . حقاً إنه لا يمكن قياس عمره بعمر مجلس العموم البريطانى أو الكرسى البابوى ، ولكنه بالمقارنة بالهيئات الأخرى التى تعمل على تحقيق أهداف الإنسان ، يعتبر من أقدمها . والواقع أنه لم يستمر دستور أو حكومة أو جامعة أو كنيسة أو شركة بلا انقطاع ، كما استمر هذا الحزب . وترجع نشأة الحزب الديمقراطى إلى نشأة النظام الحزبى فى أمريكا ، وذلك يعنى أنه أقدم الأحزاب الكاملة فى العالم ، فقد كان الديمقراطيون حزباً بمعنى الكلمة فى الوقت الذى كان فيه كل من الويجز أو التوريز مجرد اتجاهات سياسية فى البرلمان الإنجليزى .

والحزب الديمقراطى ليس فقط أقدم الأحزاب ، بل هو أيضاً أصلبها ، وقد توقعت نهايته اثنتى عشرة مرة خلال ١٦٠ عاماً ومع ذلك فما يزال قائماً ، ويمكن القول بأنه اليوم فى حالة ازدهار ، فهو حزب الأغلبية[(١)] ، ولكن هذه الأغلبية قلقة ، وخاصة حيث يعمل الجنوب متشككاً مع اتحادات الشمال ، وأجهزة المدن ، وهى تستطيع الحصول على الانتصار أسهل مما تستطيع الاستفادة منه .

ولو تساوت جميع الأمور الأخرى ، لفاز الديمقراطيون فى كل انتخاب يجرى على مستوى الأمة ، وحتى لو اشتركت هيئة الناخبين بكامل عددها فى التصويت ، فإن رجحان كفة الديمقراطيين يبدو واضحاً ، فأكثر من ٦٠٪ من الناخبين الأمريكيين المنضمين للأحزاب ، مسجلين كديمقراطيين . ويرى إلمو روبر أن نتائج قياس الرأى العام تدل على أن ٥٠٪ يؤيدون الديمقراطيين ، ٣٤٪ يؤيدون الجمهوريين ، ١٦٪ يؤيدون المستقلين ، ونجد تحليلا أدق فى الأرقام التى يتضمنها الجدول رقم (٢) :

(١) Harris, "Is There a Republican Majority ?" 5, 15, 219-220.

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد الشعب تبعاً لقوة الرابطة التي تربطهم بالأحزاب

قوة الرابطة	أكتوبر ٥٢	سبتمبر ٥٣	أكتوبر ٥٤	أكتوبر ١٩٥٦
	./.	./.	./.	./.
ديمقراطيون أقوياء	٢٢	٢٣	٢٢	٢١
ديمقراطيون ضعفاء	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣
ديمقراطيون مستقلون	١٠	٨	٩	٦
مستقلون	٥	٤	٧	٩
جمهوريون مستقلون	٧	٦	٦	٨
جمهوريون ضعفاء	١٤	١٥	١٤	١٤
جمهوريون أقوياء	١٣	١٥	١٣	١٥
أشخاص ليست لهم ميول سياسية	٤	٧	٤	٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتبدو أغلبية الديمقراطيين واضحة فى أن لهم ٢٨٣ مقعداً فى مجلس النواب ، مقابل ١٥٤ مقعداً للجمهوريين ، ولهم ٦٥ مقعداً فى مجلس الشيوخ ، وللجمهوريين ٣٥ مقعداً . وهناك ٣٤ حاكماً ديمقراطياً من حكام الولايات و١٦ حاكماً فقط من الجمهوريين ، أما فى مجالس الولايات التشريعية فللديمقراطيين ٣٢ وللجمهوريين ٧ ، فالديمقراطيون على ما يبدو يمسكون بزمام كل شيء باستثناء رئاسة الجمهورية التى خسروها عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ [1] ويبرز ذلك أن للاعتبارات الشخصية من التأثير والنفوذ فى السياسة الأمريكية ما للولاء الحزبى .

(١) استرد الديمقراطيون رئاسة الجمهورية بفوز مرشحهم جون كنيدى فى انتخابات عام ١٩٦٠.

وترجع نشأة الحزب الديمقراطى ، إلى الصراع الذى دار فى السنوات الأولى للدستور بين المصالح الاقتصادية والإقليمية المتعارضة(١) . ومن الصعب تحديد أول انتخاب قومى ظهر فيه الديمقراطيون (وبعبارة أدق الجمهوريون الديمقراطيون) لينافسوا الاتحاديين من أجل الحكم ، لعل أكثر التواريخ قبولا هو عام ١٨٠٠، ففى ذلك العام تجمع الناس حول شخص توماس جيفرسون فى شكل حزب بكل معنى من المعانى الخمسة التى تقدم بيانها . لقد كان الجمهوريون الديمقراطيون وقت نشأة الدولة مجرد اتجاه ، ثم أصبحوا جماعة متميزة فى الكونجرس عام ١٧٩٢ ، وتحول فى عام ١٧٩٥ إلى حزب يسعى إلى الحكم . وفى عام ١٨٠٠ إلى منظمة قومية(٢) . وترجع هذه النشأة وهذا التطور إلى عوامل مختلفة ، منها الانقسام الذى نبه جون آدمز أذهان الخلف إليه ، والتأثير الهام لمشروعات هاملتون الصناعية ، وشكوك زراع فرجينيا فى حكم أثرياء بوسطن ونيويورك .

وقد كان للاعتبارات الشخصية ، كما لها الآن ، تأثير كبير . وكان جيفرسون ذلك الزعيم الذى يتجمع الرجال حوله ، وتحكى عنه الأساطير وتزدهر به الجماعات ، كما كان ماديسون مهندساً بارعا للحزب(٣).

وأبرز ظاهرة فى نشأة حزب الجمهوريين الديمقراطيين . هو الطريقة التى تجمع بها أنصار الحزب(٤) من أصحاب المصالح المتعارضة ، الذين أبدوا استعدادهم لنسيان خلافاتهم ، سعياً للانتصار على عدو يكرهونه جميعاً كراهية أشد بكثير مما يكره الواحد منهم الآخر ، وقد كان اتفاق توماس جيفرسون زعيم الجنوب الريفى ، مع آرون بير زعيم الشمال الحضرى ، حدثا ذا أهمية بالغة فى مستقبل السياسة

---

(١) Binkley, "American Political Parties"; Angar, "The Price of Union"; Frank R. Kant, "The Democratic Party, A History" (New York, 1928), Malcolm Moos, "The Republicans" (New York, 1956).

(٢) Noble E. Cunningham, Jr., "The Jeffersonian Republicans: The Formation of Party organization, 1788-1801" (Chapel Hill, 1957).

(٣) Cunningham, "Jeffersonian Republicans," esp. 257-259, Charles, "The Origin of the American Party System" (Williamsburg, 1956), 74-90.

(٤) Cunningham, "Jeffersonian Republicans," 21-23, 51-53, 67-88, 257-259.

الأمريكية ، وما تزال بنود هذه الاتفـاق نبراساً لحزب الديمقراطى ، ومايزال أهم ما يعنى به الديمقراطيون هو التوفيق بين الجنوب الزراعى والشمال الصناعى .

وقد حقق حزب جيفرسون انتصارات متتابعة فى عام ١٨٠٤ وعام ١٨٠٦ ، حتى غرق حزب الاتحاديين فى بحر النسيان بعد انتخابات عام ١٨١٦ . وقدرلهذه البلاد بعد ذلك أن تمارس سياسـة الحزب الواحد لمدة قصيرة ، وفى خلال فترة المشاعر الحسنة ارتفع تأثيرالاعتبارات الشخصية ، وانخفض تأثير العوامل الحزبية . ولـكن الديمقراطية الصحيحة لا تسمح بالاحتكار السياسى . وقد كانت أمريكا مهتمة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية إلى حد لا يسمح لمثل هـذه الحالة أن تستمر طويلا . وقد حدث أن انتهت فترة المشـاعر الحسنة فجأة فى انتخابات عام ١٨٢٤ وعام ١٨٢٨ .

فحول شخص أندرو جاكسون ، وهو الذى شكا مرة من الوحش الذى يسمى « بالروح الحزبية » ، تجمعت مصالح اقتصادية وإقليمية ، بقيت حتى اليوم تحت اسم الحزب الديمقراطى(١) . وحول شخصى كل من « دانيال و بستر » و «هنرى كلاى» قامت محالفة «Shop and till» التى عرفت حتى عام ١٨٥٠ باسم حزب الويجز Whigs . ومن خلال الصراع بين الديمقراطيين والويجز ، نشأ النظام السياسى الأمريكى كاملا على أساس وجود حزبين كبيرين ، وعدد قليل من الأحزاب الثالثة ، وعلى أساس عقد مؤتمرات قومية لاختيار المرشحين ، والقيام بحملات انتخابية شعبية ، ووجود زعماء الولايات وزعماء محليين ، وعلى أساس أن رئاسة الجمهورية هى مركز التجمع السياسى .

وهناك مؤرخون سياسيون (معظمهم من الجمهوريين على ماأعتقد) يرون أن حزب جاكسون الديمقراطى كان حزباً جديداً . ولـكنى لا أستطيع موافقتهم

(١) R.V. Remini, Martin Van Buren and the Making of the Democratic Party (New York, 1950), Chap. 10 ; R.P. McCormick, "New Perspectives of Jacksonian "Politics", American Historical Review, LXV (1960), 288."

على هذا الرأى ، نظراً للروابط الشخصية والعاطفية والتنظيمية التى ربطت بين الجمهوريين الديمقراطيين الذين كانوا موجودين عام ١٨٢٠ وبين ديمقراطى عام ١٨٣٠ ، بحيث يمكن القول بأن الحزب الديمقراطى الجديد إنما كان ثمرة مخلصة للحزب القديم .

فالحزب الديمقراطى قد تجدد ، ولم ينشأ من جديد . ومنذ عام ١٨٣٠ بدأ تقدمه لكى يصبح أقوى عامل سياسى فى التاريخ الأمريكى . وقد مرت عليه فترات ازدهار وفترات اضمحلال ، شأنه فى ذلك شأن كل المنظمات وكل الأشخاص ، فنجده قد وصل إلى مجده بزعامة أشخاص « كأندرو جاكسون » و « فرانكلين روزفلت » ، وحقق عظمته على يد « جيمس بولك » و « هارى ترومان » ، وتوقف فى الوسط فى ظل كل من « فرانكلين بيرس » و « آلتون باركر » ، ونزل إلى الحضيض على يد « مارتن فان بيرين » و « جروفر كليفلاند » . ووصل إلى حد اليأس فى ظل أشخاص « كستيفن دوجلاس » و « جيمس م . كوكس » ، ولقد لمس النجوم مع « ودرو ويلسون » و« أدلاى ستيفنسون » ، وتمرغ فى الوحل مع « وليم مارسى تويد » و « إدوارد كرمب » و « تيودور بيلو » . ولقد كشف عن ذكاء وغباء ، وعن بعد نظر وعمى ، وعن شجاعة وجبن ، وأدهش أشخاصاً من الصعب إرضاؤهم ، وهزم ذوى مراكز وطيدة ، وواسى المحروم ، وسلى الوحيد ، وبالاختصار كان حزباً أمريكياً ، يمثل بكل قواه على المسرح الأمريكى .

وإذا ارتفعنا عن التفاصيل غير الهامة وواجهنا تاريخنا فى أعرض خطوطه ، فإننا نستطيع أن نثنى على الحزب الديمقراطى ثناء جماً لتسعة أعمال على الأقل قام بها ، ويتعين علينا أن نلومه لوماً شديداً على فشله فى خمس مسائل كبرى ، وكل ذلك بجانب الانتصارات والهزائم التى يرجع سببها إلى النظام الحزبى بأكمله ، لا إليه بصفة خاصة ، والتى يشترك فى استحقاق الثناء وتحمل اللوم بالنسبة لها كلا الحزبين ، وأقصد بالأعمال التى قام بها الحزب الديمقراطى ، الأعمال الصالحة

المفيدة للولايات المتحدة التى تمت بناء على اقتراح الديمقراطيين ، أو بناء على تبنيهم الدعوة لها ، أو التى يرجع إليهم الفضل فى سرعة إنجازها ، وهى :

١ — استيعاب المبادئ الأساسية فى الدستور ، والاحتياط فى استخدام السلطات التى يخولها ، وفى ظل كل من جيفرسون وماديسون .

٢ — إدخال كميات هائلة — ولكن ليست قاتلة — من المبادئ الشعبية فى النظام السياسى الأمريكى ، على يد جاكسون .

٣ — الوقوف ضد الفرقة والخلاف مما كان له أثر كبير فى النهاية ، وذلك فى ظل كل من بولك و بيرس ودوجلاس .

٤ — إعادة الوحدة بين الجنوب والشمال بعد الحرب الأهلية .

٥ — إعادة الاعتبار إلى الحكومة القومية على يد كليفلاند .

٦ — تقوية الضمير القوى تحت تأثير برايان والشعبيين .

٧ — خلق أمريكيين صالحين من الملايين الذين هاجروا إلى أمريكا بين عامى ١٨٤٠ و ١٩٢٠ .

٨ — مواجهة مسئوليات الحكومة الجديدة فى ميادين الاقتصاد والرفاهية العامة ، فى ظل كل من ويلسون وروزفلت .

٩ — مواجهة المسئوليات الدولية الجديدة على يد ويلسون ، وروزفلت ، وهارى ترومان .

أما الأعمال التى يلام الديمقراطيون أساساً عليها فهى : —

١ — إدخال نظام توزيع المناصب الحكومية على أنصار الحزب الفائز "Spoils System" وهو النظام الذى أدى إلى انتشار الفساد فى الجهاز الحكومى .

٢ — الزوال التدريجى لعمليات التسويات الهادفة داخل الأحزاب ، وهو ما أدى إلى الحرب الأهلية .

٣ — هبوط مستوى الأخلاق السياسية بعد الحرب عن مستوى السلوك الأمريكى العادى .

٤ — عدم القدرة على قمع روح السلب التى انتشرت فى عهد الجمهوريين فى عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٠ .

٥ — قصر نظرهم فى معالجة الأمور بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٣٢ باستثناء فترة حكم ويلسون .

ولا شك أننى فى سردى لانتصارات وهزائم الديمقراطيين ، قد تأثرت باعتبارات شخصية ، ولكنى أعتقد أن أغلب المؤرخين الأمريكيين يوافقوننى على ماقلت به ، إن لم يكن فى التفاصيل ، ففى الصورة الإجمالية . وأعود فأكرر أنه كان للديمقراطيين حسناتهم وسيئاتهم .

أما الجمهوريون ، فهم حزب الأقلية ، الذى يخسر فى كل انتخاب قومى ، ولا يستطيع أن يسجل ضمن أعضائه أكثر من ٤٠٪ من الناخبين الأمريكيين ، ولا أن يعتمد على أكثر من ٣٣٪ منهم ليواجهوا إغراء مرشحى الديمقراطيين ، ويفوقهم الديمقراطيون فى الكونجرس وفى مجالس الولايات التشريعية بنسبة ٢ : ١ ، وبأكثر من هذه النسبة فى هيئة حكام الولايات ، وحتى فى خارج الجنوب فإن النسبة هى ٧ : ٥ فى المجالس العليا ، ٤ : ٣ فى المجالس الدنيا ، ٨ : ٥ فى هيئة حكام الولايات . وقد منى الجمهوريون بهزيمة شنعاء فى السيطرة على مجلس النواب ، ولا أمل لهم إطلاقا فى السيطرة على مجلس الشيوخ فى عام ١٩٦٠ ، ومع ذلك فروحهم المعنوية عالية ، وأفكارهم مليئة بالمشروعات ، وذلك لأنهم يحوزون الشىء الذى يفتقده الديمقراطيون وهو رئاسة الجمهورية .

ومن الصعب تقدير قيمة شعور الجمهوريين إزاء وجود واحد منهم فى البيت الأبيض ، فقد ظل هذا البيت مشغولا بديمقراطيين طوال السنوات العشرين التى انقضت بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٥٣ . وإن أيزنهاور ليعنى الكثير فى نظر

الجمهوريين ، فهو زعيم عالمى مشهور ، ومعبود شعبى (ويعتبر أول جمهورى من هذا الطراز بعد تيودور روزفلت) ، وأب عطوف ، ورجل سلام ، والأهم من ذلك كله أنه استطاع أن يفوز برئاسة الجمهورية ، وحزب الأقلية يحتاج إلى مثل هذا الفوز بين الحين والحين ، حتى لايصيبه الجمود . وقد كان مجرد وجود أيزنهاور فى البيت الأبيض كافياً للتخفيف من ميل الحزب الجمهورى للانقسام ، وملهما للعاملين المخلصين من أنصاره بخوض معركة عام ١٩٦٠ بأقدام سريعة واثقة ، وإذا استطاع الحزب الجمهورى أن يفوز برئاسة الجمهورية على الأقل لنصف الوقت ، فلا يكون هناك مدعاة للبكاء على مجلس النواب أو على مناصب الحكام .

ولم يكن الجمهوريون دائما حزب أقلية ، وقد ظلوا زمناً طويلا يعتقدون أن معظم الناخبين الأمريكيين يؤيدونهم ، وكان الحزب الجمهورى ثالث حزب يتكون ليخوض المعركة ضد الديمقراطيين ، فقد كان الاتحاديون Federalists هم أول حزب ، وقد ظهروا على المسرح مع الديمقراطيين ، ثم طواهم النسيان ، فيما لايقل عن عشرين عاماً . وأهم الأسباب التى أدت إلى انحلالهم أنهم كانوا حزباً متعصباً للوطنيين الأصليين ، فى بلد مملوء بالمهاجرين ، وأنهم كانوا حزباً غير شعبى فى بلد تنتشر فيه الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، حزباً صلباً لا يقبل المساومات ، وجماعة من الأشخاص لايهتمون إلا بتحقيق مصالح وأطماع أنصارهم ، وبذلك كانوا غير قادرين على جذب عناصر جديدة . كذلك كان حزب الاتحاديين منقسما على نفسه ، ولكنه لم يحاول أن يعالج أو يخفى انقساماته ، وكان حزباً متردداً ، لا يثق فى نفسه كحزب على الإطلاق ، ولم يكن مستعداً للخضوع لمقتضيات السياسة الديمقراطية الدستورية ، لا من الناحية الفكرية ولا التنظيمية ، ولا من ناحية أساليب الصراع . وقد كتب « دنيس بروجان » يصف الاتحاديين فقال « إنهم عند ما كانوا يخاطبون الشعب ، كان يفعلون ذلك

بدون كياسة ، وبطريقة لا تقنع على الإطلاق[١] » ، مع أن أى حزب أمريكى يتعين عليه أن يخطب ود الشعب من قلبه ، وإلا فلينسحب من الميدان .

أما الحزب الثانى الذى قام لمارضة الديمقراطيين ، فكان حزب الويجز "whigs" ، وكان قوة سياسية طموحة ، نشأت من حطام فترة للشاعر الحسنة ، وامتزج برد الفعل المضـاد لشخص وبرنامج أندرو جاكسون ، وخاض أول انتخاب قومى له عام ١٨٣٢ تحت اسم الجمهـوريين القوميين ، وكانت آخر انتخابات دخلها كحزب رئيسى فى عام ١٨٥٢ . وإذا كان الاتحاديون لم يصمدوا لترددهم فى الخضوع لقوانين السياسة الأمريكية غير المكتوبة ، فقد انحل الويجز ، لأنهم كانوا راغبين فى هـذا الخضوع أكثر من اللازم ، كما ثبت من الحملة الانتخابية فى عام ١٨٤٠ . لقد كان حزب الويجز اتحاداً يعمل على القضاء على كل الاتحادات ، وكان محالفة ضعيفة بين كل الأقاليم والمصالح ، قابلة للتهاوى تحت تأثير أول ضربة شديدة ، وقد قام بتسديد هذه الضربة « ستيفن دوجلاس » فى يناير سنة ١٨٥٤ بتقديمه لقانون كانسان فبراسكا ، وإعادة فتح موضوع الرق من جديد ، وبعد ذلك بشهور قليلة اختفى الويجز ، وفى خلال هذه الشهور نفسها ظهرت قوتان جديدتان على مسرح السياسة الأمريكية : الأولى حزب السكان الأصليين ، الذى خاض انتخابات عام ١٨٥٤ ، وعام ١٨٥٦ ثم اختفى ، والثانية هى الحزب الجمهورى الذى خاض بدوره هذين الانتخابين ثم سار فى طريق المجد ابتداء من عام ١٨٦٠ .

ويجب علينا أن نلم بأربع حقائق متعلقة بنشأة الحزب الجمهورى . فأولا : كان تكوين هذا الحزب نتيجة لفوران تلقائى للشعور السياسى ، ولا يمكن القول بأن مدينة معينة كانت مهداً لنشأته ، وإن كان من الممكن أن نشير فى ذلك إلى ريبون ، ويسكونسن ، جاكسون ، ميتشيجان ، كذلك لا يمكن إرجاع الفضل فى نشأته إلى شخص معين ، فلم يقم أحد فيه بدور واشنطون أو جيفرسون ،

---

(١) Politics in America, 50.

أو ماديسون أو هاملتون أو كلاى ، أو جاكسون ، ولقد كانت نشأته حقاً أقوى حركة جذرية أصلية فى التاريخ السياسى الأمريكى .

وثانياً . لقد كان الشعور المنشىء للجمهوريين إقليمياً بحسب الأصل ، ذلك أن وقوف الجمهوريين ضد مبدأ الرق ، قد جعل منهم حزباً شمالياً فقط ، وما يزال الجمهوريون يدركون حتى الآن أنهم لم يكونوا فى يوم من الأيام حزباً قومياً شاملا للأمة كلها .

وثالثاً : كان ذلك الشعور تقدمياً وديمقراطياً بل كان متطرفاً، وقد قام الحزب على أساس من المثل والمصالح ، ومهما كان الوضع الذى وصل إليه الجمهوريون فى السنوات الأخيرة ، فإنهم فى سنواتهم الأولى كانوا بعيدين كل البعد عن أن يكونوا حزباً محافظاً أو حزباً لأصحاب الأعمال ، وإن تسمية الحزب نفسها لتعتبر تحية لميراث « جيفرسون » ، كما أن الشخصين الوحيدين اللذين أشاد بهما البيان الأول للحزب هما : واشنطون وجيفرسون . مع ملاحظة أنه حتى وقت صدور ذلك البيان ، لم يكن اسم جيفرسون يذكر فى بيانات الحزب الديمقراطى .

وأخيراً : فقد استمد الجمهوريون زعماءهم ، وجمعوا ناخبيهم من الأحزاب والجماعات التى كانت موجودة على المسرح السياسى: من الويجز ، ومن الديمقراطيين ومن أنصار إلغاء الرق ، ومن الأحزاب الثالثة المحلية ، ومن جماعة الحركة المستقلة . ونظرة واحدة إلى تكوين مجلس لنكولن الكبير ، يدل على تنوع المصادر التى استمد منها الجمهوريون أنصارهم :

الرئيس : لنكولن : من حزب الويجز فى « إيلينوى » .

نائب الرئيس : هانيبال هاملين : ديمقراطى من « مين » .

وزير الخارجية : وليام سيوارد : من حزب الويجز فى « نيويورك » .

وزير الخزانة : سالمون ب . شيز أوف أوهيو : وقد تتابع على الويجز ، وإلغاء الرق والديمقراطيين ، وغيرهم .

وزير الحرب : سيمون كاميرون : زعيم ديمقراطى من بنسلفانيا .

وزير البريد : مونتجمرى بلير : من ميزورى وماريلاند .

المحامى العام : إدوارد بيتسى : من الويجز فى «ميزورى» وقد استمر فى اعتبار نفسه كذلك .

وزير الداخلية : كاليب سميث : من الويجز فى « إنديانا[1] » .

والجمهوريون الذين كانوا شعبيين فى نشأتهم ، والذين جاءوا من مصادر متنوعة ، أصبحوا بعد ذلك محافظين ، متشابهين ، وبعد بدايتهم الصاروخية فى اتجاه السيادة فى ظل كل من لنكولن وهوايت ، اشتبكوا فى صراع مع الديمقراطيين الناهضين بين عامى ١٨٧٦ — ١٨٩٦ ، وتعتبر هذه السنوات العشرون ، الفترة الوحيدة فى التاريخ الأمريكى التى تعادلت فيها كفتا الميزان .

فقد سيطر الجمهوريون على مجلس الشيوخ طوال ثمانى عشرة سنة من هذه الفترة ، وسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب ست عشرة سنة ، وفى انتخابات الرئاسة التى أجريت خمس مرات خلال تلك الفترة ، كان الفوز يتم بأغلبية ضئيلة جداً .

وقد كان الصراع المرير الذى دار بين « ماكنلى » « وبرايان » بمثابة إعلان عن بداية عهد جديد للسياسة الأمريكية ، فمنذ ذلك العهد ، وحتى عام ١٩٣٢ ، وربما لسنوات قليلة بعد ذلك ، كان الجمهوريون هم حزب الأغلبية ، وفى خلال تلك الفترة لم يفز من الديمقراطيين برئاسة الجمهورية إلا شخص واحد هو : « ودرو ويلسون » الذى نجح مرتين : الأولى عام ١٩١٢ وكان نجاحه راجعاً إلى انقسام الحزب الجمهورى ، والثانية عام ١٩١٦ .

---

(١) Burton S. Hendrick, "Lincoln's War Cabinet," (Boston, 1946).

وقد بدأ العصر الذهبي للجمهوريين بانتصار « وارن ج . هاردنج » الرائع عام ١٩٢٠ ، و بدأ عهد الظلام بهزيمة « هربرت هوفر » عام ١٩٣٢ ، وقد كانت هذه الهزيمة نقطة التحول فى السياسة الأمريكية ، لأن فرانكلين روزفلت اقتنص الفرصة التى أتاحها له التاريخ ، وأقام الاتحاد الجديد الذى قبض على السلطة حتى اليوم . وقد ظل الجمهوريون بعد ذلك قرابة ثلاثين عاماً ، بمثابة : القمر الذى يدور حول الشمس الديمقراطية على حد تشبيه صمويل لابل (١) . وقد صادف هذا القمر كسوفاً جوهرياً فى انتخابات عام ١٩٣٦ ، إذ لم ينل الجمهوريون سوى ١٧ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٩٦ ، وسوى ٨٩ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٤٣٠ مقعداً ، وسوى ٨ مناصب للحكام من ٤٨ منصباً ، ولكن بالرغم من توقع انحلالهم فقد نهض الجمهوريون مرة ثانية ، وخاضوا معركة عنيفة عام ١٩٤٠ ، ومعركة فائزة فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، بحيث يمكن القول بأن الجمهوريين قد نشأوا ليبقوا .

وترجع الذكريات المتقدمة إلى خمسة وسبعين عاماً قضاها الجمهوريون فى خدمة الأمة ، من خلال العمل أساساً لصالح الطبقات المنتجة ، وفيما يلى أعظم ما حققه الحزب الجمهورى :

١ — إيجاد طريق آخر يستطيع الناخبون سلوكه للوصول إلى الديمقراطية ، بعد فشل محاولتى الاتحاديين والويجز .

٢ — إثارة موضوع الرق ، الذى كان لابد من إثارته إن عاجلا أو آجلا ، مادامت أمريكا تطمع فى التعايش مع أمم العالم المتمدينة .

٣ — المحافظة على الاتحاد ، وهذا العمل وحده يكفى لرفع قدر الجمهوريين فى نظر الأجيال القادمة .

٤ — تخصيب المشروعات الأمريكية فى نهاية القرن التاسع عشر .

---

(١) The Future of American Politics (New York, 1956), Chaps. 10-11.

٥ — تقبل أعباء الاقتصاد الجديد ، والمسئوليات الدولية الجديدة في منتصف القرن العشرين .

وإذا كانت هذه القائمة أقصر وأقل تأثيراً في النفوس من قائمة الديمقراطيين. فرجع ذلك أن الجمهوريين أحدث منهم بستين عاماً ، وأكثر محافظة . ومن العدل أن نوفي الجمهوريين حقهم من الثناء للأعمال التي قام بها بعض المنشقين عليهم ، كتيودر رزوفلت وجورج نوريس وهيرام جونسون وهنرى ستيمسون وشارلز إيفانز هيوجز وأليهوروت . ووفقاً لقواعد السياسة الأمريكية المقدسة ، قد ينحني أكثر الحزبين محافظة للتصفيق للوجهة نحو المشاغبين من أعضائه ، ولكن أشد انحناءاته إنما تكون للتصفيق الموجه إليه بسبب إنجازه لمهمته الخاصة . وقد كان الجمهوريون في النصف الأخير من القرن الماضي محافظين صالحين ، كما كان الديمقراطيون مجددين صالحين .

أما فشل الجمهوريين ، فهو متداخل في انتصاراتهم ، وأذكر من الأعمال التي فشلوا فيها ثلاثة :

١ — حلوا مشكلة الرق بالطريقة الوحيدة التي يقبلها الجنوب . ولكنهم تجاهلوا سياسة لنكولن واتبعوا سياسة انتقامية في فترة إعادة البناء .

٢ — عملوا على تنشيط الصناعة الأمريكية ، ولكن أغلب الثمار الناتجة عن هذا العمل انتهت إلى جيوب عدد قليل من الأفراد .

٣ — قاموا بدور الحزب المحافظ في الوقت الذي تحركت فيه أمريكا بسرعة مميزة نحو مركز جديد تماماً في الداخل والخارج ، ولم يستعدوا لمواجهة انهيار النظام القديم في كلا المجالين ، وسيظل الناخبون الأمريكيون يذكرون لفترة من الوقت ، ضعف هاردنج ، وجمود كوليدج ، وتسامح هوفر ، كما أنه من الصعب على الشعب أن ينسى بسهولة الانكماش الذي يستحق الجمهوريون نصيباً كبيراً من اللوم عليه .

إن الحزب أكثر من مجرد تنظيم أو قمة أو سجل ، فهو مجموعة من الناس، وإذا كان لا يستطيع الاعتماد على الملايين من أفراد الشعب ، فإنه لا يعتبر حزباً ذا قيمة على المسرح الأمريكي. وعلينا الآن أن نتكلم عن الديمقراطيين والجمهوريين كأشخاص .. كملايين من الأشخاص ، ويجب أن ننظر بصفة خاصة إلى تأثير العوامل الإقليمية والعنصرية والاجتماعية على ميول الأمريكيين السياسية ، وأن نهتم بموقف بعض الأحزاب من الترحيب بالأشخاص الذين ينتمون إلى إقليم أو إلى عنصر أو إلى طبقة معينة .

وإنى أنبه مقدماً إلى أن هذه طريقة خداعة لدراسة السياسة الأمريكية ، فالكلام عن الصوت الإيرلندى ، أو عن صوت المزارع ، هو كلام عن أفراد حقيقيين باعتبارهم مجموعات مجردة ، ومن شأن ذلك أن يوقعنا فريسة سهلة لافتراضات مضللة عن طريق عمل ديمقراطيتنا . وإنه مما يغذى الوهم القائم لدى كتل الناخبين أن نقلل من أهمية الاختيار الشخصى فى المجال السياسى ، وأن نمر سريعاً على حقيقة صلبة، هى أن الأمريكى الواحد ينتمى إلى أكثر من فئة من الفئات التى تضمها الإحصاءات ، فاذا نظرنا مثلا إلى مارتن أوتول من بوسطن بولاية ماساشوست ، فإنه قد يكون من أصل إيرلندى ، وقد يكون ديمقراطياً ، ولكن كيف نستطيع أن نتأكد من وجود صلة بين أصله و بين ميوله السياسية ، وخاصة إذا عرفنا أنه فى سن الخمسين ، وقد تخرج من إحدى الكليات ، وأن ديانته هى الروم الكاثوليك ، وأنه من سكان نيو إنجلند ، وأحد ملاك المنازل ، وأنه محارب قديم وعضو فى نادى الروتارى ، وابن لشخص كان يصوت دائماً لصالح الجمهوريين كيداً فى أنسبائه الذين يكرههم ؟ كيف — نستطيع أن نحدد ميول هذا الشخص إذا كان قد وزع أصواته فى انتخابات عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، وأين يعبر الشخص عن لونه السياسى الحقيقى : أفى انتخابات الرئاسة ؟ أم فى انتخابات الكونجرس؟ أم فى الانتخابات المحلية ؟ـ إن بعض الدراسات الممتازة

التى عملت فى هذا الصدد حديثاً تعتبر مضللة بعض الشىء ، لأنها ركزت اهتمامها على انتخابات الرئاسة ، وفى هذه الانتخابات يكون الناخبون هوائيين وعنيدين ، ومع ذلك فمن يستطيع القول بأن الدراسة المبنية على نتائج انتخابات الـكونجرس أو الانتخابات المحلية ، تـكون أكثر دقة ومن الممكن الاعتماد عليها ؟

ولـكن بالرغم من الصعوبات المتقدمة ، فما زلت أعتقد أن من حقنا الكلام عن تأثير العوامل المختلفة على ميول وسلوك الناخبين الأمريكيين . وإننا لنعرف اليوم عن هذا التأثير أكثر مما كنا نعرفه منذ عشر سنوات مضت ، وذلك بفضل الدراسات التى عملت فى موضوع العادات الانتخابية ، كدراسات إلمورو بر وأنجز كامبـل ، و بول لازار زفلد . وإذا كنا لن نستطيع الكلام بيقين على عن الأسباب التى تدفع الناخبين إلى التصويت لصالح حزب دون آخر ، فإننا نستطيع مع ذلك أن نتكلم عن الميول الانتخابية للأفراد ، مستعينين فى ذلك بدراسة مختلفة تتدخل فى تشكيل حياتهم ، وسأتناول فيما يلى تسعة من العوامل ذات التأثير الملحوظ على عادات التصويت لدى الناخبين الأمريكيين وهى : الإقليم ، الموطن ، الطبقة الاجتماعية ، المهنة ، العنصر ، الدين ، السن ، التعليم ، الجنس .

وقد كانت الإقليمية فى وقت من الأوقات هى العامل الحاسم فى السياسـة الأمريكية ، وكان لكل حزب أساس متين فى بعض الأقاليم ، بحيث إن الحياة السياسية لـكثير من الولايات كانت احتكاراً فعلياً لحزب واحد ، وبحيث تعود ناخبو هـذه الولايات أن يصوتوا لهذا الحزب ، فقد كان من المحتم على الإنسان أن يكون جمهورياً فى كل من فيرمونت و بنسلفانيا وكانساس وشرق تيناسى ، وإلا فعليه أن يجد تبريراً مقنعاً لخروجه عن الجمهوريين . وكان من المحتم على الفرد أن يكون ديمقراطياً فى كل من سوث كارولينا و ألباما وتـكساس وغرب تيناسى . وإلا فما كان شىء فى العالم يستطيع أن ينقذ سمعته . وكانت الأقاليم بمثابة كتل مبنية للأحزاب الأمريكية على حد تعبير ف . أو . كاى . وكان كل حزب يركز قواه لإقامة اتحادات بين الأقاليم ، لها من القوة ما يكفى لرفعها إلى

الحكم(١) ، وكانت الانتخابات القومية تكسب وتخسر على أسس من الكرامة الإقليمية ، وفى معظم ولايات الحزب الواحد ، كانت السياسة عملا مقبضاً ، يكشف عن حزب أغلبية قوى بشوش ، وعن حزب أقلية ضعيف ، وكانت الحياة السياسية تتصف أساساً باللا مبالاة و ببعض الفساد(٢) . وكان أول مايهتم به زعماء السياسة فى جميع أنحاء البلاد هو هذه الاعتبارات الإقليمية .

ولكن الاتجاه الحديث فى السياسة ، كما فى سائر مجالات الحياة الأمريكية ، يذهب بعيداً عن الخلافات الإقليمية ، ويتجه نحو الوحدة القومية ، بحيث أصبح الفوز أو الخسارة فى انتخابات الرئاسة ، يتوقف على عوامل قومية لا إقليمية(٣) ، ويستطيع الديمقراطيون اليوم الدخول فى منافسة حقيقية فى أية ولاية من ولايات الاتحاد . وإذا كان الجمهوريون قد أقصوا فى وقت ما عن ولايات الجنوب التى كانت تكون الاتحاد التعاهدى القديم "Old Confederacy" ، فإنهم يستطيعون مع ذلك خوض انتخابات الرئاسة فى معظم هذه الولايات الإحدى عشرة .

ولكن الإقليمية ما زالت قوة فى السياسة القومية الأمريكية ، ومؤثراً فى كثير من العادات السياسية لعدد كبير من الأشخاص ، الذين لولاها لصوتوا بطريقة مختلفة(٤) ، فما يزال الجنوب صلباً فى تأييده للديمقراطيين ، فى انتخابات الكونجرس ، والانتخابات المحلية ، وما يزال شمال نيوإنجلند ، والرزيرف الغربى ، وشمال وادى المسسبى أكثر ميلا للجمهوريين ، ومايزال جنوب نيوإنجلند ، وأقصى الغرب (ما عدا أوريجون) ومثاله كنتكى ، وأكلاهوما ، أكثر ميلا ناحية الديمقراطيين ، وما تزال أعجوبة السياسة الأمريكية وهى الجمهوريون الجبليون فى الجنوب "Mountain Republicans" تظهر كحاشية فى آخر كل قائمة إحصائية تبين ثبات ذلك الإقليم .

---

(١) Politics, Parties, and Pressure Groups, 251.

(٢) Warren Miller, "One-Party Politics and the Voter", APSR, L (1957), 707.

(٣) APSR Report, 33.

(٤) Harold F. Gosnell, "Grass Roots Politics" (Washington 1942), Russel B. Nye, "Midwestern Progressive Politics" (East Lansing, 1959).

و إذا أراد أحد أن يسير خلال أقوى المناطق الجمهورية فى أمريكا ، فليبدأ من مقاطعة أورنج فى فيرمونت ، أو من مقاطعة وست شستر فى نيويورك ، وأن يتجه إلى مقاطعتى أوسلى وجاكسون فى كنتكى ، وسيفير وجونسون فى تيناسى ، وميتشل فى نورث كارولينا ، ونستون فى ألباما ، وجيلسبى وكاندال فى تاكساس،وهناك سيجد أبناء وأحفاد الأشخاص الذين كرهوا الاتحاد التعاهدى القديم ، الذى قام بين إحدى عشرة ولاية جنوبية انسلخت عن اتحاد الولايات الأمريكية عام ١٨٦٠ ، وهناك أيضاً سيجد أن آلف م . لاندون يتمتع بتأييد أغلبية تصل إلى ٨٩٪ من الناخبين ، وكذلك كل من توماس ديوى ، ودوايت أيزنهاور ، وفى كل هذه المناطق ، كما فى فيرمونت وكانساس وجميع اتحاد المسيسبى وجورجيا ، سيجد الدليل على أن العزة الإقليمية ما تزال مؤثراً حاسماً فى تحديد الميول السياسية للناخبين فى الولايات المتحدة ، لقد اتخذ الجمهوريون خلال المعركة الانتخابية شعاراً لهم هو « صوت حيث تطلق النار » ، وما تزال الملايين من الأمريكيين يصوتون فى نفس الاتجاه الذى كان أجدادهم يطلقون عليه النار منذ مائة عام مضت . وما سبق ، ينطبق كله على ولايات الاتحاد التعاهدى القديم ، بحيث إن ما سيلى بخصوص تأثير الوطن أو المهنة أو الدين ،لن ينطبق على الجنوب .

وللوطن أيضاً من العوامل المؤثرة فى تكوين الأفضلية السياسية ، ويقصد به أحد أماكن الإقامة الطبيعية للشعب الأمريكى : المدينة ، الضاحية ، الريف ، فكل من هذه المواطن يعتبر ظاهرة اجتماعية متميزة . ولكل منها أسلوب سياسى خاص تشترك فيه أغلبية الأشخاص الذين يعيشون فيه ، ويمكن القول بصفة عامة إن سكان المدن أكثر ميلا إلى الديمقراطيين منهم إلى الجمهوريين . وإن من يعيشون خارجها يميلون إلى الجمهوريين أكثر من ميلهم إلى الديمقراطيين .

ولقد كانت مدن أمريكا دائماً معاقلا للحزب الديمقراطى . وذلك باستثناء عدد قليل منها . وقد أيدت مدينة نيويورك جيفرسون تأييداً قوياً فى عام ١٨٠٠ .

ولا شك أنهـا ستؤيد أى شخص يرشحه الديمقراطيون عام ١٩٦٠ .

وقد يرجع ذلك إلى أن نيويورك كمعظم المدن الأخرى ، تضم عدداً كبيراً من أصحاب الدخول المنخفضة ، ومن العمال ومن الأشخاص المولودين فى الخارج، ولـكنه يرجع أيضاً إلى وجود تشابه أثبتته الأيام بين الديمقراطيين القلقين وبين المدينة القلقة التى لا تهدأ ، وهذا التشابه يزداد يوماً بعد يوم ، وسيظل العداء السياسى بين الريف والحضر دائماً من العوامل الأساسية المؤثرة على سياستنا فى داخل وفى خارج مجالسنا التشريعية .

وقد أتاحت هجرة السكان من الريف إلى المدن ، الفرصة للديمقراطيين لـكى يحلوا محل الجمهوريين ، ويصبحوا حزب الأغلبية . وقد تشبث روزفلت وزملاؤه بهذه الفرصة بقوة ، حتى إن سكان المدن الـكبرى اليوم يكونون حائطاً بشرياً يحول بين الجمهوريين وبين استرداد سيطرتهم السابقة (١) . وتوجد عشرات من الإحصاءات الدقيقة التى يمكن استخدامها لبيان قوة الديمقراطيين فى المدن الـكبيرة ، ولـكن أدق هذه الإحصاءات هو نسبة تمثيل هذه المدن فى مجلس النواب ، إذ توجد فى الولايات المتحدة (باستبعاد وشنطون ، ومدن الجنوب) خمس عشرة مدينة يزيد عدد سكانها على ٥٠٠ ألف نسمة ، ويمثلها فى مجلس النواب ٦٥ شخصاً ، منهم ٥٥ ديمقراطياً وعشرة من الجمهوريين ، وحتى هؤلاء العشرة لم يأت منهم من المدن حقاً سوى اثنان ، لأن الباقين جاءوا من أجزاء بعض المدن (كـكوينز فى نيويورك) . وهـذه الأجزاء تقترب من الضواحى فى صفاتها ومصالحها ، فالمدن الـكبرى تؤيد الديمقراطيين ، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم المدن متوسـطة الحجم ، فسيطرة الديمقراطيين متوفرة فى نوارك وسيتل وبرفيدانس وجارى وغيرها ، مع فوارق ضئيلة من حيث المدى والصفات .

أما الريف الأمريكى خارج الجنوب ، فهو جمهورى ، وذلك يرجع إلى عوامل ثقافية وتاريخية ، ولا شك أنه يوجد تشابه بين خطوات الجمهوريين

---

(١) Lubell, "Future of American Politics," 30.

البطيئة ، وبين بطء الحياة فى المدن الصغيرة[١]، كما أنه يبدو أن الريف يتفاعل مع وجود المدن ، أكثر مما تتفاعل المدن بالريف، كما أنه من المؤكد أن شكوك الريفيين فى سكان المدن ، وفى أساليبهم السياسية الغريبة ، قد أسهمت فى خلق سيادة الجمهوريين .

وقد تقاطرت الملايين من الأمريكيين حديثاً على سكنى الضواحى التى انتشرت حول مدن أمريكا . ومن الخطر تعميم إطلاق وصف معين على ميول ساكنى هذه الضواحى السياسية ، ومع ذلك فيمكن القول بأنهم يميلون بصفة عامة إلى الجمهوريين ، وذلك سواء نظرنا إلى سكان برونكسفيل أو شيكر هايتز أو بارك فورست أو سيلفر سبرنج ، ولكن ليس من المؤكد أن الأشخاص الذين ينتقلون من نيويورك إلى نيوروشل ، أو من بوسطن إلى ولسلى يتحولون من ديمقراطيين إلى جمهوريين بمجرد هذا الانتقال[٢] ، فالواقع أن سبب انتقال الأفراد من المدن إلى الضواحى هو ارتقاؤهم فى العمل أو زيادة دخلهم وبالتالى رغبتهم فى تحسين حالتهم المعيشية ، ومن شأن ارتفاع مستوى هذه المعيشة اتجاههم نحو الجمهوريين ، وينتقل الناس اليوم من المدن إلى الضواحى بإعداد تكفى للتأثير فى الميزان السياسى ، وقد أوضح روبرت وود أنه فى عام ١٩٥٥ كان خمسة ملايين من سكان نيويورك البالغ عددهم ثلاثة عشر مليونا يقيمون فى الضواحى ، ومليونان من سكان شيكاغو البالغ عددهم ستة ملايين يقيمون فى ضواحيها ، أما فى لوس أنجلوس فقد زاد سكان الضواحى عن سكان وسط المدينة حتى أصبحت النسبة ٣ : ٢ ، وفى بوسطن نجد أن النسبة ٢ : ١ ، وفى بتسبرج نجدها ٣ : ١ ، ويمكن القول بصفة عامة إن واحداً من كل أربعة أمريكيين يسكن الضواحى[٣] .

وقد اعترف لابل بميول سكان الضواحى الجمهورية ، وأوضح أهميتها فى الجدولين ٣ و ٤ .

---

(١) Key, "American State Politics," 230-236.

(٢) Wood, Suburbia, esp. Chap. 5.

(٣) Wood, Suburbia, 68.

جدول رقم (٣)

نسبة الجمهوريين في الضواحي وتطورها[1] .

	في عام ١٩٢٠	في عام ١٩٥٢
ضواحي فلادلفيا	٨	٥٢
ضواحي نيو يورك	٨	٤٤
ضواحي شيكاغو	٧	٤٠

جدول رقم (٤)

صورة عامة للتضامن الطبقي[2]

	النسبة المئوية للجمهوريين		
	١٩٣٦	١٩٤٨	١٩٥٢
نيو يورك :			
أصوات للدينة	٢٤	٣٥	٤٤
أصوات ضواحيها	٥٤	٦٦	٦٩
فلادلفيا :			
أصوات للدينة	٣٧	٤٨	٤١
أصوات ضُواحيها	٥٢	٦٤	٦٣
كليفلاند :			
أصوات المدينة	٣٠	٣٥	٤٠
أصوات ضواحيها	٥٤	٦٢	٦٣
شيكاغو :			
أصوات للدينة	٣٣	٤١	٤٥
أصوات ضواحيها	٥٠	٦٤	٦٦
لوس أنجلوس :			
أصوات للدينة	٢٨	٤٢	٥٢
أصوات ضواحيها	٣٦	٥١	٥٩

(١) Revolt of the Moderates, 112.
(٢) Revolt of the Moderates, 113.

والواقع أن اختلاف ميول سكان المدن عن ميول سكان الضواحى ، يرجع إلى اختلاف الحالة الاجتماعية لكل منهم ، أكثر مما يرجع إلى المكان نفسه أو إلى التقاليد . وبالرغم من كراهيتنا لوجود طبقات مختلفة فى بلادنا ، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن هذه البلاد تضم عدة طبقات اجتماعية ، وأن لتلك أهميته السياسية ، فالطبقات اليوم أهم العوامل الفردية المؤثرة فى السلوك السياسى الأمريكى ، وأعلم أننى بهذا القول أعود لتجسيم الدور الذى يقوم به عامل واحد ، وأهمل تأثير العوامل الأخرى بما فى ذلك الاختيار الشخصى المبنى على مبادئ منطقية ، ولكنه من المفهوم جيداً أنه كلما ارتفع مركز الشخص فى البنيان الطبقى الأمريكى ، زاد ذلك من احتمال أن يكون جمهورياً ، وقد تحقق ذلك فى سياستنا منذ زمن بعيد ، وقد لاحظ جيمس برايس فى عام ١٨٨٠ أن الجمهوريين هم : « الحزب الذى يضم الأشخاص المحترمين الثابتين ، الورعين ، حسنى السلوك والتصرف ، بحيث إنك إذا وجدت نفسك تتناول العشاء مع شخص من أفضل الناس فى مدينة نيو إنجلند ، أو فلادلفيا أو كليفلاند أو شيكاغو أو مينابوليس ، لوجب أن تفترض أن الضيف الذى يجالسك من الجمهوريين ، وذلك بنفس الثقة التى تفترض فيها فى مجتمع إنجليزى أن ضيفك من حزب التورى ، حقاً إنك قد تكون مخطئاً ، ولكنك تصيب فى أربع حالات من خمس ، ففى الحزب الجمهورى يوجد الأشخاص المهمون الذين يرغبون فى أن تسير الأمور فى هدوء ، دون أن تعرض الصناعة لهزات التشريعات غير المدروسة[1] .

وقد أصبح ميل الطبقات العليا فى المجتمع الأمريكى ناحية الجمهوريين ، (أو ربما من الأصح أن نقول ميلهم بعيداً عن الديمقراطيين) قوياً ، وصادراً عن إدراك . وإذا قبلنا — مع التحفظ المعتاد — سلم لويد وارنر ذا الست درجات[2] ، فإن الميول السياسية لمجتمع متوسط تبدو كالآتى : —

---

(١) The American Commonwealth, 2nd ed. (New York, 1891), 11, 80-81.

(٢) American Life: Dream and Reality (Chicago, 1953), chap. 3.

الطبقة	نسبتها إلى مجموع السكان	النسبة المئوية للجمهوريين منهم
أعلى الطبقة العليا	٢	٨٥ +
أدنى الطبقة العليا	٣	٨٥ +
أعلى الطبقة الوسطى	١٥	٧٥ +
أدنى الطبقة الوسطى	٣٥	٥٠
أعلى الطبقة الدنيا	٣٠	٤٠ —
أدنى الطبقة الدنيا	١٥	٣٠ —

وأنى أعتقد أن قرائى لن يجدوا الكثير فى هذا الجدول ، الذى يثير عشرة أسئلة كلما أجاب عن سؤال واحد ، ولكن ما يجيب عنه هو أهم هذه الأسئلة جميعاً وهو السؤال الخاص بأثر الاختلاف الطبقى على الميول الحزبية ، ولا يمكن لأحد أن يغمض عينيه عن الإجابة على هذا السؤال ، وهى رجحان كفة الجمهوريين فى نطاق الطبقات العليا ، ورجحان كفة الديمقراطيين فى نطاق الطبقات الدنيا ، وقد أثبتت الدراسات التى عملت حديثاً ، أن الأمريكيين من جميع الفئات يدركون تمام الإدراك أنه توجد طبقات فى مجتمعنا ، وأن معظم الأشخاص يعلمون تماماً الطبقة التى ينتمون إليها ، كما يدركون أن الحزب الجمهورى هو حزب الطبقتين العليا ، والقسم الأعلى من الطبقة المتوسطة ، وأن الحزب الديمقراطى هو حزب الطبقة الدنيا والقسم الأدنى من الطبقة المتوسطة[1] ، والتسمية المختصرة للطبقتين الأولتين هى : الأغنياء ، وللطبقتين الأخيرتين هى : الفقراء .

وتظهر الأهمية السياسية المتزايدة للوضع الطبقى بصفة خاصة فى الجنوب ، فبالرغم من أن معظم العوامل المؤثرة فى السلوك السياسى لا تؤثر فى الجنوب الذى تسيطر فيه « الإقليمية » على جميع أوجه النشاط السياسى ، فإن الوضع الطبقى

(1) Heinz Eulau, "Perceptions of Class throughout American Political History", see Lipset, Political Man, Chap. 9.

يؤثر فيه ، ليس فقط بالنسبة إلى تشكيل الجماعات المتنافسة على السلطة داخل الحزب الديمقراطى ، بل وفى إيجاد نظام الحزبين فى الجنوب كما ظهر من خلال انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٥٢ وفى عام ١٩٥٦ ، فقد كان معظم المصوتين لأيزنهاور فى الطبقات العليا ، فى حين كان معظم المصوتين لستيفنسون من الطبقات الدنيا ، وكان البيض والملونون فى ذلك سواء ، وقد سجل « لابل » اكتشافاته فى هذا الشأن فى الجداول ٥ ، ٦ ، ٧ .

ولا شك أن فيما تقدم الدليل الذى يؤيد أن السياسة الأمريكية ، شأنها فى ذلك شأن سياسة أية دولة أخرى ، تعمل على تحطيم الفروق الطبقية ، ولحسن الحظ فإن هذه الفروق ما تزال غير واضحة ، وما زلنا بعيدين عن سياسة تكون فيها الطبقات هى الباعث المستحث ، وليس مجرد عامل مؤثر ، وكما لوحظ شارلز بيرو منذ ما يزيد عن أربعين عاماً : فإن مايقف فى جانب الجمهوريين ليس هو الثروة ، بل هو مركز ثقل الثروة ، وإن ما يقف فى جانب الديمقراطيين ليس هو الفقر ، بل مركز ثقل الفقر (١) .

جدول (٥)

النسبة المئوية للمصوتين لأيزنهاور بحسب طبقاتهم (٢)

المدينة	الزنوج	العمال	أصحاب الجوارب الحريرية (الأغنياء)
موبيل	١١	٣٤	٧٢
جاكسونفيل	١٣	٢٨	٧٩
ميامى	٢٤	٥٦	٧٨
تامبا	٢٣	٤٩	٦٢
أتلانتا	٢٥	٢٨	٦٧
أوجستا	٢٣	٤٠	٧٥

(١) National Municipal Review, VI (1917), 204.
(٢) Revolt of the Moderates, 184.

تابع جدول)

النسبة المئوية للمصوتين لأيزنهاور بحسب طبقاتهم

المدينــة	الزنوج	العمال	أصحاب الجوارب الحريرية (الأغنياء)
نيو أورليانز	١٠	٥٦	٧٣
باتون روج	٥	٣٦	٦٤
جرينزبورو	٧	٤٤	٦٤
شارلوت	٧	٣٩	٨٢
هوستون	٥	٣٧	٨٧
دالاس	١٠	٤٤	٨٥
ريشموند	١٥	٤٣	٧٥
متوسط ١٣ مدينة	١٢	٣٩	٧٥

جدول (٦)

نسبة المؤيدين للديمقراطيين فى انتخابات الرئاسة

فى مدينة هوستون ، بحسب الدخل(١)

مقدار الدخل	١٩٣٦	١٩٤٠	١٩٤٤	١٩٤٨	١٩٥٢
أكثر من ٣٠ ألف دولار	٥٧	٣٩	١٨	٧	٦
١٩ ألف دولار	٧١	٤٧	٣٥	٢٩	١٣
١٥ ألف «	٨١	٥٨	٥٠	٢٥	٢٢
١٣ ألف «	٧٩	٦٠	٥٢	٢٣	٢٢
١٠ آلاف «	٨٦	٧٤	٦٤	٢٣	٢٦
٩ آلاف «	٩٠	٨٠	٦٨	٤٠	٣٣

(١) Revolt of the Moderates, 186.

مقدار الدخل	١٩٣٦	١٩٤٠	١٩٤٤	١٩٤٨	١٩٥٢
٨ آلاف دولار	٩٣	٨٥	٧٩	٦١	٥٠
٧ آلاف «	٩٣	٨٨	٧٨	٥٧	٤٩
٥ آلاف «	٩٤	٨٩	٨٤	٦٦	٦٠
أقل من ٥ آلاف	٩١	٨٩	٨٧	٧٢	٦٠

جدول (٧)

التصويت فى نيوأورليانز وفقا للدخل(١)

الطبقة من ناحية الدخل	عدد الدوائر التى فاز فيها أيزنهاور	العدد الإجمالى (الدوائر)
أعلى دخل	٣٢	٣٢
دخل مرتفع	٣	٤
دخل متوسط	٨٩	١١٥
دخل أقل من المتوسط	٥	١١
دخل منخفض	٦	١٢٦
	١٣٥	٢٨٨

فالجمهوريون يستطيعون الاعتماد على واحد من كل ثلاثة يشغلون قاع البناء الاجتماعى الأمريكى ، والديمقراطيون لا يستطيعون المضى فى طريقهم من غير القلة من الأرستقراطيين المتعلمين الأغنياء ، الذين يعطون الحزب حيوية ، ويدفعون عنه ديونه ، ويزودونه بمرشحين للرئاسة . كل ذلك يدل على أن مرحلة الصراع السياسى الطبقى ما تزال بعيدة عن معظم أنحاء أمريكا .

أما المهنة ، فهى وإن كانت تعتبر فى معظم معانيها تعبيراً آخر عن الطبقة ، فيمكن مع ذلك مواجهتها وحدها ، باعتبارها إحدى العوامل المؤثرة فى تكوين

(١) Revolt of the Moderates, 283 ; James Prothro, et al., "Two-Party Voting in the South: Class VS. Party Identification," APSR, LII (1928), 130.

اللون السياسى ، فلا يجب أن يدهشنا العلم بأن معظم رجال الأعمال الكبار منهم والصغار ، يؤيدون الجمهوريين ، وأن معظم العمال سواء المنظمون منهم وغير المنظمين ، يؤيدون الديمقراطيين .

وإذا كان الحزب الجمهورى مركز ثقل ، فإنه اليوم ، كما كان فى عام ١٨٦٠ : مجتمع الأعمال ، الأشخاص الذين يديرون ، ويشيرون ، ويشرفون ، ويمولون ، ويبيعون منتجات الصناعة الأمريكية ، فالحزب الجمهورى هو أساساً حزب الأعمال ، ويجمع رجال الأعمال وحلفاؤهم على تأييده بإصرار نادر فى السياسة الأمريكية ، وقد كشف بحث أجرى فى عام ١٩٥٩ على ١٧٠٠ من رجال الأعمال عن مرشحهم المفضل لرئاسة الجمهورية ، أن ٧٦٪ منهم يؤيدون نكسون ، و١١٪ يؤيدون روكفلر ، وفى خارج الجنوب ، وحتى فى داخله بالنسبة لانتخابات الرئاسة ، يستطيع الجمهوريون عادة الاعتماد على ٨٥٪ من أصوات كبار المديرين ، ٧٥٪ من أصوات المديرين المتوسطين ، ٦٥٪ من أصوات رجال الأعمال المستقلين ، فهم إذن يستطيعون الاعتماد على الأغنياء ، كما يبين الجدول (٨) .

جدول (٨)

مصادر الإعانات التى تزيد قيمتها على ٥ آلاف دولار
والتى حصل عليها كل من الجمهوريين والديمقراطيين عام ١٩٥٦[1]

مصدر الإعانة	الجمهوريون	الديمقراطيون
٢٢٥ شركة كبرى	٩٤٫٦٪	٥٫٤ ٪
٢٩ من شركة الزيت الكبرى	٩٥٫٩٪	٤٫١ ٪
١٠ من محطات الراديو والتليفزيون الرئيسية	٩٧٫٤٪	٢٫٦ ٪
١٧ شركة طيران	٨٠٫٧٪	١٩٫٣٪
٣٧ وكالة إعلان	١٠٠ ٪	صفر ٪
٤٧ من شركات شراء وبيع الأسهم والسندات	٩٩٫٢٪	٫٨ ٪

(١) Key, Politics, Parties, and Pressure Groups, 543.

وإذا كان لبعض شركاتنا الكبرى طريقها الخاص ، فإن رجال الأعمال الذين يخدمونها قد ينضمون إلى الجمهوريين بإخلاص وحزم ، وقد كثر الكلام فى السنوات الأخيرة عن أهمية العمل السياسى الذى يقوم به مديرو الشركات ، وخاصة من كان منهم فى مرتبة متوسطة ، وهذا الكلام محايد فى نغمته ، ومع ذلك فلا شك أن المطلوب هو القيام بعمل لصالح الجمهوريين ، والواقع أنه إذا كانت بعض الشركات كشركة جنرال إليكتريك وفورد ، وزيوت جولف ، وحديد الجمهورية تشجع حديثى السن من المديرين على المساهمة فى النشاط السياسى ، فإن هذا التشجيع خليق بأن يتوقف إذا تبين أن جزءاً من هذا النشاط سيتجه لصالح الديمقراطيين(١) .

أما الديمقراطيون فلم يكتفوا أبداً بأقل من مركزين للثقل ، ولا شك أن أكثرهما نفوذاً هم العمال المنظمون ، بحيث إنه يمكن تسمية الديمقراطيين فى كثير من أنحاء البلاد بحزب العمال ، وقد اتخذ اتحاد العمال على عاتقه مهمة تنظيم الحزب فى جزء كبير من ولاية ميتشيجان ، وإن كان العمال النقابيون أنفسهم ليسوا متحمسين ولا متمسكين بالحزب الديمقراطى حماسة وتمسك زعمائهم . كما أظهرت زوجاتهم تصميماً على الاستقلال برأيهن ، واتخاذ قراراتهن السياسية بأنفسهن(٢) ، وقد صوت لصالح ستيفنسون فى انتخابات عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ، ٦٠ ٪ من أعضاء الاتحاد(٣) ، وارتفعت نسبة المصوتين للديمقراطيين فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٥٨ إلى ٧٠ ٪ ، والواقع أن مجتمع العمال فى أمريكا ليس منحازاً إلى جانب الديمقراطيين بنفس درجة انحياز مجتمع أرباب الأعمال إلى الجمهوريين ،

---

(١) Corporation Make Politics Their Business, "Fortune, December, 1959; Osborn Elliot, Men at the Top (New York, 1951), chap. 14 ; Andrew Hacker, "Politics and the Corporation," (1958).

(٢) Harris, Is There a Republican Majority ? 140-151.

(٣) Arthur Kornhauser et al., When Labor Votes : A Study of Auto Workers (New York, 1856) ; Harold L. Sheppard and Nicholas A. Masters, "The Political Attitudes and Performances of Union Members. The case of the Detroit Auto Workers", APSR, LIII (1959), 437.

وإن كان هذا الانحياز من الناحية الظاهرية يبدو قوياً مثاراً بحيث يدفع كثيراً من الشركات إلى ميدان النشاط السياسي . حقاً إنه يوجد من العمال فى أمريكا عدد يفوق رجال الأعمال ، ومع ذلك فقد استطاع الجمهوريون أن يعيشوا سعداء بهذه الحقيقة نظراً لثلاثة أمور :

الأول : أن ثلاثة من كل عشرة عمال يصوتون لصالح الجمهوريين وقد يضاف إليهم رابع يمكن إقناعه .

الثانى : أن الديمقراطيين قد فشلوا فى الحصول على تأييـــد كثير من زوجات العمال .

الثالث : انخفاض دخل العمال بصفة عامة ، إذا ما قورن بدخول أرباب الأعمال .

أما ميول الزراع الأمريكيين ، فهى تتجه دائماً ناحية الجمهوريين ، وقد عبر عن هذه الحقيقة عضو الشيوخ دوليفر بقوله : « ستصبح أيوا ديمقراطية ، إذا أصبح الجحيم متديناً » . ولـكن هذا التصريح قد صدر من خمسين عاما مضت ، وفى خلال هذه الفترة ، ومنذ عام ١٩٣٢ بصفة خاصة ، صوتت « أيوا » لصالح الديمقراطيين أكثر من مرة ، وأن سياسة الحزبين سوف تبقى فى أنحاء من أمريكا ، حيث ينظر إلى الجمهوريين باعتبارهم حزب المستقبل ، والواقع أن انقسام الشعب بين الحزبين متحقق فى المدن الصغيرة وفى الريف كما هو متحقق فى المدن الـكبرى وضواحيها ، وأن أكثر الحقائق المتعلقة بتصويت المزارعين وضوحاً ، ليس أنهم يصوتون لصالح الحزبين ، أو أنهم يميلون قليـلا ناحية الجمهوريين ، بل إن عدداً متزايداً منهم قد أصبح معلقاً فى الوسط المستقل ، على استعداد للميل نحو أحد الجانبين ، تبعاً للاتجاه الغالب[1] ، وأن الزراع الأمريكيين

---

(١) Lubell, Future of American Politics, chap. 8, and Revolt of the Moderates, Chap. 7.

الذين يحصلون من الحكومة على مساعدات أكثر مما تحصل عليه أية طائفة أخرى (باستثناء الزنوج) ، يتميزون اليوم بقدرة خاصة على النقاش ، واختيار منطقى للمرشحين ، ولما كانت حاجاتهم كثيرة ، فإنهم يحصلون على الكثير ، ومن أسباب ذلك عدم استقرارهم سياسياً .

أما الأصل القومى National Origin والعنصر race ، فهما عاملان من الصعب عزلهما وتقدير قيمتهما . فهل نستطيع أن نقرر أن من نشأ فى مدينة كبوسطن واشتغل فيها عاملا ، وكان يتبع كنيسة الروم الكاثوليك ، وينتمى إلى أصل إيرلندى ، سيصوت أساساً لصالح الديمقراطيين لأنه إيرلندى؟ وهل نستطيع أن نقرر أن من نشأ فى ريف ويسكونسن ، وعمل فى الزراعة ، وكان يتردد على الكنيسة البروتستانتية ، وينتمى إلى أصل ألمانى ، سيصوت لصالح الجمهوريين لأنه ألمانى ؟ وكيف يكون الشخص إيرلندياً ، وبينه وبين إيرلندا مائة عام ؟ وكيف يكون الشخص ألمانيا وبينه وبين ألمانيا مائة عام ؟ حقاً لقد كتب كثير من اللغو حول التصويت العنصرى فى أمريكا .

ولكن ذلك لا يعنى أن العنصرية لا تؤثر على الميل السياسى للانسان ، فالواقع أنه بالرغم من أن التصويت العنصرى لا تتوفر له اليوم نفس الأهمية التى كانت له منذ ثلاثين أو أربعين عاماً ، فما تزال له من الأهمية ما يكفى لأن يعتنى السياسيون بمعالجته باحتياط ، وترجع هذه الأهمية إلى أن الانتماء إلى أصل أو إلى عنصر معين قد يدفع الفرد إلى تأييد حزب واحد باستمرار وبانتظام ، حتى فى أشد الأوقات حرجاً ، كما أنه قد يدفعه إلى تغيير اتجاه صوته تبعاً لحوادث تترك بقية العوامل فى توازن طبيعى ، وكل انتخاب يجرى يثبت أهمية العنصرية . وقد ظهرت هذه الأهمية بصفة خاصة فى انتخاب عام ١٩٤٠ حيث حصل فرانكلين روزفلت على أعظم انتصاراته من الأشخاص الذين هم من أصل بولندى أو يهودى ، أو من سكان شمال أمريكا (Yankee) ، وكثير منهم كان متأثراً بالفظائع

التى ارتكبها هتلر . أما أثقل خسائر، فكانت بين الأشخاص الذين ينتمون إلى أصل إيطالى أو إيرلندى أو ألمانى ، وقد سكت الكثيرون منهم عن تأييد دخولنا الحرب إلى جانب إنجلترا ، ضد ألمانيا وإيطاليا[١] .

والواقع أنه من الصعب مراعاة الدقة فى مثل هذه الأمور ، ومع ذلك فيمكن القول بأن الميل السياسى للطوائف الأساسية يتجه كالآتى : —

يميل ناحية الجمهوريين كل أحفاد للمهاجرين القدامى ، الذين هم من أصل إنجليزى أو أسكتلندى ، أو ألمانى أو أسكندنافى وكذلك الزنوج .

ويميل ناحية الديمقراطيين ، أحفاد للمهاجرين الجدد الذين يرجع أصلهم إلى إيرلندا و إيطاليا ، كذلك اليهود والسلاف ، بحيث يمكن القول بأن الحزب الجمهورى هو حزب الأمريكيين ، وأن الحزب الديمقراطى (خارج الجنوب) هو حزب المهاجرين .

ولكن هذا القول لايطابق الواقع اليوم تماماً[٢]، فإن ما كان يشغل بال معظم المهاجرين أساساً هو أن يقبلوا كأمريكيين، وكان ذلك يعنى أن تتجه ملايين المهاجرين منذ البداية ناحية الجمهوريين ، وتتجه ميول الإيرلنديين فى الوقت الحاضر ناحية كل من الحزبين تبعاً للطبقة التى ينتمون إليها ، والمكان الذى يقيمون فيه ، ولو أن الإنسان لن يساوره الشك مطلقاً فيمن يؤيد الإيرلنديين ، وهو يرى كثيراً من الأسماء الإيرلندية فى قائمة زعماء الحزب الديمقراطى . وقد سجل « روبر » النتائج التالية من دراسته لميول الإيرلنديين السياسية فى انتخاب عام ١٩٥٢[٣].

	أيزنهاور	ستيفنسون
أصحاب الدخول المرتفعة	٨٥٪	١٥٪
أصحاب الدخول المتوسطة	٥٥٪	٤٥٪
أصحاب الدخول المنخفضة	٢٩٪	٧١٪

(١) Lubell, Revolt of the Moderates, 80.

(٢) Harris, Is There a Republican Majority? Chap. 6; Brogan, Politics in American Chap. 3.

(٣) Harris, Is There a Republican Majority? 221.

أما الإيطاليون ، فلعلهم اليوم أكثر ميلا إلى الديمقراطيين مما كانوا عليه قديماً فى بروفانس وبوسطن ونيويورك ، حيث كان الكثيرون منهم يؤيدون الجمهوريين كيداً فى الإيرلنديين . وقد استطاع « كارمن دى سابيو » وهو من أصل إيطالى أن يصل إلى زعامة الحزب الديمقراطى فى نيويورك . ويبدو من المؤكد أن كثيراً من الأشخاص الذين يحملون أسماء إيطالية أو يهودية أو بولندية، سيشغلون مراكز رئاسية متعددة شأنهم فى ذلك شأن العناصر الإنجليزية والشمالية، بل لقد كان الديمقراطى شيكاغو زعيما يدعى « جيك آرفى » قبل أن ينتزع « دى سابيو » ديمقراطى نيويورك ، وسنصل إلى خاتمة المطاف ، عندما يسلم ديمقراطيو بوسطن زعامتهم إلى شخص من أصل بولندى .

إن أهم الجماعات العنصرية فى مجال السياسة الأمريكية الحديثة هم اليهود ، والزنوج . وقد اعتادوا فى الماضى أن يصوتوا لصالح الجمهوريين ولكنهم يميلون اليوم ، وخاصة الزنوج ، إلى التصويت لصالح الديمقراطيين . ويلاحظ أن أصوات اليهود ليست كثيرة ولكنها نشطة وواعية ، وهى تكون حوالى ٢٥٪ من مجموع الأصوات فى أربع مدن كبرى ، وما يميز التصويت اليهودى هو أنه لا يتأثر بالحالة الاجتماعية ولا بالدخل ، فإن اليهود لا يتأثرون بهذه الاعتبارات ، ويدلون بأصواتهم بناء على أسس عاطفية وفكرية،وهم يصوتون لصالح الحزب الديمقراطى بنسبة ثابتة تبلغ ٣ : ١، وقد أسهمت ذكرى فرانكلين روزفلت ، ومبادئ الحرية والتقدم والتعاون الدولى التى يؤمنون بها ، فى جعلهم إحدى دعائم الديمقراطية الحديثة ، وهم على عكس الجماعات الأخرى ، لا يطلبون الاشتراك فى الحكومة إلا بنسبة صغيرة ، ويرجع مستواهم العالى فى جزء كبير منه إلى فهمهم للنطق لواجبات المواطن الصالح فى البلد الديمقراطى[١] . ويرجع أيضاً كما يرى « س . م . ليبست » إلى حساسيتهم من ناحية التفرقة العنصرية ، وافتقارهم إلى التداخل الاجتماعى الفعلى مع الطبقات العليا فى أمريكا[٢] .

(١) W. Cohn, "The Politics of the Jews" in M. SKlare, ed., The Jews : Social Patterns of An American Group, (Glencoe, Ill., 1958), 614-626.

(٢) Political Man, 289.

أما الزنوج فهم يحصلون من الحكومة على مساعدات أكثر مما يحصل عليه أكثر المزارعين بؤساً(١) . ولا يجب أن ندهش إذا علمنا أن الزنوج فى سعيهم وراء التعليم والتوظف والسكن والأمن والكرامة ، قد أصبحوا أكثر إسهاماً فى الحياة السياسية من أية جماعة أخرى فى نفس مستواهم الاقتصادى والثقافى ، ويدل على ذلك أن نسبة إقبال الزنوج ذوى الدخل المنخفض على التصويت ، تبلغ ضعف نسبة البيض ، كذلك يجب ألا ندهش إذا علمنا أن أربعة تقريباً من كل خمسة زنوج يصوتون لصالح الديمقراطيين ، فالديمقراطيون حزب الفقراء المحرومين ورجال الشوارع ، ومعظم الزنوج من الفقراء المحرومين الذين يعيشون فى الشوارع ، ولكن هذه الحقيقة التى لا تدهشنا اليوم ، كانت تدهش ولا شك أسلافنا ، فقد كانت أصوات الزنوج تذهب بصفة تقليدية فى الجنوب والشمال للجمهوريين : حزب لنكولن ، وقد استعملت جملة « فردريك دوجلاس » فى هذا الشأن ملايين المرات : « إن الحزب الجمهورى هو السفينة ، وكل ماعداه هو البحر » . ولكن فرانكلين روزفلت وزملاءه استطاعوا أن يغيروا هذا الوضع ابتداء من عام ١٩٣٠ ، بسياستهم التى تقوم على محاربة التفرقة العنصرية ، وقد كان أهم أثر لثورة روزفلت هو تحول اتجاه الزنوج السياسى من ناحية الجمهوريين إلى الديمقراطيين ، ولا يوجد ما يدل على احتمال تغير هذا الاتجاه فى المستقبل القريب ، ومن المتوقع أن يظل زنوج الشمال فى صفوف الديمقراطيين لأسباب عنصرية واقتصادية ، وللديمقراطيين أن يعتزوا بهذه الحقيقة لأن عدد الناخبين من هؤلاء الزنوج يقدر بما يزيد على أربعة ملايين ، ولكن عليهم ألا يأخذوا هذه الحقيقة كقضية مسلمة .

وليس زنوج الجنوب بأقل خلاصا للديمقراطيين ، فنى حين انقسم بيض الجنوب ، ٥٠ : ٥٠ بين ستيفنسون وأيزنهاور ، فإن زنوج الجنوب قد أيدوا ستيفنسون

(١) H.L. Moon, Balance of Power (New York, 1948); Harris, Is There a Republican Majority? 76-79, 152-160.

ضد أيزنهاور بنسبة ٦٠ : ٤٠ . إن الحزب الديمقراطى قد يكون حزب سيادة وتفوق البيض ، ولكنه أيضا حزب آمال ومطامح الزنوج ، وقد تكون هذه الحقيقة المنطقية ، المتحدية ، صعبة القبول لدى الجميع ، سواء فى ذلك المحايدون من المراقبين الأجانب . أو المتحيزون من الجنوب ، ولكنها حقيقة يراها الجميع . فالناخبون الزنوج من الجنوب ، ويقدر عددهم بمليون من مجموع السكان الزنوج وعددهم حوالى ستة ملايين(١). يتفقون مع زنوج الشمال فى أن الحزب الديمقراطى هو أفضل « رهان » فى مجال الصراع من أجل الحقوق المدنية والفرص الاقتصادية ، وإن لم يكن أوثق رهان .

أما الدين وأثره فى تحديد الميول السياسية ، فتلك مشكلة بالغة الدقة ، من شأن الكلام عنها دائماً إثارة سوء فهم إن لم يثر شكوكاً ، ويوجه إهانات ، ومع ذلك فلا جدوى من إخفاء حقيقة أن الدين قد لعب دوراً هاماً فى تحديد ولاء الأمريكيين السياسى . فقد أيدت ملايين الأشخاص حزباً أو غيره ، لمجرد أن كثيراً من معتنقى دينهم أيدوا هذا الحزب من قبلهم ، كما أعرضت الملايين عن حزب أو غيره لأنه يضم عدداً كبيراً بين أعضائه وزعمائه ممن ينتمون إلى عقيدة لا يستطيعون مسايرتها . ولا شك أن بعض روابط الأحزاب الثالثة القومية كانت مبنية على الحماسة والتشيع الدينى . ولننزل الآن من التاريخ المجرد إلى واقعنا الحاضر ، فنقول قبل كل شىء إن الدين لم يعد حاجزاً يعوق الأمريكيين الراغبين فى التحول من حزب إلى آخر ، حقاً إن الملايين تجد من الأسهل عليها أن تصوت لصالح مرشحين يعتنقون نفس عقيدتهم الدينية ، وأن مئات من الألوف تجد من المحال عليها أن تصوت لصالح مرشحين ينتمون إلى عقائد أخرى ، ومع ذلك فإن كلا الحزبين يعتبران اليوم ملجئاً ومأوى للأشخاص من جميع المعتقدات ، ولكن الماضى لا يموت بسهولة ، وإذا كان تأثير العقيدة

---

(١) Margaret Price: The Negro and the Ballot in the South, (Atlanta 1959), 8-10.

اليوم قد أصبح أقل قوة مما كان عليه فى عام ١٨٤٠ أو فى عام ١٩٢٠ فإنه ما يزال ملحوظاً حتى الآن ، ولا تفتأ المعتقدات والميول الموروثة تعمل بطريقة خفية . ولقد كان الوضع فى الماضى أن معظم الديمقراطيين خارج الجنوب كانوا من الروم الكاثوليك (لأن غالبيتهم كانت من المهاجرين) ، وأن الجمهوريين فى معظم الأنحاء كانوا من البروتستانت ، ومع ذلك ، فحتى فى أشد الأوقات تعصباً وخوفاً ، كان هناك الكثير من الكاثوليك فى الحزب الجمهورى والكثير من البروتستانت فى الحزب الديمقراطى ، وكان الانقسام بين الديمقراطيين والجمهوريين فى كثير من الولايات والمدن هو فى أساسه نفس الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت أو — لكى نكون أكثر أمانة — نفس الانقسام بين الكاثوليك وأعدائهم ، وقد ظهر أثر الانقسام هذا على الواقع فى صور مختلفة ، منها أن رجال الصناعة الكاثوليك لم يستطيعوا المضى فى طريق واحد مع الجمهوريين البروتستانت . وأن الزراع الذين يرجعون إلى أصل اسكندناف لم يستطيعوا التحول من الجمهوريين إلى الديمقراطيين فتوقفوا فى الطريق وانضموا إلى حزب ثالث ، وأن كثيراً من السيدات العجائز أعجبن بجروفر كليفلاند ودورو ويلسون ، ولكنهن لم يستطعن حمل أنفسهن على التصويت لصالح الكاثوليك .

والواقع أن الماضى وإن كانت خطوطه وصوره قد بهتت ، ما يزال قائماً ، فالحزب الديمقراطى ما يزال أكثر كاثوليكية فى أسلوبه وفى أعضائه ، والحزب الجمهورى ما يزال أكثر بروتستانتية فى ذكرياته ، وفى جاذبيته للمؤيدين ، ولم تكن محض مصادفة إن أوجد الديمقراطيون المسرح الذى مثلت عليه مسرحية : « كاثوليكى فى البيت الأبيض » . وما يزال الجمهوريون بعيدين عن السماح بعرض مثل هذه المسرحية على مسارحهم الخاصة . إنهم قد يسمحون بوجود رئيس كاثوليكى فى البيت الأبيض ، ولكن الرئيس يتعين عليه الوصول إلى منصبه عن طريق الباب الخلفى ، بأن يشغل أول منصب نائب الرئيس ، وما زلنا بعيدين عن نظام لا تكون فيه العقيدة الدينية أى أثر فى تحديد الميول

السياسية ، فالكاثوليكي حتى اليوم غالباً ما يفضل الديمقراطيين ، والبروتستانتي يفضل الجمهوريين .

وإلى جانب العوامل المتقدمة ، التي تؤثر في تحديد سلوك وولاء الأمريكيين السياسي وهي : الإقليم — الوطن — الطبقة الاجتماعية — المهنة — الأصل القومي — والعنصر — الدين ، يجب أن نضيف كلمات قليلة عن ثلاثة عوامل أخرى تبدو ضيقة ، ولكنها تؤثر علينا جميعاً وهي: السن — التعليم — الجنس، وقد سبق أن نبهت الأذهان إلى أثر هذه العوامل على النشاط السياسي ، بملاحظة أن متوسطي العمر أكثر نشاطاً من حديثيه ، وأن المتعلمين أكثر نشاطاً من النساء ، وقد أثبتت الدراسات التي عملت على الانتخابات التي أجريت في السنوات الأخيرة أنه كلما ارتفع الشخص وزادت درجة تعليمه ، زاد احتمال تصويته لصالح الجمهوريين (كما زاد احتمال إقباله على التصويت) ، وأنه كلما انخفض السن وقلت درجة التعليم ، زاد احتمال التصويت لصالح الديمقراطيين (وقل احتمال أن يشترك في عملية التصويت) . ولا يبدو لنا سبب هذه الحقيقة واضحاً . إن تأييد الشبان للديمقراطيين قد يبرره جزئياً الشك الموجود عند الجيل الجديد في سياسة الجمهوريين الاقتصادية ، وإن تأييد المتعلمين للجمهوريين يبرره جزئياً أن التعليم يسير جنباً إلى جنب مع حسن الحالة الاجتماعية ، وعلى كل حال فتلك حقيقة ثابتة . وأعتقد أن الجدول رقم ٩ يثبتها بما لا يدع مجالا للشك . (ويلاحظ أن النسب المذكورة في هذا الجدول وهي خاصة بانتخابات الرئاسة ، تزيد لصالح الجمهوريين عن نسب انتخابات الكونجرس ، وذلك بفضل جاذبية أيزنهاور) .

جدول (٩)

التفضيل فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢[١]

	النسبة المئوية للمصوتين				تفضيل غير المصوتين			
السن	للجمهوريين	للديمقراطيين	لغيرهم	النسبة العامة للمصوتين	جمهوريون	ديمقراطيون	غيرهم	النسبة العامة لغير المصوتين
٢١ ، ٣٤	٣٧	٣١	—	٦٨	١٣	١٧	٢	٣٢
٣٥ ، ٤٤	٤١	٣٤	١	٧٦	١١	١١	٢	٢٤
٤٥ ، ٥٤	٤٥	٣٣	١	٧٩	١٠	٩	٢	٢١
٥٥ وما فوق	٤٨	٢٧	٢	٧٧	٩	١١	٣	٢٣
التعليم								
التعليم الأولى	٣١	٣٠	١	٦٢	١٥	١٨	٥	٣٨
« الثانوى	٤٦	٣٤	—	٨٠	٩	١٠	١	٢٠
« العالى	٦٥	٢٤	١	٩٠	٦	٤	—	١٠

(١) Campbell et al., The Voter Decides, 70-72.

على أنه يجب أن نضيف حاشية هامة إلى حقيقة أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زاد احتمال ميله إلى تأييد الجمهوريين ، فهذا قد يصح مع الأشخاص الذين تلقوا دراسات عليا لمهن كالقانون والطب والهندسة ، ولكنه ليس صحيحاً بالنسبة للحاصلين على شهادات عالية فى الدراسات العلمية والاجتماعية والإنسانية ، فهؤلاء الأشخاص يفضلون الديمقراطيين ، وقد أجرى عام ١٩٥٥ بحث على ٢٤٠٠ من علماء الاجتماع الذين يقومون بالتدريس فى الكليات، فكشف أنهم يؤيدون الديمقراطيين بأغلبية ٢ : ١[1] ، وذلك بالرغم من أن تاريخ هذه الجماعة وحالتها الاجتماعية كان من شأنها أن تؤدى إلى عكس هذه النتيجة .

وأن أى إحصاء عرضى فى أقسام اللغة والتاريخ والطبيعة والرياضة ، فى أية كلية ، من شأنه أن يكشف عن نفس الحقيقة ، بل إننا نجد الشعور المعادى للجمهوريين أقوى لدى الرسامين والشعراء والموسيقيين والممثلين ، وغيرهم ممن يقومون بعمل أدبى أو فنى ، وقد يملك الجمهوريون صحف أمريكا ، ولكن الذين يحررونها غالبيتهم من الديمقراطيين (وإن كان يبدو أن ملكية الصحف أهم من تحريرها كما ظهر من تأييد الصحافة الساحق لأيزنهاور . إن عدد أصوات المثقفين فى أمريكا ليس ضخماً ، ولكنه يميل ميلا كبيراً ناحية الديمقراطيين ، وهم لا يهتمون كثيراً بالتنظيم ، ويودون الاحتفاظ بجو من الاستقلال ، ومع ذلك فعندما يحين الوقت للذهاب إلى مراكز الاقتراع ، فإن معظم المثقفين يؤيدون الجانب الذى ما تزال فيه ذكرى فرانكلين روزفلت عطرة وجذابة ، فهذه الذكرى ، مضافاً إليها الشعور العدائى المتبادل بين الأساتذة ورجال الأعمال ، من شأنها أن توجه أصوات المثقفين إلى ناحية الديمقراطيين لمدة سنوات آتية .

وليس للجنس قيمة كبيرة واضحة كقيمة السن والتعليم ، ومع ذلك فإن له

---

(١) Paul F. Lazarsfeld and Wagner Thielens, Jr., The Academic Mind (Glencoe, Ill, 1958), 1, 28, 401-402.

ثراً على التفضيل الحزبي للأمريكيين ، والحقيقة الحاضرة فى هذا الشأن تقوم على أمرين :

الأول : أن النساء أخذن يزددن نشاطاً واستقلالا عن أزواجهن عما كن عليه فى عام ١٩١٩ ، وهن يملن إلى التصويت لصالح الجمهوريين أكثر من ميل الرجال إليهم ، وذلك يرجع إلى خشيتهن من ارتفاع الأسعار .

الثانى : أن الجنس ذو تأثير كبير فى حصول التحول من حزب إلى حزب ، فالنساء يتأثرن أسهل من الرجال بجاذبية مرشحى الأحزاب غير العادية ، ولما كانت أغلبية المرشحين من الرجال ، فستظل النساء على ما أعتقد ، متقلبات وهوائيات من الناحية السياسية(١) .

وفضلا عن العوامل المتقدمة المؤثرة فى الميول السياسية فى أمريكا ، فهناك عامل آخر لم أذكره ، رغم أنه من أهمها وأكثرها تأثيراً هو عامل الوراثة ، التى كانت الوسيلة التى بها استطاع الديمقراطيون الإبقاء على جيوبهم الصغيرة فى نيوهامبشير ، وهى جيوب تتبع سياسة الأسلاف فى حب أندروجاكسون ، وهى الوسيلة التى مكنت الجمهوريين من الاحتفاظ بجيوب فى آلاباما ، تتبع سياسة أسلافهم فى كراهية جيفرسون دافيز(٢) . والحقيقة أن الروابط العائلية من التأثير على سياستنا ما لها فى جميع أوجه حياتنا الاجتماعية . إن بعض الأفراد قد يخرجون على عائلاتهم فيما يتعلق بعقائدها أو بميولها السياسية ، ولكن معظم الناس لا يفعلون ذلك ، ومعظم الأمريكيين — حوالى ٧٥ ٪ منهم — يصوتون للحزب الذى كان آباؤهم يصوتون له(٣) . حقاً إنهم يتبعون خطى أسلافهم

---

(١) Harris Is There a Republican Majority ? Chap. 7.

(٢) Dayton McKean, Party and Pressure Politics (Boston, 1949), 101.

(٣) Goodman, Two-Party System, 288-289 ; Schattschneider, Party Government, 21, Lazarsfeld et al., The People's Choice, XX ; Campbell et al., The Voter Decides, 98-100 ; H.H. Hyman, Political Socialization (Glencoe, 411,. 1959), Chap. 4.

لأنهم يشغلون نفس المركز الاجتماعي ويتمتعون بنفس الدخل الذى كان لآبائهم ، ولأنهم يعتنقون نفس الديانة ويزاولون المهنة ذاتها ، ومع ذلك فهم يفعلون ذلك لأنهم رضعوا هذا الميل السياسى مع ما رضعوه من مؤثرات أخرى ، فللعادات تأثير على السلوك الاجتماعى أقوى من تأثير الثورات العاطفية والاختيار المنطقى ، ومعظم الناس يؤيدون السياسة التى كانت سائدة فى البيت الذى نشأوا فيه . وإن الجمهوريين بالميلاد ، والديمقراطيين بالميـلاد يمثلون نسبة كبيرة من بين الأشخاص العاملين على المسرح السياسى فى أمريكا .

وأنهى كلامى عن العوامل المؤثرة فى السياسة الأمريكية كما بدأته ، بالتحذير من الشراك المنصوبة على طول طريق هذه الدراسة ، فلا يصح النظر إلى هيئة الناخبين كعدة كتل صماء شكلتها قوى عمياء ، أو أن نعزل كل عامل من هذه العوامل وحده ، ونفصله عن سـائر العوامل المؤثرة فى ميول الفرد الواحد ، كما لا يصح أن نهمل الدور الضخم الذى يقوم به كل من الاختيار المنطقى والتشيع فى تحديد الميول السياسية لملايين من الأمريكيين . ومع ذلك فإن احترسنا من تلك الشراك ، فإننا نستطيع الاستفادة من النتائج التى وصلنا إليها، وهى أن الديمقراطيين هم حزب : الجنوب ، المدينة ، الفقراء ، الاتحادات ، المزارعين سيئى الحظ ، المهاجرين ، الزنوج ، الشباب الأقل تعليماً ، الأكثر تعليما ، وأن الجمهوريين هم حزب : الشمال ، الريف ، الضواحى والأغنيـاء ، الطبقة المتوسطة ، مجتمع رجال الأعمال ، المزارعين حسنى الحظ ، الجيل القديم ، متوسطى العمر ، خريجى المعاهد العليا . وفى سردنا لهذه النتـائج يجب أن نتذكر أننـا نتـكلم عن ميول أكثر مما نتكلم عن أمور حتميـة ، فما يزال لكل من الحزبين أن يدعى أنه كل شىء بالنسبة للجميع .

وفوق كل شىء ، يجب أن نحترس من تمجيد الفردية الأمريكيـة ، فقد نقابل فى جولاتنـا أفراداً تتوفر فيهم كل العوامل المؤدية لأن يكونوا من الديمقراطيين ، كأن يكونوا فقراء ، شباناً ، كاثوليكيين ، عمالا غير فنيين ، من

أصل بولندى ، لم يتجاوزوا فى التعليم الصف الثامن ، ومع ذلك نجدهم يصوتون لصالح الجمهوريين بانتظام . وقد نقابل أشخاصاً تتوفر فيهم جميع المؤثرات الجمهورية ، فيكونون من متوسطى السن ، يملكون من المال ما يكفيهم ، ويدينون بالبروتستانتية ، ويعملون فى مقابل أجر كبير ، وفى أيديهم درجات جامعية ، ويقيمون فى منازل جميلة بالضواحى ، وينتمون إلى أصل إنجليزى ، ومع ذلك نجدهم يصوتون لصالح الديمقراطيين ، وأكثر من ذلك يتبرع الواحد منهم للحزب الديمقراطى بخمسمائة دولار سنوياً .

ولا شك أن الجمهوريين سيسعدون بتأييد هؤلاء الكاثوليك البولنديين . وأن الديمقراطيين سيعملون على تكريم مؤيديهم من البروتستانت الذين هم من أصل إنجليزى ، حتى لقد يدعونهم إلى المائدة الرئيسية فى عشاء جيفرسون — جاكسون ، وسيذكرنا ذلك بالاستثناءات التى تدخل على نتائج إحصاءاتنا . وبالرغم من أن الكثيرين من الأمريكيين يجدون من المتعذر عليهم الخروج على الميول المتفقة مع هذه النتائج ، فما يزال هناك كثيرون يشعرون بحرية اجتماعية نفسية باحتفاظهم بحرية اختيار الحزب الذى يؤيدونه . ومن الواضح أن ذلك يعمل فى صالح الديمقراطية الأمريكية .

الفصل الرابع

الفروق بين الديمقراطيين والجمهوريين

كنت أحاضر فى ليلة منعشة من ليالى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ لجمهور من المستمعين فى جامعة ستيلينبوش فى جنوب أفريقيا ، وتناولت فى محاضرتى رد الفعل الذى وجد لدى المثقفين فى السنوات الحديثة ضد التفاؤل الموروث عن جيفرسون ، وأشرت فى حديثى إلى كتابات ليبان ونيبهر ورايزمان وفروم وميلز وبكلى وشلسنجر ومورجنثو وكيرك ، ولم أتـكلم تقريباً عن الموضوعات الجارية ، ولم أتطرق إطلاقاً إلى السياسة الحزبية ، بحيث إن حديثى كان أقرب إلى حديث غير سياسى عن الولايات المتحدة الأمريـكية ، ومع ذلك فقد كان أول سؤال وجهه المستمعون إلى بعد الانتهاء من محاضرتى هو : هل تسمح بأن تخبرنا عن الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين ؟ .

ولم يدهشنى هذا السؤال ، فقد اعتدت أن يوجه إلى فى صيغة أو فى أخرى، عقب كل محاضرة من المحاضرات التى ألقيتها فى تلك البلاد ، أياً كان موضوعها، بل لقد وجه هذا السؤال إلى فى بلادى آلاف المرات ، ولا شك أنه سؤال محير ومثير ، وإنى لأدرك أن من واجبى أن أجيب عنه بالتفصـيل الذى يستحقه ، ولـكننى أخشى ألا تـكون إجابتى مقنعة للـكثيرين ، وذلك لأنه لا توجد فروق حقيقية بين الديمقراطيين والجمهوريين فى كثير من النواحى . ويرجع ذلك إلى أن قوانين السياسة الأمريكية غير المـكتوبة ، تتطلب أن تتفق الأحزاب إلى حد كبير فى المبادئ ، والسياسة ، والصفات ، والأهداف ، وفى جذب التأييد ، وإلا لـكفت عن أن تـكون أحزابا ذوات أمل فى الفوز فى الانتخابات القومية . ومع ذلك فإذا كانت هناك أوجه تشابه بين الديمقراطيين والجمهوريين ، فهناك فروق بالضرورة بينهما ، وعلينا أن نلم بهذه الفروق جيداً حتى نستطيع أن نقرر فهمنا لسياسة الديمقراطية الأمريـكية(١) .

---

(١) ينسب إلى برايس القول التقليدى بأنه لا توجد فروق حقيقية بين الأحزاب : أنه يوجد الآن فى الولايات المتحدة حزبان كبيران وعديد من الأحزاب الصغيرة ، والحزبان الكبيران هما الجمهوريون والديمقراطيون . فما هى مبادئهم واعتقاداتهم المميزة واتجاهاتهم ؟ =

والأحزاب أنفسها — ومنظموها وأعضاؤها — يرون بوضوح أن هناك عدداً من الفروق تفصل بينها. فالعاطفة من العناصر الجوهرية فى السياسة ، وأحزابنا منقسمة من الناحية العاطفية ، بحيث إننا إذا نفذنا إلى أعماق جمهورى حقيقى لوجدناه يحمل فى ثناياه شكاً عميقاً فى الديمقراطيين ، ولو نفذنا إلى أعماق ديمقراطى حقيقى ، لوجدناه على الأقل شخصا مستعداً للاعتداء على الجمهوريين كما هو مستعد للشجار مع زملائه الشخصيين . ولعل أحسن وسيلة لقياس الثغرة العاطفية التى تفصل بين الحزبين ، هى أن نستعين بالصور فى كلامنا ، فأية صورة يرى كل من الحزبين نفسه فيها ؟ وأية صورة يرى الحزب الآخر فيها ؟ لاشك أن هذه أسئلة غامضة ، لا يمكن أن تكون الإجابة عنها إلا غامضة بدورها . ومع ذلك فهى أسئلة هامة ، لأنها تتعلق ببعض الاعتبارات الهامة التى يقوم عليها التأييد الحزبى فى البلاد ، ولذلك يجب أن نعنى بالإجابة عنها .

لا شك أن للديمقراطيين صورة واضحة عن أنفسهم ، ولا يحتاج المرء إلى الإطالة فى قراءة بياناتهم وخطبهم ، ليتبين أن هذه الصورة بهيجة ومشرقة ، فهم يمجدون ماضيهم كثيراً ، ويحتفلون بما يحققه الحزب من أهداف ، ويهتمون بصفة خاصة بزعامتهم الوطنية والدبلوماسية فى القرن العشرين ، ويصرون على أن حزبهم هو أكثر الأحزاب تمسكاً بمبادئ الحرية وإتاحة الفرص لمعظم الناس ، ويحيون ذكرى أبطالهم ومنهم أربعة — جيفرسون — جاكسون —

= ومن منهما يؤيد حرية التجارة ، وينادى بإصلاح نظام الوظائف المدنية ، وباتخاذ سياسة خارجية نشيطة ، وبتنظيم البرق بقانون ، وإصدار تشريع ينظم الإفلاس ، وتغيير العملة ؟ هذا ما يسأله الأوربى دائماً من الديمقراطيين والجمهوريين وهو يسأل دائماً من هذه الأمور لأنه لا يتلقى أبداً أية إجابة عنها . فالإجابات تتركه فى حيرة مبهمة ، ثم تتكشف الحقيقة أمامه بعد بضعة شهور ، وهى أنه ليس لأى من الحزبين سياسة محددة فى شأن هذه المسائل ، وليس لأى منهما مبادئ أو اعتقادات خاصة . حقاً إن لكل منهما شعاراته وتنظيماته ، وأعضاءه المؤيدين له ، أما الاعتقادات والبرامج السياسية والمذاهب السياسية فلا وجود لها . إنها لم تلق بعيداً ، ولكنها انتزعت تحت تأثير الزمن وسير الحوادث ، اللذين حققا بعض الأهداف وحطما الأخرى ، كلها فقدت ولم تبق سوى المناصب أو الأمل فيها .

(Bryce, American Commonwealth, II, 20.)

ويلسون — روزفلت ، يظهرون فى هذه الذكريات عمالقة كما كانوا . وهم يفخرون بأنهم كانوا فى جميع مراحل التاريخ الأمريكى المحركين ، فى حين كان خصومهم — سواء من الفيدرالست ، أو الويجز أو الجمهوريين ، جامدين فى أماكنهم .

وقد أظهرت حماستهم أحياناً ما فيهم من روح التناسب ، فعندما ادعوا جيفرسون لأنفسهم ، أدعوا أيضاً إعلان الاستقلال ، ولكن الجزء الأكبر من أساطيرهم البطولية كان مستمداً من حقائق ثابتة .

والديمقراطيون باعتبارهم حزباً ، يهتمون بالحاضر والمستقبل أكثر من اهتمامهم بالماضى ، والصورة التى يرونها لأنفسهم فى مستقبل أمريكا هى التى تجعلهم يبذلون كل جهودهم وهم يفتخرون بأنهم حزب التقدم ، وبأنهم يقبلون تجربة كل الوسائل الجديدة لتحقيق الخير وتوفير الطمأنينة للجميع ، وهم يتباهون بأنهم حزب الشعب ، الذى يهتم بتوزيع ثمار التقدم على أوسع نطاق بين مختلف الفئات والطبقات . وقد بدأوا يرون فى أنفسهم حزب العالم ، الذى يضم أصلح الأشخاص لمتابعة جهود ويلسون وروزفلت وترومان ، ولمفاوضة رجالات الأمم جميعها ، وفى أعماق أنفسهم وحيث تكمن المشاعر التى يعتز بها المرء ولكن لا يظهرها — يفخرون بأنفسهم بأنهم حزب المحترفين ، فهم الأشخاص الذين أدخلوا النظام على السياسة ، ولقنوا الأمة دروس المساومة ، فالديمقراطيون يرون فى أنفسهم النبوءة القديمة للسياسة الأمريكية .

فالسياسة بالنسبة لهم بمثابة وظيفة أو مهنة ، تضفى أثمن مكافآتها على من يمارسها بفنان ومهارة ، وثقة ، وبإدراك لما هو ممكن ، وفى مقابل كل شخص يذكر فرانكلين روزفلت كالديمقراطى المثالى ، يوجد شخصان على الأقل يرون ذلك فى جيم فارلى .

ولكن هذه الصورة التى يرى فيها الديمقراطيون أنفسهم تعتبر مسخاً للحقيقة فى نظر الجمهوريين ، فحتى لو تسامحنا فى شأن الدهاء الطبيعى الذى

تشعر به جماعة من السياسيين نحو جماعة أخرى معارضة ، فإن الصورة التى رسمها الجمهوريون لضعف وخبث الديمقراطيين تبدو ضخمة مفرطة فى الضخامة . ويبدأ الجمهوريون عادة تقدمهم للحزب الديمقراطى بإهمال كل ما حـدث قبل الحرب الأهلية ، فجاكسون فى نظرهم ليس اسماً يبدو من خلال الماضى ، وجيفرسون كان يعيش أسعد لو أنه انضم اليوم إلى الجمهوريين بدلا من الديمقراطيين ، ومهما كانت الخدمات التى أداها الديمقراطيون قبل أن يظهر الجمهوريون على المسرح فى عام ١٨٥٦ ، فإن سجلهم منذ ذلك التاريخ حافل بما لا يستطيع الديمقراطيون الحديثون أن يفخروا أو يعتزوا به .

والحقيقة الواضحـة هى أن الجمهوريين رغم صلاتهم الطيبة بنظرائهم فى الحزب الديمقراطى ، يرون أن هذا الحزب هو مطية الديماجوجية ، واغتصاب الأموال ، والتطرف ، والاشتراكية ، والاقتصاد العليل ، والفساد ، والهدم ، والسمعة السيئة . حقاً إن أشد الجمهوريين تعصباً قد يفخر بأن عدداً من أحسن أصدقائه من الديمقراطيين . ولـكن حتى أكثرهم رقة يجد شيئاً غير نظيف فى الحزب كمجموع . لقد وجد بينهم كثير من الديماجوجيين كروزفلت ، وكثير من السوقة كهيى لونج ، ومن الشيوعيين كهنرى والاس ، ومن الخطرين كتجويل ، كما وجد بينهم كثير من المسرفين كهارى ترومان ، ومن المقرضين كدين أتشنسون ، وكثير من مغتصبى الأموال كفرانك هيج .

وهو حزب لا مانع عنده من خلق رواج كاذب عن طريق التضخم ما دام يـكسبه أصواتاً فى الانتخابات ، وهو حزب ملىء منذ زمن بعيد بالزعماء الذين لا مبدأ لهم سوى الفوز ، ولا يعنى الفوز لديهم سوى الحصول على المناصب . حقاً إن سياسة الأحزاب عموماً لا تتفق دائماً مع الأخلاق ، وهذا ما يقربه الجمهوريون أنفسهم ، ولـكنهم يرون أن سياسة الديمقراطيين وضيعة دائماً .

وأكثر من ذلك كله ، فإنهم حزب لا يوثق به لتـكوين جبهة وطنية تقف ضد إهانات أعداء الأمة المعروفين ، ولا تخضع الملق ومداهنة أصدقائها . لقد فتح

أبوابه لعدد لا يحصى من المراهقة ، والمدامين ، والخونة ، ولقد سلمّ مجموعة من الأجانب حريتنا فى تخطيط ووضع سياستنـا . وبعض هؤلاء الأجانب لا يكن حتى الود لنا . وأنفق أرواح وأموال الأمريكيين فى سعيه عبثاً لإقرار السلام والنظام فى العالم .

وقد ردد الجمهور بعد الحرب الأهلية أنه إذا لم يكن كل الديمقراطيين متمردين فإن كل المتمردين كانوا من الديمقراطيين . وقد سمعت ملاحظة جمهورية حديثة تتردد ، وهى أنه إذا لم يكن كل الديمقراطيين يميلون إلى الشيوعية وإلى الهدم ، فإن كل المدامين ومن يميلون إلى الشيوعية كانوا وما يزالون من الديمقراطيين .

وكما كان الديمقراطيون حزب إيرلندى بوسطن فى عام ١٨٢٠ ، فهو اليوم حزب المهاجرين من بورتو ريكو والمقيمين فى نيو يورك ، وهذا هو آخر عنصر من عناصر الصورة التى يحتفظ بها الجمهوريون للديمقراطيين . وهو يفيد فى ثناياه أن الحزب الديمقراطى ليس حزباً أمريكياً محضاً ، وأنه ليس حزباً محترماً .

ولا شك أن هذا الحكم قاس ، ولا تستند قسوته إلى أنه مجرد رد فعل لادعاءات الديمقراطيين أنفسهم . ولحسن الحظ ، فإن هـذا الحكم لا يتسلط على كثير من الجمهوريين ولا يوجد منهم كثيرون مستعدون للعمل بناء عليه ، وهو لا يمنع تعاون الحزبين وتنافسهم فى عالم السياسة والتشريع والإدارة ، مما يجعل نظامنا حيوياً وممكناً . وبالرغم من ذلك فان هذه الصورة ثابتة فى صدور ملايين الجمهوريين ، ولعلها أقوى وأهم تأثيراً فى نظامنا السياسى من الصورة التى يحملها الديمقراطيون لأنفسهم ، فإن هذه الأخيرة لا تمنع الديمقراطيين المخلصين من تخطى الحاجز ، ولـكن الأولى تجعل انضمام الجمهوريين إلى الديمقراطيين عملا من أعمال التجديف والهرطقة .

سيقول الديمقراطيون إننى كنت رحيما جداً فى سردى لانتصارات وهزائم الجمهوريين ، وسيقول الجمهوريون إننى كنت قاسياً للغاية ، فهم أيضاً يحتفظون

لأنفسهم بصورة زاهية ، وهم أيضاً يحتفلون بانتصاراتهم التاريخية ، ويزينونها بألوان أبهى كثيراً من الألوان التى أضفيتها عليها ، ويكفى لبيان ذلك أن نقرأ ما جاء فى كتاب الحقائق الجمهورى عام ١٩٤٨ :

« إن للحزب الجمهورى تاريخ طويل ومجيد فى الحصول على أغلبية هذه البلاد طوال عهود متسعة من فترات نموها ، فبين عامى ١٨٦١ و ١٩٣٣ تولى الجمهوريون رئاسة الجمهورية لثلاثة أرباع هذه الفترة ، وهم الذين وضعوا السياسة التى شجعت استثمار موارد البلاد ، وبنوا دفاعها ، وأقاموا نظاما مصرفيا قوميا ، وأصدروا عملة انتشرت فى أنحاء العالم بقيمة مساوية للذهب ، وجعلوا من ائتمان البلاد أكثرها ثباتا فى العالم ، ووضعوا سياسة اقتصادية جعلت هذه البلاد متقدمة على جميع الدول فى الزراعة ، والتعدين والصناعة ، وفى إيجاز جعلت الولايات المتحدة الأولى بين الدول .

وبعد تقطيع صكوك عبودية الزنوج وتحريرهم ، وتضميد الجروح العميقة التى تخلفت عن انقسام الأمة ، استمر الجمهوريون فى اتباع برنامج يعضد مبادىء الحكومة الدستورية التى أرسى الأجداد أسسها ، وفى نطاق العدالة والقانون ، أدخل الجمهوريون فى نفوس الناس الثقة ، بالأسلوب الأمريكى فى الحياة[1]» .
وهم أيضاً يمجدون أبطالهم . وإذا كان للديمقراطيين أربعة عمالقة ، فإن لهم عملاقا واحداً ، هو إبراهام لنكولن .ويعتبر وحده ندا لهؤلاء الأربعةولغيرهم ممن يستطيع الديمقراطيون جمعهم . إن لنكولن ينتمى إلى جميع الأمريكيين ، بل إلى جميع الأشخاص الخيرين فى العالم ، ولكنه ينتمى أولا وقبل كل شىء إلى الجمهوريين . إنه أسطورة أساسية ، بدونها لا يعلم أى جمهورى ، سواء كان خطيباً أم منظما أم كاتبا ، كيف يعمل ، ومن المحتمل أن يكون دوايت أيزنهاور أسطورة مماثلة تحت التكوين .

---

(١) Republican Fact Book, Washington, 1948, 5.

ويقرر كتاب الحقائق هذا البيان القصير عن مبادئ الجمهوريين ، ويصور الشعور المتوفر لدى ملايين الجمهوريين نحو حزبهم فيقول :

« لقد أنشئ الحزب الجمهورى عام ١٨٥٤ ليعمل جاهداً فى سبيل حرية الفرد ، وليحمى حقوقه التى لا يجوز النزول عنها . ومنذ ذلك الوقت ظل مخلصاً لهذه المبادئ الأمريكية الأساسية : حرية المبادأة ، حرية العمل ، وكرامة الشخص العادى . ولقد برز اليوم وقوف الجمهوريين دفاعاً عن الدستورية ، وعن حقوق الولايات ، وتشجيعهم للمشروعات الأمريكية ، ومطالبتهم بالإقلال من التدخل الحكومى، للحد من مبدأ حرية اقتناص الفرص، وذلك نظراً لتعدى الديمقراطيين على هذه المبادئ » .

إن جوهر مبادئ الحزب الجمهورى ليتركز فى الآتى :

الفردية لا الجماعية ، حرية القيام بالمشروعات الخاصة ، بدلا من التطفل الاشتراكى ، الدستورية لا حكم الفرد الواحد ، التوسع فى إعطاء الحقوق للولايات بدلا من المركزية ، فهو حقاً حزب « الأسلوب الأمريكى فى الحياة » ، فقد تزعم العمل لإيجاد هذا الأسلوب ، ودافع عنه بوطنية ضد الهدم والتطرف ، فهو بمعنى حقيقى : الأسلوب متجسداً . ولا أهزل حين أقول إن الجمهورى العادى أكثر استعداداً من الديمقراطى العادى لاندماج حزبه بالأمة وما تحتويه .

والعنصر الأخير الذى تضمه الصورة التى يرى الجمهوريون أنفسهم فيها هو الشعور الحار بالاحترام الذى تتصف به مبادئ ، وعمليات ، وأساليب الحزب ، فهو حزب يدار كما تدار الأعمال ، ولكن دون أن يتصف ببرود الاحتراف ، صلب دون أن يكون قاسياً ، ثابت دون أن يكون جافا ، وهو حزب أمريكى ١٠٠ ٪ ، ليس فقط فى الصراع الذى يخوضه دفاعاً عن المبادئ الأمريكية ، بل وفى الطريقة التى يفكر بها ، وفى الخلق الذى يتصرف به ، وفى اللهجة التى يتحدث بها ، وهنا يبدو من الضرورى مقارنة الصورة التى يضع الجمهوريون

أنفسهم فيها ، والصورة التى يرسمونها للديمقراطيين ، ومن هذه المقارنة يبدو لنا أن الديمقراطيين جماعة سيئة السمعة ، أما الجمهوريون ، فعلى النقيض من ذلك ، أشخاص ذوو مراكز ووقار ، وكثير من المنتمين إلى الطبقة المتوسطة فى كثير من المدن الصغيرة ، يتعين عليهم أن يبرروا سبب اختيارهم لأن يكونوا ديمقراطيين ، فى حين أنه ما من أمريكى من الطبقة الوسطى يشعر بحرج لكونه جمهوريا ، وحتى فى الحالات التى يكون فيها أقلية ، فإنه يستطيع أن يستمد الثقة بنفسه من التقدير الذى يكنه فى صدره لها[1].

ويرى الديمقراطيون أن كل هذا الكلام عن الأسلوب الأمريكى فى الحياة ، عبارة عن زيف وبهتان ، فالحزب الجمهورى الذين يتنافسون معه ليس إلا عصابة متباهية أنانية ، خبيثة مكونة من أشخاص متزمتين لا هم لهم إلا خدمة أنفسهم فى الوقت الذين يصرون فيه أنهم يخدمون كل أمريكا .

ويتساءل الديمقراطيون : كيف يتكلمون عن الفردية وهم الذين حاربوا بقسوة كل المحاولات التى بذلت لإنقاذ الأفراد المحتاجين إلى معاونة فى خلال أزمة عام ١٩٣٠ ؟ من هم الجمهوريون حتى يتصايحوا بالخيانة فى وجه حكم روزفلت وترومان وهم الذين كشروا عن أنيابهم ونبحوا فى وجه كل خطوة اتخذت للوصول إلى زعامة العالم الحر ؟

---

(١) الحالة التى وصفها براند ويتلوك فى شبابه ، تتكرر فى كثير من أنحاء أمريكا .

«فى ذلك الجو اللى كان يسود أهايو فى تلك الأيام ، كان من الطبيعى أن يكون المرء جمهورياً ، بل إنه كان من المحتم أن يكون كذلك ، فلم يكن الأمر رهيناً باختيار عقلى ، بل كان ثمرة خيار بيولوجى ، فلم يكن الحزب الديمقراطى عصبة أو جماعة ، أو جناحاً ، بل كان نظاماً راسخاً رسوخ أشجار البلوط ، يجتمع الناس حوله . لقد كان شيئاً أساسياً وبديهياً ، كالحياة والحرية والسعى وراء السعادة ، أو كالعلم أو كالقضاء الاتحادى ، وطبيعياً كالجاذبية ، والشمس ، والكواكب والمحيط ، لقد كان مجرد رمز للوطنية ، ومرادفاً للأمة ، إن الشخص يصبح جمهورياً فى إربانا ، وفى أهايو كما يضع الإسكيمو ملابساً من الفرو ، وكان من غير المعقول أن ينضم أى شخص يحترم نفسه إلى الديمقراطيين » .

كيف يمجدون المشروعات الحرة وهم الذين اعتمدوا كثيراً على الحكومة لتعضيد برامجهم ؟ من هم ليتخذوا مظهر الطهارة وليلوحوا بأصابعهم نحو فساد الجهاز الحكومى وهم الذين لجأوا إلى هذه الحكومة لتحقق مصالحهم ، ولتفرض ضرائب جمركية لحمايتهم ، ولتعطيهم إعانات لصناعاتهم ، ولتمنحهم الأراضى مما تقدر قيمته بالملايين والملايين ؟ قد يبتهج الجمهوريون فى ذكرى لنكولن ، ولكن لو كان لنكولن موجوداً اليوم لعانى صعوبة فى الاتفاق مع وزير واحد من وزراء أيزنهاور .

وجوهر الصورة الديمقراطية للحزب الجمهورى ، أنه بالرغم من مطالبته بالحرية والعدالة لكل أمريكى ، فإنه حزب القلة ، حزب الأغنياء ، حزب أصحاب المصالح ، حزب الطبقة العليا ، وأنه من الناحية الدستورية غير قادر على أن ينظر إلى كل أمريكا ، وعلى الاهتمام بالحاجات المشروعة لجميع الفئات ولجميع الطبقات ، فهو لا ينظر إلى الأمور نظرة محيطة ، ولا تنبثق عنه أية أفكار كبيرة ، ولا يعرف الود أو العطف ، وهو ليس بمبتكر أو خلاق فى مجال السياسة الداخلية .

وهو لا يعتمد عليه فى الشئون الخارجية ، لأنه أربك أصدقاءنا وجيراننا بتهديداته ومباهاته وتحولاته ، وهو لا يتمتع حتى بصفات الحزب المحافظ : من سلامة وحيطة وثبات . وإن الجمهوريين لا الديمقراطيين هم الذين أخرجوا أشد الديماجوجيين ضراوة فى التاريخ الأمريكى وظاهروه بحماسة . إن الحزب الجمهورى أقلية حقاً ، وهو أقلية لأنه لا يستحق أن يكون ذلك .

وإذا استطعنا أن نسقط من الحساب المغالاة فى الإعجاب أو فى السباب التى تحويها كل من هاتين الصورتين ، فإننا نستطيع أن نستنبط بعض حقائق حول صفات كل من الحزبين . والواقع أن الكلام عن صفات جماعة الآدميين كالأحزاب الأمريكية ، يعتبر تخبطاً فى الأوهام لأنه يتطلب تشخيص من لا شخصية له ، وتفريد الجماعة .

ومع ذلك فإن الشخص الذى يقضى وقتاً طويلا فى النوادى وفى القاعات التى تعقد الأحزاب اجتماعاتها فيها ، يستطيع أن يدرك الفروق الأساسية فى صفات — أو بحسب ما أفضل فى أساليب — كل من الحزبين . فاجتماع الديمقراطيين يتميز بانعدام النظام والتدبير السابق ، وانتشار الشغب ، ويتميز أيضاً بأنه أكثر بهجة ، وأكثر إباحة للاعترافات وأكثر مهارة فى عملية المساومة من اجتماعات الجمهوريين . أما اجتماعات الجمهوريين فهى أكثر احتراماً ووقاراً ، وأكثر نظاماً من اجتماعات الديمقراطيين ، وهى أيضاً أحسن إعداداً وتدبيراً .

وفى المكاتب الجمهورية يسمع الشخص كلاماً كثيراً عن البرامج والسياسة وفى المؤتمرات الجمهورية تعد مقدما الزينات والشارات .

أما فى نوادى الديمقراطيين فنسمع كلاماً كثيراً عن الأصوات والناخبين ، وفى مؤتمرات الديمقراطيين تقوم الوفود نفسها بجلب الزينات وعمل المؤثرات .

إن الجمهوريين كما يبدو يميلون إلى الجانب النظرى من السياسة ، أما الديمقراطيون فيميلون إلى الجانب العملى .

إن الحزبين يمثلان وجهين مألوفين من وجوه أمريكا ، وهذين الوجهين يبدوان متشابهين تماماً فى نظر المراقبين الأجانب ، أما فى نظر الأمريكيين المدققين فهما يختلفان بعض الشيء . وقد عبر أحد الكتاب الذين اعتادوا التردد على المؤتمرات السياسية ومآدب العمل عن هذا الخلاف بأن « الجمهوريين يبدون كأعضاء جمعية الروتارى الذين يجلسون إلى مائدة الرئيس ، والديمقراطيون يبدون كالأعضاء الذين يجلسون إلى المائدة رقم ١٦ فى الخلف بجانب المدخل المؤدى إلى المطبخ » ، ونحن نقر بأن الذين يجلسون إلى مائدة الرئيس يتصفون بقليل من الجفاف ، والاستقامة ، والود المزيف ، وبأنهم مدركون لرفعتهم ، ولا يرتفع صوت غاضب من بينهم ليفسد من وحدتهم فى المبادئ والأهداف ، وهم جميعاً يرتدون حللا كاملة ، ويبتسمون بإشراق ، ويغنون معاً الأناشيد المألوفة بحماسة .

فهم قادة المجتمع وهم يعلمون ذلك . وفى نفس الوقت ، فإن الأمور على المائدة ١٦ تجرى بتثاقل ، وبثقة أقل فى النفوس ، وتدور المناقشات بحرية وتحسم بهزة كتف ، وتظهر الملابس العادية ، وتوجه التحيات بصوت مرتفع ، وتتبادل النكات الجريئة ، وقد يكون الجالسون إلى تلك المائدة من الزعماء بدورهم ، ولكنهم فى هذه اللحظة يبدون كمجرد أولاد .

إن الجمهوريين المحترمين الذين يفخرون بوحدتهم المنمقة ، والديمقراطيين المتحللين من القيود ، الذين يعتزون بتشكيلاتهم المشاغبة ، إنهم جميعاً أمريكيون صالحون ، ولكن يوجد اختلاف فى أساليبهم ، وقد عبروا عن هذا الاختلاف فى الرمز الحيوانى الذى اختاروه ليعبر عن كل منهم ، فالديمقراطيون يرمزون لأنفسهم بالحمار ، وهو حيوان مثير للضحك والسخرية ولكنه قوى الاحتمال طويل العمر ، والفيل الضخم الثقيل يعتبر أحسن رمز للجمهوريين المحترمين ، وهل يستطيع أحد تصور الحمار جمهورياً ؟ أو تصور الفيل ديمقراطياً ؟ .

لقد كانت الصفحات القليلة السابقة — مسلية فى نظر قرائى، على ما آمل ، ولكنها فى نفس الوقت قد وجهتنا قليلا نحو الفروق الحقيقية بين الحزبين ، وأقصد بها الفروق فى المبادئ والبرامج لا فى الأسلوب والسلوك ، الفروق التى يمكن للأمريكيين إدراكها ، والتصرف بناء عليها عند ذهابهم إلى مراكز الاقتراع والاختيار بين مرشحى كل من الحزبين ، الفروق التى يتوقع أصدقاؤنا فى الخارج أن يشعروا بها نتيجة تغير الأغلبية فى الكونجرس من ديمقراطية إلى جمهورية أو من حلول رئيس جمهورى محل رئيس ديمقراطى . وإن الأمريكيين الذين يسألون عن هذه الفروق إنما يسألون فى الحقيقة عما إذا كانت أصواتهم من شأنها أن تحدث أى أثر بخلاف إلقاء حفنة من الأوغاد خارجاً ، وإحلال حفنة أخرى محلهم . وأنهم ليتساءلون عما إذا كان هناك فرق ذو معنى بين التصويت لصالح الديمقراطيين والتصويت لصالح الجمهوريين ، وذلك بصرف النظر عن

الاعتبارات الشخصية للمرشحين ؟ وهل يهم ما إذا كان حاكم كنكتكت أو عضو الشيوخ الممثل لإيلينوى أو النائب عن الدائرة الثالثة فى أوريجون من الديمقراطيين أو الجمهوريين ؟ وهل تختلف الأمور بحسب اختلاف الحزب الذى يسيطر على مجلس النواب ، أو الذى يكون له الأغلبية فى لجنة التجارة الاتحادية ، أو الذى يشغل البيت الأبيض ؟

والإجابة عن هـذه الأسئلة هى أن الأمر يهم فعلا بعض الشيء أكثر مما مما يعتقد معظم الناس ، و بعض الشيء مما يريده معظم الناس . وإنى أؤسس هذه الإجابة على أربعة اعتبارات رئيسية : الانتصارات والهزائم التى ذكرناها فى الفصل الثالث ، مجموع الأصوات التى نالها كل من الحزبين فى الموضوعات الهامة التى عرضت فى نصف قرن بين ذهاب كليفلاند ومجيء فرانكلين روزفلت ، مجموع الأصوات التى نالها كل من الحزبين فى خلال سنوات العهد الجديد ، والحرب العالمية الثانية ، وقوة تمسك كل حزب بمسئوليات الحكم الجـديدة التى نشأت من خـلال العهد الجديد ، واستمرت فى صورة قيـام الدولة بالخدمات الاجتماعية للمواطنين .

ونستطيع أن نلم بالاعتبار الأول من هـذه الاعتبارات ، إذا رجعنا إلى عام ١٨٧٦ ، حيث كان للجمهوريين شأن أكبر من الديمقراطيين فى إيجـاد وفى نحن عصر المشروعات، وهو الخمسون سنة أو ما يزيد التى سارت فيها أمريكا تحت إرشاد آل روكفلر ، وكارنيجى ، وفورد ، و بلين ، ووليم ماكنلى ، ومارك هانا ، ونلسون ألدريش ، وتيودور روزفلت ، حتى وصلت إلى مركزها الحالى قائدة للقوى الصناعيـة فى العالم . وإذا كان يمكن القول بأن هذه البـلاد قد وجهت أو شكلت بواسطة النشـاط السياسى ، فإن أمريكا فى عام ١٩٠٠ ، أو فى عام ١٩٢٥ بقوتها وأمنها واتساعها ، وكرمها ، وأحياناً بقلقها ، تعتبر أساساً من صنع الجمهوريين . لقد لعب الديمقراطيون دورهم أيضاً ، ولـكنه كان دوراً ثانوياً فى مسرحية كبيرة ، وضعها الجمهوريون واستمروا فى السيطرة عليها .

وبالعكس ، فقد كان للديمقراطيين الشأن الأكبر فى أمجاد وعن عصر روزفلت ، وهو العشرون سنة أو ما يزيد التى اتجهت فيها أمريكا تحت توجيه فرانكلين روزفلت وزملائه وخلفائه نحو مشكلات الاقتصاد الحديث فى الداخل ، ونحو المبادئ الدوليـة الحديثة فى الخارج . وتعتبر أمريكا عام ١٩٥٠ بقوتها وأمنها ، واتساعها وكرمها ، وبالإضافة إلى ذلك بكونها أكثر تمسكاً بمبادئ العدالة والإنسانية ، وفى نفس الوقت أكثر قلقلة ، من صنع الديمقراطيين أساساً .

لقد لعب الجمهوريون دوراً أيضاً ، ولكنهم كديمقراطيين عام ١٩٠٠ لم يكونوا فى الصف الأول من صفوف صانعى المستقبل . ومن المتروك لكل أمريكى أن يفاضل بين الأمريكتين ، أمريكا عام ١٩٠٠ وأمريكا عام ١٩٥٠ ، وبالتالى أن يوجه تمجيد التاريخ لواحد أو للآخر من الحزبين ، وعمل مفاضلة مجردة ليس مستحيلا ، لأنه بالرغم من الخدمات المشتركة التى قدمها الحزبان للشعب الأمريكى ، فقـد أسهم كل منهما منفرداً فى العمـل من أجل رفعة ومجد الولايات المتحدة .

ولـكن هل يؤثر التصويت لصالح أحد الحزبين دون الآخر فى المدى الطويل التاريخ ؟ بالتأكيد إنه يؤثر .

ونستطيع أن نوجز الـكلام عن الاعتبار الثانى أيضاً ، بأن نلاحظ أنه فى السنوات التى خلت بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٣٢ ، لم يفقد الديمقراطيون أبداً صفات برايان ، ولم يكفوا مطلقاً عن تفكير مجتمع الأعمال ، فى حين أن الجمهوريين لم يفقدوا صفات ماكنلى ولم يتخلوا عن تعضيد هـذا المجتمع ، عندما كانت الأحوال سيئة .

وقد تردد كلا الحزبين أمام بعض من أهم المسائل التى ثارت فى ذلك الوقت ، كما لم يكن أى منهما مستعداً لاتخاذ مواقف حازمة فى مواجهة أية جماعة بلينة فى داخل هيئة الناخبين . ومع ذلك فباستعراض سريع للتصويت فى الـكونجرس

خلال هذه السنوات يثبت لنا أن الديمقراطيين كانوا حتى فى ذلك الوقت ، أكثر تقبلا للمشروعات الإصلاحية ، من الجمهوريين ، ولم يكن الأشخاص ذوو الميول التقدمية يستطيعون الاعتماد على أى من الحزبين لإقرار خطة مركزة فيما يختص بمشكلات اقتصادنا الناهض،ولكن الديمقراطيين كانوا أكثر استعداداً لمساعدة الفقراء ، يساعدهم فى ذلك جمهوريون ثائرون من الغرب ،كان من المحتم أن يكونوا ديمقراطيين ، ولكنهم لم يستطيعوا التغلب على حواجز الإقليمية والعنصرية والتقاليد .

وكان الموضوع الرئيسى الذى انقسمت الأحزاب بصدده فى تلك الأيام هو الضرائب الجمركية . وكان الناخبون فى جميع أنحاء البلاد والمراقبون فى الخارج يدركون أن الجمهوريين يؤيدون ضرائب وقائية مرتفعة ، فى حين أن الديمقراطيين يميلون إلى خفضها ، وقد تعهد كل من كليفلاند وويلسون صراحة بالعمل على تخفيض هذه الضرائب ، وبذل كل منهما جهده ليفى بتعهده ، وقد كان الصراع المتعلق بالضرائب الجمركية والذى دار بين عامى ١٨٨٨ و١٩٣٢ صراعاً حزبياً ، وفى كثير من المعارك الشديدة التى دارت فى هذا الشأن — ومثالها ما دار بصدد قانون ما كينلى عام ١٨٩٠ ، وقانون ويلسون عام ١٨٩٤ — كان عدد الخارجين على رأى الحزب الذى ينتمون إليه قليلا حقاً ، ولم تكن هناك حاجة بشخص لأن يسأل عن الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين فى المعارك السبع الكبرى التى دارت حول الضرائب الجمركية بين عام ١٨٨٨ وعام ١٩٣٢[١] .

وقد ثبت الديمقراطيون على الدعوة للتخفيض ، بمعارضة عدد قليل من الأشخاص الذين أثرت عليهم المصالح الإقليمية ، أما الجمهوريون فقد استمروا فى طلب رفع هذه الضرائب ، دون أن يلقوا فى بعض الأحايين أية معارضة ،

---

(١) L.H. Chamberlain, The President, Congress and Legislation, New York, 1946, Chap. 8).

وقد انقسمت الأحزاب فى التصويت على هذا الموضوع — قبل مجىء فرانكلين روزفلت — على النحو التالى : فى مجلس الشيوخ أيد القانون من الجمهوريين ٣٩ وعارضه ١١ ، وأيده من الديمقراطيين ٥ وعارضه ٣٠ ، وفى مجلس النواب : أيد القانون من الجمهوريين ٢٠٨ وعارضه ٢٠ ، ومن الديمقراطيين أيده ١٤ وعارضه ١٣٢ ، وهكذا كان التصويت حزبياً محضاً . وكانت تشريعات الضرائب التى لا تحظى باهتمام كبير منا فى الوقت الحاضر ، أهم منفذ يستطيع الكونجرس من خلاله التأثير فى الاقتصاد القومى ، وفى هذا المجال ، لا شك أنه كان هناك خلاف حاد بين الحزبين .

إن الخلاف بين الحزبين كان موجوداً إذن ، وكانت له قيمة . وقد ظل هذا الخلاف حتى عام ١٩٣٤ ، عندما بدأت سنوات العهد الجديد New Deal ، تحت زعامة رئيس ديمقراطى كرس نفسه للعمل على تخفيض الضرائب الجركية . وقد انقسمت الأحزاب بصدد قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة الذى يرد أساساً إلى كوردل هل ، على النحو التالى : فى مجلس الشيوخ أيده من الديمقراطيين ٥١ وعارضه ٥ ، وأيده من الجمهوريين ٥ وعارضه ٢٨ . (أما فى مجلس النواب فكان التصويت شفويا) .

وقد كان هذا التصويت بدوره حزبياً . وكان من النوع الذى تكرر أكثر من مرة خلال سنوات فرانكلين روزفلت وهارى ترومان . وهو تصويت اختار به معظم الديمقراطيين اتخاذ خطوة جديدة نحو زيادة إنفاق الأموال العامة وزيادة مسئوليات الحكومة ، واختار به معظم الجمهوريين التخلف ، أو المضى مع الديمقراطيين وهم كارهون .

وخلال العشرين عاماً التى تفوق فيها الديمقراطيون كانوا بمثابة حزب إصلاحى ، فى حين كان الجمهوريون حزباً محافظاً ، ويبدو أن معظم الأمريكيين يدركون هذه الحقيقة . وقد استطعت من استقرائى للتصويت فى الكونجرس

على المسائل الهامة كقانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٣٣ ، وقانون زيت تيد لاندز عام ١٩٥٢ ، أن أدرك أن أصوات الديمقراطيين وسياستهم ومبادئهم ، ورئيس الجمهورية الديمقراطى ، هم الذين حققوا لنا مزيدا من الرفاهية والتنظيم فى الداخل ، ودفعونا إلى زيادة الاهتمام والانغماس فى المشكلات الخارجية . وقد حارب الجمهوريون هذين الاتجاهين لأطول وقت ممكن ، وبذلوا فى ذلك كل جهودهم ، ولم يكفوا عن معارضتهم لإصلاحات ومشروعات العهد الجديد إلا عندما اكتسبت صورة حقوق مكتسبة يؤمن بها عدد كبير من المواطنين ، فعندئذ بدأ الجمهوريون يدعون هذه المبادئ لأنفسهم ، ولكن ادعاءاتهم لم تكن ذات قيمة كبيرة كما يظهر لنا من مجموع الأصوات فى السنوات العشرين الماضية .

جدول رقم (١٠)(١)

إحصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قوانين أو معاهدات	الحزب	التصويت فى مجلس النواب — مؤيدون	التصويت فى مجلس النواب — معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ — مؤيدون	التصويت فى مجلس الشيوخ — معارضون
المسائل الداخليـة :					
مؤسسة وادى تنيسى (١٩٣٣)	الديمقراطى	٢٨٤	٢	٤٨	٣
	الجمهورى	١٧	٨٩	١٤	١٧
	آخرون	٥	—	١	—

(١) إنى أدرك أن قيمة هذا الجدول محدودة ، وأن الأخذ به يثير مخاطر جمة ، فالأرقام الواردة فيه لا تشير إلى المناورات التى استمرت مدة طويلة قبل الانتخاب النهائى ولا تمتد على الحماسة أو بالدوافع المختلفة التى اقترنت بتأييد أو بمعارضة كل من المسائل الرئيسية ، فمثلا لا يمكن إنكار أن ميل الجمهوريين إلى معارضة معظم الموضوعات بين عامى ١٩٣٣—١٩٥٢ كان مرجعه رغبتهم الأصلية فى التصويت ضد روزفلت وترومان ، ومع ذلك فقد بذلت كل ما فى وسعى لاختيار أمثلة من الانتخابات التى دارت المعارك فيها ، بين التحررية والمحافظة (أو بين الدولية والانعزالية) دون أن يكون الدافع الرئيسى للخلاف فيه هو معارضة رئيس الجمهورية ، ولا أبغى بذلك الوصول إلى الكمال العلمى لأن أحداً لا يمكن أن يصل إليه ، ولكنى أبحث فقط عن شواهد على الاتجاهات التى فصلت بين الحزبين فى هذه الحقبة من الزمن .

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قوانين أو معاهدات	الحزب	التصويت فى مجلس النواب — مؤيدون	التصويت فى مجلس النواب — معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ — مؤيدون	التصويت فى مجلس الشيوخ — معارضون
المرافق العامة (١٩٣٤)	الديمقراطى	٢٠٣	٥٩		
	الجمهورى	٧	٨٣	تصويت شفوى	
	آخرون	٩			
الضمان الاجتماعى (١٩٣٥)	الديمقراطى	٢٨٧	١٣	٦٠	١
	الجمهورى	٧٧	١٨	١٤	٥
	آخرون	٧	٢	٢	—
تعديل إرجاع المساعدات إلى الولايات (١٩٣٦)	الديمقراطى	لم يعرض على مجلس النواب		١	٥٠
	الجمهورى			١٣	٤
	آخرون				
المحافظة على الأرض (١٩٣٦)	الديمقراطى	٢٤٦	٢٥	٤٩	٩
	الجمهورى	٢٠	٦٤	٥	١١
	آخرون	١	٨	٢	—
الإسكان (١٩٣٧)	الديمقراطى	٢٣٩	٣٨	٥٥	٨
	الجمهورى	٢٤	٤٨	٦	٨
	آخرون	١٢	—	٣	—
الأجور وساعات العمل (١٩٣٨)	الديمقراطى	٢٤٧	٤١		
	الجمهورى	٣١	٤٨	تصويت شفوى	
	آخرون	١٣	—		
برنامج التغذية فى المدارس (٤٦)	الديمقراطى	١٦٤	٤٥	٣٨	٤
	الجمهورى	١١٠	٥٦	١١	١٧

تابع جدول رقم (١٠)

احصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قوانين أو معاهدات	الحزب	التصويت فى مجلس النواب مؤيدون	التصويت فى مجلس النواب معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ مؤيدون	التصويت فى مجلس الشيوخ معارضون
تافت هارتلى (١٩٤٧)	الديمقراطى	١٠٣	٦٦	١٧	١٥
	الجمهورى	٢١٧	١٢	٣٧	٢
	آخرون	—	١		
الأجور من الباب للباب (١٩٤٧)	الديمقراطى	١١٦	٥٠	١٨	٢٢
(ليس ملائماً للعمل)	الجمهورى	٢٢٩	٥	٤٦	٢
تحديد أجرة الأماكن (١٩٤٩)	الديمقراطى	١٩٩	٥٢	٤٨	٢
	الجمهورى	٦١	١٠١	٥	٣١
الصحة العامة (١٩٥١)	الديمقراطى			٢٨	١٠
	الجمهورى	لم يحصل تصويت عليه		١٠	٢٥
زيت تيدلاندز (١٩٥٢)	الديمقراطى	٩٤	٧٠	٢٤	٢٤
	الجمهورى	١٥٣	١٨	٢٦	١١

المسائل الخارجية :

قوانين أو معاهدات	الحزب	التصويت فى مجلس النواب مؤيدون	التصويت فى مجلس النواب معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ مؤيدون	التصويت فى مجلس الشيوخ معارضون
محكمة العدل الدولية (١٩٣٥)	الديمقراطى			٤٣	٢٠
	الجمهورى	لم يعرض على مجلس النواب		٩	١٤
	آخرون			—	٢
الاختيار للخدمة العسكرية (١٩٤٠)	الديمقراطى	٢١١	٣٣	٥٨	١٧
	الجمهورى	٥٢	١١٢	٨	١٠
	آخرون	—	١٤	—	٤
الإعارة والتأجير (١٩٤١)	الديمقراطى	٢٣٦	٢٥	٤٩	١٣

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قانون أو معاهدة	الحزب	التصويت فى مجلس النواب مؤيدون	معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ مؤيدون	معارضون
	الجمهورى	٢٤	١٣٥	١٠	١٧
	آخرون	—	٥	١	١
توسيع الاختيار للخدمة العسكرية (١٩٤١)	الديمقراطى	١٨٢	٦٥	٣٨	١٦
	الجمهورى	٢١	١٣٣	٧	١٣
	آخرون	—	٤	—	١
القرض البريطانى (١٩٤٦)	الديمقراطى	١٥٧	٣٢	٢٩	١٥
	الجمهورى	٦١	١٢٢	١٧	١٨
	آخرون	١	١	—	١
مساعدات اليونان وتركيا (١٩٤٧)	الديمقراطى	١٦٠	١٣	٣٢	٧
	الجمهورى	١٢٧	٩٣	٣٥	١٦
	آخرون	١	١	—	—
المعونة الخارجية (١٩٤٨)	الديمقراطى	١٥٠	١١	تصويت شفوى	
	الجمهورى	١٦٧	٦٢		
	آخرون	—	٢		
الاختيار للخدمة العسكرية (١٩٤٨)	الديمقراطى	١٣٦	٣١	تصويت شفوى	
	الجمهورى	١٢٣	١٠٣		
	آخرون	—	٢		
المعونة العسكرية (١٩٤٩)	الديمقراطى	١٧٢	٢٤	تصويت شفوى	
	الجمهورى	٥١	٨٤		
	آخرون	—	١		

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قانون أو معاهدة	الحزب	التصويت فى مجلس النواب		التصويت فى مجلس الشيوخ	
		مؤيدون	معارضون	مؤيدون	معارضون
الوكالة الدولية للاغاثة والتعمير (١٩٤٩)	الديمقراطى	١٨٥	٩	٣٠	٧
	الجمهورى	١٤٩	٤٥	١٦	٧
	آخرون	٤	—	—	—
امتداد الاتفاقات التجارية (١٩٤٩)	الديمقراطى	٢٣٤	٦	٤٧	١
	الجمهورى	٨٤	٦٣	١٥	١٨
للمعونة اليوغسلافية (١٩٥٠)	الديمقراطى	١٨٢	٤١	٣٥	٧
	الجمهورى	٤٣	١٠٠	٢٥	٤
الضمان المتبادل (١٩٥٢)	الديمقراطى	١٦٨	٢٠	٣٩	١
	الجمهورى	٧٨	٨٩	٢٥	٩

وما كادت نهاية عام ١٩٤٠ تأتى ، حتى كان الجمهوريون أنفسهم قد ساروا فى تيار العهد الجديد ، ومع ذلك فقد ظلت ترتفع من بينهم أصوات غاضبة تعارض بعض الخطوات الجديدة نحو الرفاهية فى الداخل ، والاهتمام بالمسائل الخارجية ، وعندما وافق مجلس النواب على قانون الإسكان لعام ١٩٤٨ بأغلبية ٣٥١ صوتاً ضد ٩ ، كان هؤلاء التسعة المعارضون من الجمهوريين ، كذلك عند ما وافق على قانون الضمان الاجتماعى فى عام ١٩٥٢ بأغلبية ٣٦١ ضد ٢٢ ، كان عشرون من هؤلاء المتزمتين من الجمهوريين ، وعندما وافق مجلس الشيوخ على انضمامنا للأمم المتحدة بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد صوتين كان هذان العاصيان من الجمهوريين ، وعند ما وافق على معاهدة حلف شمال الأطلنطى بأغلبية ٨٢ صوتاً ضد ١٣ ، كان أحد عشرة من هؤلاء الشاكين من الجمهوريين .

لقد تضاءل حراس أمريكا القديمة إلى شرذمة صغيرة ، ولكن دارسى سياستنا يعلمون أين يوجد معظمهم .

والخلاصة إذن أنه كانت هناك خلافات بين سياسة كل من الجمهوريين والديمقراطيين خلال السنوات التى خلت بين عام ١٩٣٠ — ١٩٤٠ .

ولكن هذه الأيام قد مضت وها نحن نعيش فى عام ١٩٦٠ ، ويبدو لذلك أن الاعتداد يجب أن يكون بالاعتبار الرابع ، فما هو مدى تأييد كل حزب لمسئوليات الحكومة الأمريكية الجديدة ؟ أى منهما أكثر استعداداً للعمل على زيادة الضمان الاجتماعى فى الداخل ، ومساعدة البلاد النامية فى الخارج ؟ أى حزب يحتمل أن يتخذ الخطوة الجبارة التالية نحو إقامة دولة خيرية كاملة عن طريق تعميم العلاج المجانى ، وأن يستعمل سلطة الحكومة فى مساعدة المشروعات الخاصة والإشراف عليها ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هى : الحزب الديمقراطى ، فهو الذى أوصلنا إلى الانشغال بالمشكلات الحاضرة ، وسيظل لفترة قادمة مهتماً بهذه المشكلات ، مما يعنى أنه مستعد لزيادة الاهتمام ، أما الجمهوريون ، فرغم أنهم سيرحبون بهذا الاهتمام سواء عند التصويت ، أو فى برامجهم ، فإنهم سيفعلون ذلك بطريق الرجل الذى يعيش فى عالم لم ينشئه ، وذلك يعنى أنهم لن يعملوا على زيادة الاهتمام والانغماس فى هذه المشكلات ، ويكفى لبيان ذلك أن ننظر إلى الأصوات الواردة فى الجدول رقم ١١ فى المسائل التى عرضت خلال رئاسة إيزنهاور .

إنى لا أعلم مَنْ غيرى سيقوم بالاستخلاص من هذه الجداول ، ولكنها تثبت لى أن هناك مسافة كبيرة ما تزال تفصل بين الديمقراطيين والجمهوريين فى مسائل الضرائب ، الأعمال الخيرية ، المساعدات الزراعية ، تنظيم الأعمال الصناعية ، العمل ، الضرائب الجمركية . ولقد سيطر الديمقراطيون على الموقف ، وبالرغم من وجود معارضين بينهم ، فقد استخدموا سلطتهم الكبرى وروحهم الهادفة ليصلوا بنا إلى حكومة عظيمة ذات مسئوليات ضخمة .

جدول رقم (١١)

إحصائية الأصوات بين عامى ١٩٥٣/١٩٥٩

قانون أو معاهدة	الحزب	التصويت فى مجلس النواب مؤيدون	معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ مؤيدون	معارضون
المسائل الداخلية :					
زيت تيد لاندز	الديمقراطى	٩٤	٧٠	٢٤	٢٤
قانون رغبت فيه شركات الزيت (١٩٥٣)	الجمهورى	١٥٣	١٨	٢٦	١١
الزراعة (١٩٥٤)	الديمقراطى	تصويت شفوى		١٨	٢٤
	الجمهورى			٤٤	٣
	آخرون			—	١
خفض الضرائب (١٩٥٤)	الديمقراطى	١١٤	٧٣	١٩	٢٢
	الجمهورى	٢٠١	٣	٤٢	٣
	آخرون	—	١	—	١
تعديل قانون الطاقة الذرية	الديمقراطى	تصويت شفوى		٣٨	٦
	الجمهورى			٦	٣٥
	آخرون			—	١
الإسكان العام (١٩٥٥)	الديمقراطى	١٥٣	٣٧	تصويت شفوى	
	الجمهورى	٣٥	١٣١		
قانون هاريس — فولبريت خاص بإعفاء منتجى الغاز الطبيعى والرقابة الاتحادية المباشرة (١٩٥٦)	الديمقراطى	٨٦	١٣٦	٢٢	٢٤
	الجمهورى	١٢٣		٣١	١٤
قانون الزراعة (١٩٥٦)	الديمقراطى	١٨٩	٣٥	٣٥	٤

تابع جدول رقم (١١)

قانون أو معاهدة	الحزب	التصويت فى مجلس النواب مؤيدون	معارضون	التصويت فى مجلس الشيوخ مؤيدون	معارضون
(خاص بإنشاء بنك للأراضى)	الجمهورى	٤٨	١٤٦	١٥	٣١
تعليم الدفاع الوطنى (١٩٥٨)	الديمقراطى	١٤٠	٣٠	٣٧	٧
	الجمهورى	٧٢	٤٥	٢٩	٨
التمويل الذاتى لمؤسسة وادى	الديمقراطى	١٣٨	٣١	٥٦	٢
تنيسى (١٩٥٩)	الجمهورى	٧	١٣٩	١٧	١٥
أموال الأشغال العامة (١٩٥٩)	الديمقراطى	٢٦٦	٤	٥٥	١
	الجمهورى	٤٦	٨٩	١٨	١٤
إصلاح العمل (١٩٥٩)	الديمقراطى	٩٥	١٨٤	١٥	٤٤
	الجمهورى	١٣٤	١٧	٣٢	٢
المسائل الخارجية :					
المعونة الخارجية (١٩٥٣)	الديمقراطى	١٢٦	٢٩	تصويت شفوى	
	الجمهورى	٩٤	٨٠		
	آخرون	١	—		
هجرة اللاجئين (١٩٥٣)	الديمقراطى	٨٨	١١١	٢٤	٢٢
	الجمهورى	١٣٢	٧٤	٣٨	٨
الأمن المتبادل (١٩٥٤)	الديمقراطى	١٤٤	٤٣	٢٩	٧
	الجمهورى	١٢١	٨٥	١٢	٢٦
	آخرون	—	—	—	١
قانون التبادل التجارى ١٩٥٨	الديمقراطى	١٨٤	٣٩	٤٠	٦
	الجمهورى	١٣٣	٥٩	٣٢	١٢
المعونة الخارجية (١٩٥٩)	الديمقراطى	١٨٢	٨٣	تصويت شفوى	
	الجمهورى	٨٩	٥٩		

ولقد اضطر الجمهوريون تحت تأثير الاعتبارات السياسية ، وسير الأحداث ، وتزايد الأعضاء التقدميين منهم ، إلى أن يتخلوا عن موقف المعارضة العنيدة ويتبعوا الديمقراطيين فى تطورهم على مسافة كافية ، والديمقراطيون يستريحون الآن ، فى حين يبدو أن الجمهوريين قد سبقوا الجميع فى هذا الشأن ، فهم يصوتون تأييداً لاعتماد الأموال اللازمة لسير العمل فى كل من إدارة الضمان الاجتماعى ووفدنا لدى الأمم المتحدة بنفس الحماسة التى يصوت بها الديمقراطيون تقريباً ، ويعضدهم فى هذا الموقف معظم أفراد حزبهم . ونستطيع أن نستخلص من استعراض الشعور الجمهورى نحو بعض القرارات الهامة التى اتخذها روزفلت وترومان ، النتائج التالية(١) .

	عمل جيد	خطأ	لا جيد ولا خطأ	لا رأى لهم
قوانين الضمان الاجتماعى	٨٤ ٪	٦ ٪	٧ ٪	٣ ٪
معونة المزارعين	٣٩	٣٤	١٣	١٤
مؤسسة وادى تنيسى	٥٨	١٥	١٠	١٧
الاعتراف باتحادات العمل	٤٢	٢٤	١١	٢٣
مشروع مارشال	٤٧	١٨	١٩	١٦

وعندما يتخذ الديمقراطيون خطواتهم التالية إلى الأمام سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وسيحدث ذلك حتما إن عاجلا أو آجلا ، فإن الجمهوريين سيرجعون إلى الخلف لنفس المسافة الكافية التى كانت تفصلهم عن الديمقراطيين . والواقع أنه يمكن القول بأن الجمهوريين وإن كانوا يسيرون فى نفس الطريق الذى يسير فيه الديمقراطيون ، إلا أنهم متأخرون عنهم بخمسة عشرة عاماً ، وهم لم يتمتعوا برحلتهم كثيراً ، لأنهم لم يقصدوا القيام بهذه الرحلة منذ البداية ، وفضلا عن ذلك فقد كانت شاقة بالنسبة لهم ، وعلى أية حال فليس من المستغرب أن تكون حماسة

(١) Harris, Is There a Republican Majority ? p. 41.

الجمهوريين نحو الضمان الاجتماعي ومعونة المزارعين ، والنشاط الدبلوماسي أقل من حماسة الديمقراطيين ، وهم الذين ساروا في هـذا الاتجاه أولا تحت زعامة روزفلت وترومان . وتبدو هذه الحقيقة عند تطبيق القوانين التي خلفها روزفلت ، فلا شك أن الأمر يختلف في صناعـة التليفزيون وفي السكك الحـديدية وفي البورصات ، بحسب ما إذا كانت الأغلبية في اللجان المستقلة للديمقراطيين أو للجمهوريين .

إننا نستطيع أن نعبر عن الفارق بين الديمقراطيين والجمهوريين وهو الفارق بين التحررية والمحافظة ، بهذه الطريقة البسيطة : إن الديمقراطيين أكثر رغبة في إنفاق الأموال من الجمهوريين ، وهم لذلك أكثر رغبة في زيادة الضرائب ، وإن كثيراً من الديمقراطيين يدعون الاهتمام بالتخفيف عن دافعي الضرائب المثقلين ، وخاصة في أعوام الانتخابات ، كما أن كثيراً من الجمهوريين يقومون بدور الـكرماء الجياد ، كما كثر الديمقراطيين سعادة ومرحاً .

ومع ذلك فالتصويت على القوانين المالية يدل على بعض خلاف في وجهتي نظر الحزبين فيما يتعلق بالخزانة العامة ، فيد الديمقراطيين مبسوطة بالأموال العامة ، ويد الجمهوريين مغلولة . والجمهوريون يحذرون من التضخم ، أما الديمقراطيون فأقل حذراً ، وهم يحظون بتأييد أكبر من تأييد الجمهوريين بين طبقات مجتمعنا المحتاجة إلى أجور البطالة ، وإلى المساكن الرخيصة ، وإلى امتيازات الأمومة . وهم لذلك ينفقون الأموال دون أن يهتموا كثيراً بالمصدر الذي تأتي منه ، أو بالتأثير الذي سيترتب على إنفاقها على مستوى الأسعار . أما الجمهوريون فيجدون التأييد بين الطبقات التي لا تحتاج إلى معونات مالية ، ولـكنها ترغب في الاعتماد على أكثر مما لديها فعلا ، لذلك تود أن يكون لها الـكثير مما تعتمد عليه .

ولذلك فمن الطبيعي أن يدافعوا بقوة عن الاقتطاع من الميزانية وعن تخفيض الضرائب ، على أساس أن ذلك هو الضمان المضاد للتضخم . وأن يروا في الدولار

السليم والميزانية المتوازنة نظماً أمريكية معصومة من الخطأ ، فى حين لا يهتم الديمقراطيون إلا بدولة متوازنة مطردة فى التقدم .

فتوجد حتى اليوم إذن فروق بين الديمقراطيين والجمهوريين .

وقد يلاحظ بعض القراء المتيقظين أننى تجنبت الكلام عن مشكلتين رئيسيتين من مشكلات الوقت الحاضر وهما : الدفاع الوطنى والحقوق المدنية ، وقد يتساءلون بحق عما إذا كانت أحزابنا منقسمة أيضاً تجاه هاتين المسألتين ، وإجابتى المبنية على التصويت فى الكونجرس وعلى ملاحظة الحوادث خلال السنوات العشر الأخيرة هى : أنها غير منقسمة ، بمعنى أنه لا ينتظر فى الوقت الحاضر أن يكون موقف الديمقراطيين مختلفاً عن موقف الجمهوريين ، فقد تركت الأحزاب عملية وضع السياسة الدفاعية ، واتخاذ القرارات اللازمة فى هذا الشأن ، إلى هيئات غير حزبية ، وإلى خبراء ، وإلى اعتبارات مصلحية ، لا يملك أى شخص أو هيئة فى هذه البلاد سلطة مباشرة عليها ، وبالرغم من أن النقاش المتعلق بالدفاع الوطنى لا يهدأ ولا يبرد ، فإنه لا يمكن أن يكون نقاشاً سياسياً ، وهو لا يعالج إلا تفاصيل وأساليب الإدارة . فالأمة جميعها متفقة تماماً فى شأن سياستنا الدفاعية . ولا يحظى الأشخاص الذين يطالبون بالهجوم على روسيا أو بنزع السلاح من جانب واحد بتأييد أى من الحزبين ، وأى شخص يستطيع أن يدرك المعنى السياسى الحزبى الذى ينطوى عليه التصويت فى الكونجرس ، وتوصيات رؤساء إدارات القوات المسلحة ، وميزانيات وخطط الرئيسين الأخيرين ، تتوفر له ملكة البحث أو الاستقراء لا تتوفر لدىّ . إن مهاجمة الرئيس والقيادة لا تتوقف ، وتظهر فى الكونجرس من آن لآخر تحيزات لجانب سلاح من الأسلحة ، ولكنها تختفى بسرعة كما ظهرت ، وأنى لأعتقد أنه يمكن الاعتماد على كل من الديمقراطيين والجمهوريين لتعضيد إيجاد جهاز دفاع قوى .

ويجدر بى أن أضيف إلى ما سبق حاشيتين قد يبالغ غيرى فى الاهتمام بهما ، فالخلافات الحزبيــة حول الدفاع الوطنى قد تنشأ من الفرقين الأساسيين اللذين سبق ذكرهما ، فالديمقراطيون أكثر استعداداً من الجمهوريين للموافقة على زيادة الميزانية المقررة للتسليح ، والجمهوريون قد يقلقون للآثار التضخمية التى قد تنتج عن مثل هذه الزيادة ، كذلك فإن الجمهوريين قد يكونون أكثر استعداداً للانسحاب من بعض الأحلاف التى ضمنا إليها روزفلت وترومان ، فى حين أنه قد يقلق الديمقراطيون للاضطراب الذى قد ينشأ عن ذلك ، ولـكن الفروق المتقدمة ليست جسيمة بدرجة تدعو للاهتمام بها كثيراً .

أما التاريخ الحـديث لتشريعات الحقوق المدنية فيضع الديمقراطيين على جانبى الجمهوريين الذين يدورون فى الوسط باضطراب غير عادى ، ونجد أكثر المتحمسين لاتخاذ عمل اتحادى قوى فى هـذا المجال هم الديمقراطيون من مدن الشمال ، حيث يثير التمييز العنصرى شعوراً بالألم والأسف ويمكن معالجته ، فى حين تأتى المعارضة من ديمقراطيى الجنوب الزراعى ، حيث يعتبر التمييز العنصرى أسلوباً من أساليب الحياة ، ولن يعمل شىء لعلاجه مادام أنه يمكن قبوله . ومن أسباب عدم تدخل الاتحاد هو تقييد موقف الحـكومة الاتحادية تقييداً تاماً ، وذلك يرجع كما يعلم الجميع ، إلى سلطان ديمقراطيى الجنوب فى مجلس النواب والشيوخ ، وما دام هذا السلطان قائماً ، ولم تبذل محاولات جماعية لتحطيمه ، فإنه سيكون من الصعب على الديمقراطيين أن يظهروا كحزب مدافع عن الحقوق المدنية ، وليس الجمهوريون بأسعد حالا أو أكثر اتحاداً فى هذا الشأن .

ولدى حزب لنكولن أسباب خاصة للقيام بهجوم قوى مشـابر على التمييز العنصرى ، ولـكن ذلك يستدعى تدخلا حكومياً يحطم التقاليد ، وهو مالا يرتاح إليه الجمهوريون ، وطالما ظل الجمهوريون أكثر الحزبين محافظة (وهو ما قد يدوم إلى الأبد) وظل الديمقراطيون حزباً لـكل من الشمال والجنوب معاً (وهو ما قد

لا يدوم) فلن يكون هناك فارق كبير بين موقف كل من الحزبين تجاه الحقوق المدنية ، وعلى الذين يهتمون كثيراً بهذا الموضوع ، أن يختاروا بين المرشحين ليس فقط بالنظر إلى الحزب الذى ينتمون إليه[١] .

إن كل ما قلته تقريباً عن الخلافات بين الأحزاب فى الأسلوب ، والمبدأ والسياسة ، ينطبق عليها فى مستوى الولايات وفى المستوى المحلى كما ينطبق عليها فى مستوى الأمة كلها ، فالديمقراطيون أينما وجدوا ، هم حزب التجديد والتحرر ، والجمهوريون هم حزب المحافظة ، فلا شك أن الديمقراطيين يحصلون على تأييد أكثر مما يحصل عليه الجمهوريون من الأشخاص الذين يريدون من الحكومة أن تنفق الأموال لمساعدتهم ، وأن الجمهوريين يجدون مؤيديهم بين الأشخاص الذين يريدون من الحكومة أن تترك لهم الأموال التى يحوزونها ، ويبدو هذا واضحاً عند التصويت فى مجالس ألينوى، أو بنسلفانيا أو واشنطون على موضوعات كالإسكان العام وعيادات الصحة العقلية أو مساعدات العاطلين ، إذ سينتحى الديمقراطيون تلقائياً فى جانب ، باستثناء المعارضين المتادين ،وسينتحى الجمهوريون فى جانب آخر ، ولكن عند ما يتطلب الأمر التصويت على برامج لتشجيع

---

(١) وتبين نتيجة التصويت النهائى على قانون الحقوق المدنية لعام١٩٥٧ انقسام الأحزاب فى هذا الشأن وهو القانون الذى أنشأ لجنة الحقوق المدنية تدرس مشكلة التمييز العنصرى وتقدم تقريراً عن عملها ، ونص على تعيين مساعد للمدعى العام ليرأس إدارة خاصة الحقوق المدنية فى وزارة العدل وخول القانون المدعى سلطة طلب إصدار أوامر منع من المحاكم الاتحادية ضد الأعمال التى تمس هذه الحقوق ، وقد جاءت نتيجة التصويت كالآتى : —

فى مجلس النواب : أيده من الديمقراطيين ١٢٨ وعارضه ٨٢ (منهم ٧٩ من الجنوب) ، وأيده من الجمهوريين ١٥١ وعارضه ١٥ .

فى مجلس الشيوخ : أيده من الديمقراطيين ٢٣ وعارضه ١٥ (كلهم من الجنوب) وأيده من الجمهوريين ٣٧ ولم يعارضه أحد . وقد وافق مجلس الشيوخ فى ٢ فبراير عام ١٩٦٠ على تعديل دستور يقضى بإلغاء ضريبة الرءوس فى الانتخابات الاتحادية وبإعطاء سكان كولمبيا حق الانتخاب ، بأغلبية ٧٠ (٤٣ من الديمقراطيين و٢٧ من الجمهوريين) ضد ١٨ (١٢ من الديمقراطيين و٦ من الجمهوريين) ، وكان الديمقراطيون المعارضون جميعاً من الجنوب ، ومما يجدر ملاحظته أن أعضاء الشيوخ عن ولايات فلوريداوتنيسى وتكساس أيدوا هذا التعديل، وكذلك عضو الشيوخ لونج عن لويزيانا وجوردن عن نورث كارولينا .

صناعات جديدة أو التخفيف من الضرائب في عام من أعوام الانتخابات ، فإنهم جميعاً سيكونون في جانب هذه البرامج ، وسيسخرون من محاولاتي لبيان أوجه الخلاف بينهم .

إني أعتقد أن أحداً من القراء لن يجد مبدأ سامياً وراء هذه التفرقة التي قمت بها بين أحزابنا ، ولن يتهمني أحد بالتشيع لحزب من الأحزاب أو بالتعصب ضد الحزب الآخر ، فكل حزب يصدر في سياسته عن اتجاهات عملية تقوم على أساس المصالح ، لا على أساس مذهبي تعضده مجموعة من المبادئ المدروسة ، ويكفي أن يدرس المرء نشاط الكونجرس بشأن موضوع كالحريات المدنية وتشجيع الفنون ، لكي يدرك أنه لا جيفرسون ولا بيرك يقود الصراع داخل الكونجرس ، وأن الخلاف الديمقراطي الجمهوري إنما يقوم بين تحررية الفقراء ومصالحهم ومحافظة الأغنياء ومصالحهم .

إنه من الحسن أن نتكلم عن الفروق بين جيشين يدعيان الديمقراطيين والجمهوريين ، ولكن إذا كان كل من هذين الجيشين يعمل في كثير من الأحايين كوحدتين أو ثلاث وحدات منفصلة ، وكانت إحدى هذه الوحدات على الأقل تقوم بالعمل في جانب بدلا من مقاتلة العدو ، فأي نوع من الخلاف يكون هذا ؟ إنني لا أشير هنا إلى المعارضة التي لابد أن تظهر وأن تختفي ثم تعود للظهور في كل تنظيم إنساني واسع ، أو إلى الشكوك المتبادلة بين الزراع ورجال الأعمال من الجمهوريين ، أو بين الذين ينحدرون من أصل إيرلندي والذين ينحدرون من أصل إيطالي من الديمقراطيين ، وإنما ما يعنيني هو الانقسام العميق الدائم في كل من أحزابنا ، الذي يجعل منها أداة بطيئة لتحقيق أهدافنا ، ويجعل من النظام كله ظاهرة محيرة لا يسهل علينا فهمها .

وأبدأ مرة أخرى بالديمقراطيين ، ليس فقط لأن انقسامهم استمر مدة أطول ، بل لأنه يبدو أعمق وأخطر من انقسام الجمهوريين . ومن الطبيعي أن

يكون تأثر الديمقراطيين بالانقسام أشد وضوحاً من تأثر الجمهوريين .

وإن حزب الأغلبية لأكثر تقلباً من حزب الأقلية ، وقد كان الأسلوب الديمقراطي دائماً أكثر خشونة ، وكما قال السيد/دولى للسيد هنيسى منذ أكثر من نصف قرن ..« لاياسيدى — إن الحزب الديمقراطي منقسم على نفسه ، إنك عندما تشاهد رجلين يرتدى كل منهما رباط عنق أبيض ويصعدان إلى عربة عامة ، ويجلسان متواجهين ، فيتمتم أحدهما فى وجه الآخر : خائن ، فى حين يهمس الآخر : وغد ، فإنك تستطيع المراهنة على أنك فى مواجهة اثنين من زعماء الديمقراطيين يسعيان لإعادة الوحدة إلى الحزب(١)» .

ولكن النزاع فى الحزب الديمقراطي يذهب إلى أعمق من ذلك ، وهذا النزاع نفسه هو الذى كان موجوداً عند نشأة الحزب تحت قيادة جيفرسون وماديسون وكلنتون و بير ، وهو نفس الانفصال الذى حدث فى الحزب فى عهد سيمور وبندلتون ، وهو النزاع بين الشمال الصناعى الكاثوليكى الحافل بالمهاجرين ، والجنوب الزراعى الأبيض البروتستانتى . وإن كلا من الشمال الديمقراطي والجنوب الديمقراطي يعتبر ظاهرة أكثر تعقيداً من ذلك ، ففى الشمال مشكلاته الخاصة بين المدن والريف ، وبين المزرعة والمصنع ، بين الإيرلنديين والإيطاليين ، بين البروتستانت والكاثوليك ، بين رجال الأعمال واتحادات العمال . والجنوب قد تقدم كثيراً ضد جيفرسون أوكالدهون أو بيتشفورك بن تلمان، ومع ذلك فالتنازع مايزال هناك لم يتغير فى جوهره وإن تغير فى شكله ، وقد انتهى إلى انقسام بين إقليمين قويين يعيشان معاً فيما يشبه المعجزة .

وهو يظهر عند التصويت فى الكونجرس على الحقوق المدنية أو العمل ، ويثير للمظاهرات فى كل مؤتمر قوى ، ويمنع من اتفاق الحزب على أى موضوع

---

(١) F.P. Dunne, Mr. Dooley : Now and Forever (Stanford, 1954), 165-166.

فيما عدا تنظيم مجلسى النواب والشيوخ ، والثغرة التى تفصل بين الشيوخ بيرد ورسل وتالمادج من ناحية ، والشيوخ همفرى ودوجلاس ومورس من ناحية أخرى تعتبر أوسع ثغرة فى كل سياستنا .

والمرء يقف مذهولا أمام العوامل التى تبقى على هؤلاء الرجال فى نفس الحزب ، وهى الماضى والعادة والخمول والمصالح الشخصية وخاصة مصلحتهم فى هزيمة الجمهوريين .

وقد يكون من المفيد أن نحول الكلام إلى موضوع الجنوب والسياسة الأمريكية ، وهذا موضوع من الموضوعات التى نعتبر جميعاً من الخبراء فيها تحت قيادة الأستاذين كاى وهيرد[1] — ولذلك فإن ما لدى لأقوله سيبدو مألوفاً لدى قرائى ، ومع ذلك فلا ضرر من مواجهة جميع الحقائق القديمة ، وهى الحقائق التى لم تبد أبدا صلبة وثابتة كما هى اليوم .

إن الولايات الإحدى عشرة التى كونت الاتحاد القديم : فرجينيا ، نورث كارولينا ، سوث كارولينا ، جورجيا ، فلوريدا ، تنيسى ، مسيسبى ، لويزيانا ، تكساس ، هى أقوى الوحدات الإقليمية وأكثرها اتحاداً فى مجال السياسة القومية الأمريكية ، وفى ست ولايات أخرى على الحدود ، كنتكى ، ديلاوير ، ماريلاندر ، وست فرجينيا ، ميزورى ، أكلاهوما ، تلعب الإقليمية الجنوبية دوراً مؤثراً وإن لم يكن حاسما .

ورغم أن الصفات المميزة للسياسة الداخلية تختلف من ولاية إلى أخرى ، فإن الولايات الإحدى عشرة يمكن اعتبارها من ولايات الحزب الواحد[2] ، أى وحدات سياسية استمرت فيها الحكومة لأجيال متعددة احتكاراً لأعضاء حزب

---

(١) V. O. Key, Southern Politics in State and Nation (New York, 1949). Alexander Heard, A Two-Party South? (Chapel Hill, 1952).

(٢) Key, Southern Politics, 62, 277.

واحـد ، ففى هذا الإقليم الذى يضم تقريباً ربع مجموع السكان ، لا يقوم سوى حزب واحد باختيار مرشحين للمناصب القومية والمحلية .

والعلامة المميزة لنظام الحزب الواحد هى إضعاف الجهاز الانتخابى ، واستبداله بجهاز التعيين ، الذى يقوم به طبعاً مؤتمر الحزب المسيطر[١] ، وقد كان هذا الحزب هو الحزب الديمقراطى لأكثر من ٧٥ عاماً فى بعض الولايات ، ولمائة وخمسين عاماً كاملة فى ولايات أخرى ، وباستثناء تنيسى عام ١٩٢٠ لم ينتخب أى جمهورى حاكماً لولاية من هذه الولايات منذ أيام إعادة البناء Reconstruction[٢] .

وتقدر نسبة الديمقراطيين إلى الجمهوريين فى المجالس الجنوبية العليا ب ٤٣٩ : ١١ ، وفى المجالس الدنيا ب ١٣٠٧ : ٣٣ ، ونجد نصف الجمهوريين الـ ٤٤ فى ولاية ناشفيل ، ولا نجد منهم أحداً على الإطلاق فى عواصم ست ولايات من الإحدى عشرة ولاية .

والسيطرة الديمقراطية تتوفر بنفس القوة فى مستوى الأمة ، فللجنوب ١٠٦ مقعد فى مجلس النواب ، يمثل الديمقراطيون منها ٩٩ (يقابلهم اثنان فى كل من فرجينيا وتنيسى ، وواحد فى كل من تكساس ونورث كارولينا وفلوريدا) . وينيب الجنوب عنه ٢٢ شيخاً جميعهم من الديمقراطيين الآن ومنذ زمن طويل ، ومنذ عام ١٨٧٦ لم تعط خمس ولايات وهى : ألاباما وأركانساس وجورجيا وميسيسبى ووسوث كارولينا أصوات ناخبيها للمرشح الجمهورى لرياسة الجمهورية ، فهاردنج كسب تنيسى فى ١٩٢٠ ، وفاز هوفر فى عام ١٩٢٨ بتنيسى وفلوريدا وتكساس ونورث كارولينا وفرجينيا ، كما فاز أيزنهاور

---

(١) C.A.M. Ewing, Primary Elections in the South, (Norman, Okla., 1953).

(٢) وهى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية وتمتد ما بين عامى ١٨٦٥ — ١٨٧٧ .

بهذه الولايات فى عام ١٩٥٢ باستثناء نورث كارولينا ، وفاز بهذه الولايات الأربع فى عام ١٩٥٦ مضافاً إليها لويزيانا .

ويعتبر الجنوب قلعة ديمقراطية، ويرجع ذلك إلى التقاليدوللمصالح المكتسبة ، وذكريات الحرب الأهلية وفترة إعادة البناء ، وحتى فى الوقت الحاضر ، لا يعتبر المنتمى إلى الحزب الجمهورى شخصا جديراً بالاحترام فى الجنوب ، وذلك باستثناء مجتمعات المهاجرين من الشمال والجنوب الباقيـة كمقاطعة وينستون فى ألاباما وسيفير فى تنيسى .

ويرجع اعتبار الجنوب منطقة لحزب واحد إلى وجود الزنوج أساسا ، وقد عبر كاى عن ذلك بقوله : « إن سياسة الجنوب تدور فى خطوطها الخارجية حول مركز الزنوج ، إنها توصف أحياناً بأنها سياسة القطن ، أو سياسة حرية التجارة ، أو سياسة الزراع الفقراء ، أو سياسة الزراع الأغنيـاء ، وهذه الأوصاف كلها لها ظل من الحقيقة ، ولـكن المميز الأساسى لسـياسة الجنوب يرجع إلى الزنوج ، وأيا كانت المرحلة التى يسعى المرء لفهمها من مراحل السياسة الجنوبية،فإن البحث سيؤدى به عاجلا أو آجلا إلى الزنوج(١) » .

والواقع أن تمتع الحزب الديمقراطى بشبه احتكار للولاء السياسى فى الجنوب ، يرجع إلى أن هـذا النظام يبدو أقوى حصن للتفوق الأبيض ، ومهما كانت الخلافات الطبقية أو المصلحيـة أو السياسية التى تفرق أعضاء المجتمع الأبيض فى الجنوب ، فإن هذه الخلافات تكتم وتخمد فى سبيل تحقيق مصلحة المجتمع العليا وهى إبقاء الزنوج فى مكانهم .

وأخيراً ، فإن قوة التقاليد التى تربط معظم الجنوبيين بالحزب الديمقراطى ، تجعل من المسـتحيل لهم أن يحولوا ولاءهم للجمهوريين ، فالجنوبى الذى نشأ

---

(١) Southern Politics, 5, by permission of the publisher, Alfred A. Knopf.

ديمقراطياً ، يجد من المتعذر عليه من الناحية النفسية أن ينضم وأن يعمل من أجل الحزب الجمهورى ، مع العلم بأن تسعة من كل عشرة جنوبيين ينشئون على الولاء لحزب الديمقراطيين ، والسبب الذى أدى إلى انسحاب ألاباما ومسيسبى ولوزيانا وسوث كارولينا من المؤتمر الديمقراطى عام ١٩٤٨ ، هو عدم رغبة زعماء هذه الولايات فى التمشى مع الجمهوريين فى شىء ، إنهم قد يكونون من « الديكسيكرات » ولكنهم لا يقبلون أن يكونوا من الجمهوريين ، والديكسيكرات تعنى فى لغتهم الديمقراطيين الحقيقيين .

ولكن واجهة الديمقراطية الجنوبية المفروض صلابتها تتضمن عدة شروخ ، وقد أثبتت انتخابات عام ١٩٢٨ ، وعام ١٩٤٨ أن الجنوب لا يتقبل أى « مرشح مجوز » يرشحه المؤتمر . وقد تميزت اكتساحات روزفلت الأخيرة للجنوب بنشاط كبير للمرشحين الجمهوريين ، بحيث أصبح من عادة عدد من الجنوبيين المحافظين أن يصوتوا فى جانب المرشح الديمقراطى لأى منصب عدا أعلى المناصب كلها وهو منصب رئيس الجمهورية ، وقد دعا نجاح أيزنهاور — الذى قسم هيئة الناخبين مرتين تقريباً إلى نصفين متساويين — بعض المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان الجنوب على شفا ثورة سياسية ، ومع ذلك فقد كان أيزنهاور بطلا يعلو فوق السياسة (بما فى ذلك سياسة الجمهوريين) ومن المشكوك فيه أن يصل أى مرشح جمهورى فى السنوات القادمة إلى المرتبة التى وصل إليها .

إن الحقيقة اليوم هى أن الجنوب الذى يصبح يوماً بعد يوماً أقلية فى ثروته وفى عدد سكانه ، يود أن يبقى ديمقراطياً ، ولعله يرغب اليوم فى أن يظل ديمقراطياً أكثر مما كان يرغب فى ذلك منذ عشر سنوات ، وذلك بعد صدور الحكم فى قضية **Brown v. Board of Education** ، وإن أحزابه الإحدى عشرة المستقلة ستحضر إلى كل مؤتمر ، مصممة على أن تكون ديمقراطية مخلصة ،

إذا سمحت لها التسعة والثلاثون حزباً الأخرى ، وسيعود زعماؤها إلى بلادهم ليستريحوا أو ليكونوا حزباً ثالثاً عابراً ، أو ليناصروا المرشح الجمهورى إذا فرض الشمال ميثاقاً لحقوق المدنية ، ومرشحاً عنيفاً فى دعوته لهذه الحقوق .

إن أحداً لا يعرف أبداً ما الذى ينوى زعماء الشمال عمله فى هذا الشأن ، لأن الضغط عليهم شديد لكى يصبحوا حزباً تحررياً ، ولرغبتهم فى الاحتفاظ بالمائة والثمانية والعشرين صوتاً المضمونة . لقد استطاع الديمقراطيون أن يعيشوا فى وفاق نسبى بالرغم من انقساماتهم التاريخية فى عهد كليفلاند وويلسون ، ولقد حزت بعض الانقسامات كثيراً فى روح الحزب كالعداوة بين كليفلاند وبريان ، ولكن مجىء فرانكلين روزفلت وبقاءه غير من كل ذلك ، فقد جعل العهد الجديد من زنوج الشمال ديمقراطيين مخلصين ، وأصبح على الحزب أن يسعى للاحتفاظ بولائهم وإلا خاطر بالهزيمة فى ولايات رئيسية ، ولقد مهد العهد الجديد الطريق لوجود الدولة الخيرية ، وأصبح من الواجب على الحزب أن يهتم اهتماماً بمصالح المجموعات العاملة فى المدن .

وباعتباره حزباً لزنوج الشمال ، ومدافعاً عن الحقوق المدنيـة أصبح بمثابة حزب العمال ، منادياً بزيادة الضرائب وزيادة الانفاق ، وبالإصلاح ، وأصبح إهانة لمحافظى الجنوب وهم كثيرون وذوو قوة ، وقد أصبحت هـذه الإهانة المزدوجة أحد العوامل الفعالة فى حياة الكونجرس . وإن الديمقراطيين ليتحدون كالجمهوريين عند نظر المسائل الخارجية أو مشكلات الدفاع والزراعة والضرائب الجمركية ، ولكنهم ينقسمون عند مناقشة الحقوق المدنية وتنظيم العمل .

إن رجال تكساس وتنيسى الذين لم يعودوا من النوع المألوف فى الديمقراطيين الجنوبيين ، يبذلون جهـدهم لعمل تسويات مقبولة ، أما قدامى الديمقراطيين فى الشمال والجنوب فيسيرون بخفة بقدر ما تسمح به مبادئهم ودوائرهم الانتخابية .

ولكن الانقسام عميق ، ولسوف يزداد عمقا بمرور السنين ، وقد ينتهى إلى ما لا طاقة لكلا الجناحين به ، وأهم نتيجة لهذا الانقسام هى التحالف الذى اضطر إليه كل من محافظى الجنوب الديمقراطيين ومحافظى الشمال الجمهوريين فى كل من مجلس النواب والشيوخ ، وهو التحالف الذى يرى بعض الأشخاص أنه سيكون يوماً أساساً لحزب جديد .

وإن ما تقدم ليقودنا بداهة إلى الكلام عن الانقسامات فى الحزب الجمهورى ، التى تتمدى بكثير التعارض الضرورى بين مصالح كل من الشرق والغرب ، والصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ، والضواحى والمدن . لقد نشأ الجمهوريون فى البداية كاتحاد ضعيف من مصالح متعارضة لم تكن تتفق سوى فى إبقاء الرق بعيداً عن البلاد .

وفى السنوات العشر بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٨ ، تمكن رجال الأعمال من الوصول إلى مركز السيطرة على الحزب ، فى حين أصبح على غيرهم بما فى ذلك أصحاب العقول القديمة الذين أسهموا فى إقامة الحزب منذ البداية ، أن يكافحوا بقدر ما يمكنهم الكفاح ليفوزوا بنصيبهم من النفوذ والمكافآت . وإن الانقسام المبكر ، الذى اتخذ ستة أشكال فى خلال قرن من الزمان ، ما يزال قائما حتى اليوم كحقيقة من حقائق الحياة المسلم بها من الحزب . وقد كان النزاع فى عام ١٨٨٠ بين الملتزمين Stalwarts والمولدين (Half Breeds) وفى عام ١٩٠٠ كان النزاع بين النظاميين Regulars والتقدميين ، أما اليوم فإنه يدور بين المحافظين والجمهوريين الحديثين ، وبالرغم من أنه يمكن إرجاع انقسام الجمهوريين جزئيا إلى اختلاف الأقاليم والطبقات والمصالح الاقتصادية ، فإن هذا الانقسام يقوم أساسا على الاختلاف فى المبادئ ، فهو خلاف مذهبى يقوم بين الموافقين على المسئوليات الجديدة التى أنشأها روزفلت وترومان ومثالهم الحاكم ديوى وجريدة نيويورك هيرالد تريبيون ، وبين المعارضين لهذه

المسئوليات ويمثلهم عضو الشيوخ هيكنلوبر وجريدة شيكاغو تريبيون ، ويبدو هـذا الانقسام أيضاً كنزاع بين محافظة مديرى الشركات ومحافظة زعماء المدن الصغيرة .

ولا شك أنه كان من صالح معظم زعماء الحزب حسم الخلاف لا التمادى فيه .

وقد استطاع الرئيس أيزنهاور ، وهو كما يبدو من الجمهوريين الحديثين ، أن يصل بثبات إلى رجال اليمين ، كذلك كان عضو الشيوخ تافت وهو نموذج المحافظين القدامى ، يترك الباب مفتوحاً دائماً لأهل اليسار ، كما أن عضو الشيوخ ديركسن قد تردد عدة مرات بين المعسكرين تبعاً للاتجاه السائد ، وقد حقق نائب الرئيس نيكسون معجزة بحيازته لرضاء الجانبين معا ، ولـكن الجمهوريين فى جميع أنحاء البلاد تناسوا ميولهم ، محاولين بذلك أن يقفوا معا ويتغلبوا على الديمقراطيين ، ومع ذلك فإن أى شخص يرى خطوات الجمهوريين فى الكونجرس وفى مؤتمرات الترشيح ، لابد أن يكشف الاتجاهات المتعارضة التى تفرق بين معظمهم .

وقد ظهر الانقسام الجمهورى الحديث جلياً لأول مرة فى خلال انعقاد مؤتمر فيلادلفيا عام ١٩٤٠ ، وكان وندل ويلـكى هو العامل الذى حول الاتجاهين الغامضين إلى معسكرين يعتز كل منهما برأيه ، وقد ثبت من وجود معسكر هذا المولد الذى تعهد بأن يكون أحسن وأكفأ معسكر وأنظف من فرانكلين روزفلت فى قيادة عجلة التقدم ، ومعسكر روبرت تافت الذى تعهد بأن يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء عامين على الأقل ، أن كلا من المحافظين والتقدميين يعتبرون قوة فى الحزب ، وأن أى وفاق بينهما لا بد أن يكون ضعيفاً ، وأن ذلك ليثبت أيضاً أن الحزب الجمهورى لن يرشح لرئاسة الجمهورية إلا شخصاً ينتمى إلى الجناح التقدمى ، وإلا أصيب بكارثة .

لقد خلق فرانكلين روزفلت الاقتصاد الحديث بين عامى ١٩٣٣ و١٩٤٠ ،

وبذلك أسهم جديا فى إيجاد الانقسام الذى تمثل بعد ذلك فى شخص ويلكى وتافت ، كما أنه هو وترومان قد ابتكرا الدبلوماسية الحديثة فى السنوات ما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٤٧ وبذلك أسهما فى زيادة رقعة هذا الانقسام الذى تمثل فى فاندبرج وبريكر . والجناح التقدمى فى الحزب الجمهورى الذى أيد الضمان الاجتماعى ومؤسسة وادى تنيسى ، يؤيد اليوم سياسة ترومان ، وحلف شمال الأطلنطى ، أما الجناح المحافظ ، الذى أفزعه الضمان الاجتماعى ومؤسسة وادى تنيسى ، فهو يتخوف اليوم من المغامرات التى نخوضها فى الخارج[1] . إن التقدمية التى يدعو إليها الجمهوريون الحديثون تقدمية حذرة ومعتدلة ، وإن الرجعيين من الجمهوريين تعلموا أن يعيشوا فى العالم الجديد . ومع ذلك فلاشك فى وجود ثغرة واسعة بين تفكير وآمال أشخاص مثل كيس من نيوجرسى ، وجافيتز وكوبر ، ومثل جولدووتر وكيبهارت وبريدجز ، وقد تمكنت شخصية أيزنهاور السامية من أن تجعلهم يتعاونون معاً ودياً ، ولكن الانقسام قد يزداد عمقاً ليصبح جرحاً خطيراً ، وسيصبح من أهداف زعماء الحزب الأمناء ويمثلهم كل من أيزنهاور وديركسن أن يحولوا دون حدوث ذلك ، وفى نفس الوقت سيظل الاتجاه قوياً نحو الحد من تدخل الحكومة فى الشئون الداخلية وخفض الضرائب والإقلال من الانغماس فى المشكلات الخارجية ، وسيعمل الحزب على أن يكون محافظاً عاملا ، بالسعى للانتصار على الديمقراطيين فى الانتخابات التالية .

---

(١) إن انقسام الجمهوريين فى شأن السياسة الخارجية يقوم على أساس إقليمى ومذهبى ، كما يبدو من الجدول التالى الذى أورده صمويل لبل :

أصوات الجمهوريين المطالبين بالعزلة

النسبة المئوية للمعارضين من بين المجموع الكلى للجمهوريين

الإقليم	الاختيار للخدمة	الإعارة والتأجير	مشروع مارشال	قوانين المعونة الخارجية ١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الغرب الأوسط	٩٨	٩٧	٤٧	٧٦	٧٠	٦٩	٦٥
الشرق	٧٠	٦٨	٤	٢٤	١٣	١٣	١٩
الباسفيك	٦٠	٨٠	٤	٣٠	١٨	٢٠	١٩
جميع الجمهوريين	٨٩	٨٦	٢٥	٥٣	٤٠	٤٠	٤٠

From Revolts of the Moderates, 98, by permission of the publisher, Harber and Brothers.

ويبدو أن معظم السياسيين الأمريكيين مستعدون لتقبل الوضع الحالى ، وذلك باستثناء جماعات صغيرة من المتطرفين فى كل من الحزبين . فالطريق إلى اليمين فى نظر الجمهوريين المتمردين يمر خلال أحد الأحزاب الصغرى المحافظة التى تنشط عند كل انتخاب وترشح لرئاسة الجمهورية أشخاصاً كالجنرال ماك آرثر أو كولمان أندروز ، والمنفذ إلى اليسار هو الطريق الذى سلكه عضو الشيوخ مورس : التحول إلى الحزب الديمقراطى . أما بالنسبة للديمقراطيين المتمردين فإن لليمين طريقين : حزب حقوق الولايات الجنوبيين ، وأذرع الجمهوريين المفتوحة للترحيب بالشماليين ، ولا يتجه إلى اليسار إلا بقايا الاشتراكية الأمريكية ، وإن حال السياسة المتطرفة فى هذه البلاد لحال مؤسفة ، وعلى المتطرفين أن يحيوا أشقياء مع الديمقراطيين ، أو أن يعيشوا وسط الحطام لاحول لهم ولا قوة ، والواقع أنه لامجال فى سياستنا للأسلوب الثورى .

إن من أسباب قوة الحزبين الرئيسيين الحالية ، التسويات التى أصبح الكونجرس فى ظلها ممثلا للاتجاهات المحافظة فى الحزبين ، ورئاسة الجمهورية ممثلة للاتجاهات التقدمية ، وأسباب هذا الوضع تكمن فى نظمنا وعاداتنا ، وقد تظل سائدة لبعض الوقت فى المستقبل .

وأول هذه الأسباب هو بلا شك ازدواج طريقة الانتخاب المنصوص عليها فى الدستور والتى جرى العمل عليها ، فنحن ننتخب الكونجرس وفقاً لنظام معد ليلائم الولايات الزراعية الصغيرة ، وبالتالى المصالح المحافظة[١] ، وننتخب رئيس الجمهورية وفقاً لنظام يقوم أساساً على استخدام قائمة انتخابية عامة ، وهو يتلاءم مع الولايات الكبيرة الصناعية ، وبالتالى مع المصالح التقدمية . والسبب الثانى هو ما جرت عليه الأحزاب من ضرورة اختيار مرشح تقدمى لرئاسة الجمهورية ،

(١) Gordon E. Baker, Rural versus Urban political Power, (Garden City, 1955), Chap. 5.

وإلا تعرضت لهزيمة ساحقة ، وترك الترشيح للكونجرس فى يد المنظمات الإقليمية والمحلية . والسبب الثالث هو عادات الأمريكيين المستقلة ، فالملايين منهم يميلون إلى اختيار نوع من الأشخاص فى الكونجرس ليمثل مصالحهم الواسعة . أما السبب الرابع فهو ما يمكن تسميته بمقتضيات الرئاسة ، فطبيعة هذا المنصب تفرض على من يشغله أن يهتم وأن يتخذ مواقف إيجابية تجاه العالم ومشكلاته ، ومهما كان عضو الشيوخ تافت مخلصاً وحازماً فى دعوته للعزلة ، فمن الصعب تصور أنه لو فاز بالرئاسة فإن تصرفاته ستختلف كثيراً عن تصرفات أيزنهاور .

أما السبب الأخير فهو لوائح وعادات الكونجرس ، فبفضل نظام الأقدمية وهو وليد العادات ، يقود الكونجرس اليوم أشخاص تكرر انتخابهم من مناطق مضمونة ، والديمقراطيون[1] من هؤلاء الأشخاص يأتون غالباً من الجنوب من ولايات الحدود وإن كان قليل منهم ينتمى إلى ولايات الشمال ، أما الجمهوريون فيأتون غالباً من المدن والولايات الصغيرة ، وفى مجلس الشيوخ الحالى ينتمى رؤساء ثمانية من أهم عشر لجان إلى ولايات الجنوب ، وأياً كان الشيوخ : رسل وروبرتسون وبيرد وإيستلاند فإنهم ليسوا ذوى أفكار تقدمية ، وليس من المحتمل أن يكونوا مرشحين لرئاسة الجمهورية ،وفى آخر مجلس للنواب سيطر عليه الجمهوريون كان رؤساء اللتى عشرة لجنة من اللجان الهامة ينتمون إلى مناطق نفوذ الجمهوريين ككنساس وميتشيجان ونبراسكا وشمال نيويورك وجنوب إيلينوى .

ومهما يكن من أمر النواب تابر وريد ، من نيويورك ، وماونل هوفمان ، آلن وفيلد ، فإنهم لم يكونوا جمهوريين حديثين تماما ، ولا يعتبر الجمهوريون الحديثون ولاالديمقراطيون التحرريون — ومعظمهم يأتى من مناطق حضرية

---

(١) George Goodwin, Jr., The Seniority System in Congress, APSR, LIII (1959), 412. An interesting study of the "legislative parties" is David B. Truman, The Congressional Party (New York, 1959).

تتجاذبها التيارات السياسية مداً وانحساراً — من العوامل الفعالة فى زعامة الكونجرس ، فإن قواعد الكونجرس وعاداته تقف ضدهم .

والواقع أن كل حزب يعتبر فى الحقيقة حزبين : حزباً يسيطر على المؤتمر ويرشح رجالا تقدميين بطبيعتهم أو بمظهرهم لرئاسة الجمهورية ، وحزباً سيطرته مقصورة على المؤتمر منذ سنوات، وما يزال يعمل على ممارسة قيادة محافظة فى الكونجرس.

ولا شك فى وجود روابط متعددة بين الحزب المسيطر مؤقتاً على البيت الأبيض . والحزب الذى يحمل نفس الاسم فى الكونجرس ، والرئيس سواء ، كان ديمقراطياً أو جمهورياً يوافق على تخفيف بعض طلباته إرضاء لحلفائه فى الكونجرس ، وزعماء الحزب فى الكونجرس الذين يشعرون بضغط البيت الأبيض،سيحاولون أن يكتموا ميولهم المحافظة و يجيبوا طلبات الرئيس الحكيمة. ومع ذلك فهناك توتر دائم بين الحزبين الديمقراطيين ، يقابله توتر بين الحزبين الجمهوريين ، وكل منهما هدف للانقسامات التى تحيا أحزابنا فيها منذ أجيال .

إن المسافة بين موقف كل من تافت وأدلاى ستيفنسون من المسائل الداخلية والأمور الخارجية ، هى مقياس صحيح لقياس المسافة بين الحزبين ، وإجابة واعية لمن لا يزال يسأل عن الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين ، وأكرر أن هذا الفرق فى الاتجاهات والميول لا فى المبادئ ، وفى معظم أنحاء هذه البلاد يتخذ هذا الفرق صورة خلاف بين حزب الطبقة العاملة ، الجيل الجديد ، للمدن الصناعية ، ذوى الميول الإصلاحية ، والاتفاقية ، وبين حزب الطبقة المتوسطة ، الريف ، الضواحى ، الجيل القديم ، ذوى الميول نحو إبقاء الحال على ماهى عليه ، والادخار، وبالتمعن فى أفكار الديمقراطيين نجد مشروعات لإقامة ٤٠٫٠٠٠ وحدة سكنية وإرسال ٣٠٠ جرار لغانا (سواء كانت غانا تريد هذه الجرارات أم لا). وبالتمعن فى أفكار الجمهوريين نجد آمالا فى تخفيض الضرائب وفى ميزانية متوازنة .

وما يزال هناك من يصر على أن هذا ليس اختلافاً كافياً ، وكل حزب من

الأحزاب يعتبر اتحادا متسامحاً يضحى فى خلاله بالميول الرئيسية على مذبح وحدة صورية .

وفى كل منهما ، قد يوجد رجال مهمون يبدو أنهم يصوتون فى أغلب الأحايين فى جانب الحزب الآخر بدلا من حزبهم ، ومثالهم عضو الشيوخ لوشى من أوهايو وعضو الشيوخ جافيت من نيويورك ، ولن يشكون أستطيع أن أقول فقط إن هذا هو الوضع الطبيعى فى نظام الحزبين يعمل وفقاً لدستور يوزع السلطات .

ولندع أى ناقد للأحزاب الأمريكية يذهب إلى أى بلد آخر يأخذ بسياسة الحزبين ، وهناك أيضاً سوف يسمع شكاوى من عدم وجود فروق حاسمة بين الأحزاب(١)، وواجب مواطنى كل بلد ، وبخاصة مواطنى الولايات المتحدة ألا يكونوا أبدا واثقين من « الفروق الحقيقية » بين الحزبين ، وألا يكونوا واثقين من أن أصواتهم ستكون ذات تأثير ، وأن يكونوا دائماً متنبهين إلى المرشحين للنشقين ، وأن ينظروا دائماً تحت الرداء الحزبى ليتبينوا حقيقة الرجل الذى يتخفى تحته .

وإذا كان قرائى قد تعلموا من هذا الفصل أن يقوموا بذلك الواجب بسهولة أكثر ، فإن ذلك يرضينى ، أما إذا كانوا ما يزالون يرفضون الاعتراف بوجود فروق بين الديمقراطيين والجمهوريين ، فإنى أجد نفسى مضطراً إلى القول بأنه لا توجد فروق بالنسبة لهم على الأقل(٢).

---

(١) David Bulter, "American Myths about British Parties," Virgina Quarterly Review, XXI (1955), 46.

(٢) وفقاً لدراسة طويلة المدى قام بها مركز روبر بكلية وليامز ، فإن أغلبية كبيرة من الأشخاص البالغين يرون فرقاً واضحاً بين ميول واتجاهات كل من الحزبين ، وقد أجرى الاستفتاء بقصد التحقق من الفكرة الشائعة وهى أن الحزب الديمقراطى هو حزب العمال والفقراء وأن الحزب الجمهورى هو حزب الأعمال والأغنياء ، أما فى مجال السياسة الخارجية فإن الجمهور لا يرى إلا فارقاً ضئيلا بين الحزبين وإن كان يرى فى بعض الأوقات أن الحزب الجمهورى أنجح فى تجنب المعارك المفتوحة .
(Baily, Condition of our National Political Parties, 22).

الفصل الخامس

مستقبل السياسة الأمريكية

قد يرى بعض القراء أن هذا العنوان محل تساؤل ، إذ أن المراد معرفته هو هل للسياسة الأمريكيــة مستقبل ؟ أى ضمان لنــا فى بقاء سياسة التسوية والاعتدال والمساومات والثقــة المتبادلة ، ودبلوماسية الجماعة ، فى وسط هذا العالم المتوحش ، وهذا المجتمع المجنون الذى يبدو أننا سنواجهه ؟ أى حق لنا لنفترض أن مستقبل الحزب الأمريكى سيكون امتداداً طبيعياً لماضيه غير العادى ؟ .

وإنى أجيب على هذا التساؤل بأنه لايوجد ماهو أصوب أو أشد يقيناً من أن نفترض أن للديمقراطية الأمريكية نفسها مستقبلا يكفى على الأقل ليجعلنا نعمل ، ونخطط ونحلم كما كنا دائماً . وإذا كان لديمقراطيتنا مثل هذا المستقبل ، ولا شك أنه لها ، فإن سياستنا أيضاً سوف تستمر فى الازدهار كما ازدهرت فى الماضى ، وقد تصبح أكثر تنظيماً وأكثر استناداً إلى المبادئ ، وقد توجه إلى أهداف تختلف كثيراً عن الأهداف التى عملت لتحقيقها تحت توجيه كل من جيفرسون ولنكولن وويلسون وأيزنهاور وجون بيكلى وثرلو ويد ومارك هانا وجيمس فيرلى ، ولـكنها ستظل مع ذلك محتفظة بالأسلوب الأمريكى ، وسنظل قادرين على الحكم على حالة ديمقراطيتنا من خلال حالة سياستنا .

ويجب أن أكرر ما أعتقده من أن الأحزاب مفيدة وفعالة ، ولا يمكن الاستغناء عنها كأدوات للديمقراطيــة الدستورية . إن دولة كالولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى أو السويد ، قد ترغب فى استبــدال نظام حزبى بنظام آخر ، ولـكنها لا يمكن أن ترغب أو أن تختار المضى فى طريقها بلا نظام حزبى على الإطلاق ، فى نفس الوقت الذى ترغب فيه أن تظل ديمقراطية دستورية ، فجوهر الديمقراطية هو السـياسة ، وسياسة بلا أحزاب فى مجتمع واسع متنافر ليست فى الحقيقة بسياسة على الإطلاق .

وما دام للسياسة الأمريكية مستقبل ، فيجب أن نبذل ما فى وسعنا لننظر

خلال ذلك المستقبل ونرى ما يعده لنا . وإنى أنوى أن أفعل ذلك عن طريق التنبؤ ووصف العلاج .

فأتكلم أولا عن المحتمل حدوثه على مسرح السياسة الأمريكية فى الجيل القادم ، أى بين اليوم وعام ١٩٨٤ ،وثانياً عما يجب أن يحدث ، وستكون تنبؤاتى ، تنبؤات مؤرخ سياسى يسعى لأن يلقى بالاتجاهات الحاضرة فى مستقبل وضحت معالمه فعلا ، أما وصفى للعلاج فسيكون وصف عالم سياسى يرى من الحكمة فى النظام الحزبى الأمريكى أكثر مما يراه كثيرون من زملائه المواطنين . وليس لديه الاستعداد لكى يحبذ حصول تغيرات فجائية فى الأساليب التقليدية لإنجاز الأعمال العامة . وإنى أعتقد أنه يجب على أن أنبه قرائى — كما لو كانوا لم يدركوا بأنفسهم — إلى أن هذا الفصل من الكتاب من عمل شخص يكن تقديراً وإعجاباً بالنظام السياسى الأمريكى .

وقبل أن ننظر أمامنا إلى سياسة عام ١٩٨٤ ، يجب أن نلاحظ سياسة المستقبل القريب ، وهى التى ينتهجها سنوياً حزبانا العظيمان ، فما يهمهما ليس هو الجيل القادم بل الانتخاب القادم . وقد يكون التركيز على المستقبل القريب غير صائب ، ولكنه الطريق إلى السياسة العملية ، وهى السياسة التى نمارسها فى هذه البلاد ، والتى تتلخص فى تكوين أغلبية انتخابيــة بدلا من وحدة مذهبية ، وفى كسب السلطان بدلا من استخدامه .

إن أحزابنا تهتم بجميع الانتخابات التى يتحتم عليها خوضها ، ولكن ما يجعلها تنشط فى الواقع هى الانتخابات التى يحل موعدها كل أربع سنوات . وقد توقع هاملتون أن يأتى يوم تذوب فيه كل مشكلات الولايات فى مشكلة واحدة هى : من يكون الرئيس القادم ؟ ولقد أتى ذلك الزمن ، وهو زمن لا نهاية له ؛ فالانتخاب القادم للرئيس يبدأ فى اليوم الذى ينتهى فيه الانتخاب السابق ، وذلك يعنى أن للمستقبل ماثل دائماً أمام أحزابنا .

وانتخابات الرئاسة التى توقظ الأحزاب من التفكير السلبى إلى العمل الحازم ، تجعل منها أيضاً أحزاباً قومية ، بقدر مايسمح به نظامنا الاتحادى . وأهمية الرئاسة بالنسبة لأحزابنا لايمكن تقديرها ، وقدقارب آرثر ما كاهون الحقيقة عندما لاحظ أنه يمكن وصف الأحزاب الكبرى بأنها محالفات ضعيفة بقصد كسب السلطة متمثلة فى رئاسة الجمهورية(١).

إن الهدف من وجود أحزاب أمريكية على مستوى الأمة ، وإن العامل الذى ينشئ اتحاداً من خمسين دوقية كبرى ، ومن مئات المقاطعات الصغيرة ، هو انتخاب رئيس الجمهورية . ويبرز الحزب القومى فجأة إلى الحياة عند انعقاد مؤتمر الترشيح ، ويبدو خلال الشهور الثلاث أو الأربع التالية كمنظمة أقيمت لتعمل بنشاط فى أنحاء البلاد ، وعندما تنتهى الانتخابات يعود فيتجزأ إلى مئات من الأجزاء المستقلة ، التى يخوض كل جزء منها انتخاباته المحلية دون اهتمام كبير بالأجزاء الأخرى ، وتنتظر اليوم الذى يجذبها فيه مغناطيس الرئاسة الضخم ، لتنظم فى جيش ، إن لم يتصف بالطاعة العمياء ، فهو على الأقل يسير فى نفس الاتجاه .

إن المستقبل المباشر لكل حزب يبدو إذن فى صورة مشكلة إيجاد الرجل الذى يستطيع أن يضع البيت الأبيض تحت رايته، ولننظر إلى الوسائل التى ينتهجها كل من الديمقراطيين والجمهوريين لحل هذه المشكلة ، لأن ذلك يمكننا من معرفة الكثير من صفاتهما المشتركة ، وأساليبهما الخاصة . وإنى لأفترض فى قرائى العلم ببعض نظم وإجراءات الحملات الانتخابية الرئاسية: كيف تسير خطوة أثر خطوة، من مرحلة الحملات الانتخابية داخل الأحزاب ، وانعقاد مؤتمرات الولايات واجتماع اللجان ، والمؤتمرات القومية ، والحملة الانتخابية ، والاستفتاء ، واجتماع مندوبى الناخبين وهكذا إلى آخر إجراء وهو إحصاء الأصوات وإعلان الفائز . وما يهمنى بيانه هو القواعد التى تحكم نشاط كل حزب فى سبيل المجد ، والتى

---

(١) Encyclopedia of the Social Sciences, XI, 596.

تؤدى إلى اختيار نموذج معين من الرجال كمرشح لرئاسة الجمهورية ، واستبعاد كثير من النماذج الأخرى .

ويجب أن نحاط علماً بالاختبارات التى يجب أن يخوضها الأشخاص الذين يزكون أنفسهم ، أو تزكيهم الأحزاب للترشيح . فليسوا جميعاً مؤدبين وعقلاء ، بل إن الكثيرين تفوح منهم رائحة الحقد والسوقية ، وهذه الاختبارات هى القوانين غير المكتوبة التى تحدد الصلاحية للرئاسة ، وهى أحسن إجابات لهذه الأسئلة الصعبة : أى نوع من الرجال يمكن ترشيحه ليكون رئيساً للولايات المتحدة ؟ وأى نوع لا أمل له فى أن يرشح ؟ ونحن لا نتناول هنا الصفات التى يجب توفرها فى الشخص أو التى يجب تنميتها فيه حتى يكون رئيسا كفئا ، وإنما نتناول السجايا والمميزات التى يجب أن يتصف بها الشخص قبل أن يكون له الحق فى أن يفكر فى رئاسة الجمهورية . وكثير من هذه السجايا لا يمكن تنميته . كما نهتم أيضاً بالصفات الدينية والطبيعية والاجتماعية ، والعنصرية والجغرافية ، التى تجعل من الشخص غير أهل لهذا الترشيح ، مهما كان موهوباً ولامعاً .

ولأجيب على الأسئلة فى صورة قد لا تبدو علمية ، ولكنها مليئة بالحقيقة . وإذا كانت قراءاتى فى التاريخ الأمريكى ، وكان فهمى للقيم الأمريكية صحيحاً كله ، فإننا نستطيع القول بأن الشخص الذى يطمح فى رئاسة الجمهورية :

أولا : يجب أن يكون — وفقاً للدستور — بالغاً من العمر على الأقل خمسة وثلاثين عاماً مواطناً بالميلاد ، ومقيماً فى الولايات المتحدة لمدة أربع عشرة سنة .

ثانياً : يجب أن يكون — وفقاً للقانون غير المكتوب — أبيض ، ذكراً ومسيحياً

ثالثاً : يجب أن يكون عمره فى الغالب أقل من خمسة وستين عاماً ، وفى صحة جيدة وأن يرجع أصله إلى شمال أو غرب أوربا .

رابعاً : يجب أن يكون — وفقاً لما جرى عليه العمل — بالغاً من العمر أكثر من خمسة وأربعين عاماً ، ومن ولاية أكبر من كنتكى ، وأن يكون رجل

عائلة ، من أصل إنجليزى ، محارباً قديماً ، بروتستانتيا ، دارساً للقانون ، من مدينة صغيرة ، رجل مجتمع ، عصاميا (وخاصة إذا كان جمهوريا) .

خامسا : يبدو أنه لا يهم أن يكون متخرجاً فى كلية ، من صغار رجال الأعمال ، حاكماً لولاية ، عضواً فى الكونجرس ، وزيراً ، أو مرشحاً مهزوماً فى انتخابات سابقة للرئاسة بشرط أن يظل بعد هزيمته متخذاً سمت الحار بين السعداء .

سادسا : يجب — وفقاً لما جرى عليه العمل — ألا يكون من ولاية أصغر من كنتكى وألا يكون مطلقاً أو عزباً ، أو كاثوليكياً ، أو كاثوليكياً سابقاً ، أو رئيساً لشركة أو مرشحاً هزم مرتين فى انتخابات الرئاسة ، أو جنديا محترفاً ، أو سياسياً محترفاً ، أو ثريا ثراء فاحشاً .

سابعا : وهو لايمكن بحسب الغالب أن يكون من الجنوب[1] ، أو من أصل بولندى أو إيطالى أو سلافى ، أو موظفا اتحاديا ، أو قسيسا .

ثامنـا : وهو لايمكن أن يكون بحسب القانون غير المكتوب — زنجيا ، أو يهوديا أو امرأة أو ملحداً .

تاسعا : ووفقا للدستور ، لايمكن أن يكون رئيساً سابقاً ، قضى فى الخدمة فترة ونصفا ، ولا أن يكون عمره أقل من خمسة وثلاثين عاماً ، أو أن يكون مواطناً بالتجنس أو منفيا .

ويمكن إبداء عدة ملاحظات على هذه القائمة :

فأولا : قد تعمدت إغفال عدد من الصفات غير المحسوسة : كالسمعة والمظهر والفصاحة والذكاء والاعتدال فى وجهات النظر والذوق، والرغبة فى العمل

---

(١) لعدة أسباب لست واثقاً من أن تكساس تعتبر ولاية جنوبية أو غربية ، ولكننى أظن أنها ما تزال ولاية جنوبية بحيث لا يمكن من الناحية العملية ترشيح أحد أبنائها ، وقد أكون مخطئاً فى ظنى هذا .

الشاق والخدمة بإخلاص ، وهى عوامل ذات أهميــة قصوى فى تحويل الشخص الصالح إلى مناضل خطير من أجل الترشيح ، وما حاولت إدراجه فى القائمة هو الصفات البدهية ، والعيوب التى تمنع من الترشيح ، مما يجعل عدد الصالحين لا يتجاوز مائة من الأمريكيين .

ثانيا : فإنه يمكن التغاضى عن أية قاعدة من القواعد المنصوص عليها فى الطائفتين الرابعة والسادسة لصالح شخص لامع تثقل كثيراً كفة حسناته الأخرى ، وقد كان وندل ويلــكى رئيسا لشركة ، وكان أدلاى ستيفنسون مطلقا ، وقد هزم وليم جانتنج برايان فى الانتخابات مرتين ، وكان آل سميث كاثوليــكيا ، ومع ذلك فقد رشحهم للرئاسة سياسيون دهاة كانوا يتوقعون فوزهم ، ويجب أن نذكر أن واحداً منهم لم يفز، ونستطيع أن نقول إن كلا منهم قد فقد عدداً ضخما من الأصوات بسبب عيبه الخاص .

ثالثا : فإن القواعد لا تطبق بدقة صارمة بالنسبة للمرشحين لمنصب نائب الرئيس ، وقد أثبت ترشيح الديمقراطيين لجون سباركمان من ألاباما فى عام ١٩٥٢ لهذا المنصب أنهم مستعدون لإعطاء المركز الثانى لشخص يرونه غير صالح للمركز الأول ، وكذلك الحال بالنسبة للجمهوريين الذين رشحوا ريتشارد نيكسون لمنصب نائب الرئيس ، فى حين أنهم ما كانوا ليرشحونه لمنصب الرئيس عام ١٩٥٢ ، وقد يأتى يوم يرشح فيه أحد الأحزاب امرأة لهذا المركز الثانى .

ولا أستطيع أن أضمن قابلية أى بند من بنود هذه القائمة ، وخاصة الواردة ضمن الطوائف الوسطى ، للبقاء لأكثر من ربع قرن قادم . فبالرغم من أن أذواقنا وآمالنا المشتركة ثابتة إلى حد المعتد ، فإن عدداً قليلا منها على الأقل قابل للتغيير ، كما تغير فى الماضى تحت ضغط التقدم الاجتماعى والإصلاح . وإذا كان الأشخاص الذين يرجع أصلهم إلى إيطاليــا أو بولندا غير صالحين اليوم للترشيح ،

قد يصبحون صالحين عام ٢٠٠٠ . وقد كان الكاثوليك غير صالحين عام ١٩٠٠ ، ولكن صلاحيتهم تزداد مع كل إحصاء للعقائد فى الولايات المتحدة . ولقد وصلنا إلى حد قد يضر فيه الحزب وبخاصة الحزب الديمقراطى — بنفسه إذا رفض ترشيح شخص كاثوليكى ذى زعامة شعبية ، وكان بالتالى صالحاً للغاية ، ضرراً أشد مما لو تحدى الحزب تحريماً قديماً يفقد قوته الآن تدريجياً ، ومع ذلك فإذا تساوى شخصان فى سجاياهما ، فإن كفة البروتستانتى ترجح كفة الكاثوليكى فى الترشيح وفى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية .

ولم تتضمن تلك القائمة شيئاً عن الأعمال والخبرة والسمعة القومية ، وإنى أتردد فى القول بأن هذه أيضاً من الاختبارات التى يجب على كل مرشح أن يخوضها . ولقد مضت إلى الأبد أيام وليام هـ . هاريسون ، ووارين ج . هاردنج وربما أيام وندل ويلكى . لقد تلقى الناخبون دروساً قيمة فى التاريخ وفى السياسة خلال الجيل الماضى ، وتعلموا أن يطالبوا بأشخاص كبار ليشغلوا أكبر المناصب لديهم ، وأن يمكنوا من الاختيار بين مرشحين ذوى مواهب وخبرة ، ولم يعد يصلح للترشيح الأشخاص الضعفاء ، التوافه ، أو الأشخاص الذين يتعهدون فقط بأن يتحلوا بالرقة والحلم ، وستنحصر الرئاسة من الآن فصاعداً فى الأشخاص الأقوياء المجربين ، أو على الأقل الذين يظهرون بمظهر القوة والتجربة (ومن الممكن دائماً أن نخدع فى ذلك) ونوع التجارب التى نطلبها فى مرشحينا هو الذى يجعلهم أنداداً لخروشوف ونهرو ودى جول ، وتزداد أهمية الرئاسة يوماً بعد يوم كسلاح جبار نستعمله فى الصراع بين الأمم من أجل القوة ، ولذلك تقل أهمية الاعتبارات الحزبية فى انتخابات الرئيس عنها فى انتخاب أى موظف كبير آخر ، أو فى انتخاب المجالس التشريعية فى حكوماتنا القومية ، أو المحلية .

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات العامة التى تنطبق تقريباً بنفس الدرجة على كلا الحزبين ، فهناك اعتبارات أخرى من طبيعة خاصة لا تنطبق إلا بالنسبة

لحزب واحد . فلكل حزب مشكلاته الخاصة فى بحثه عن مرشح يفوز فى الانتخابات ، ومشكلة الديمقراطيين تنبع من كونهم حزب الأغلبية فى البلاد ، ومشكلة الجمهوريين تنبع من كونهم حزب الأقلية ، وتزداد مشكلة كل حزب نتيجة لاستقلال وعدم استقرار قسم كبير من الناخبين الأمريكيين . وقد سبق أن قلت بأنه إذا تساوت الأمور فى الجانبين ، فإن الديمقراطيين لابد أن يفوزوا فى كل انتخاب قومى، ولكن الأمور أبعد عن التساوى فى انتخابات الكونجرس عنها فى انتخابات الرئاسة ، وإن الصفات الشخصية والمشكلات تهم فى انتخابات الرئاسة ، أكثر مما تهم العادات السياسية والولاء .

إن مشكلة الحزب الديمقراطى هى تجنيد أغلبيته ، أى اختيار شخص كمرشح للسياسة يستطيع أن يقود ناخبى الحزب كالقطعان إلى مراكز الاقتراع ، وإذا كان من المهم إيجاد شخص يستطيع أن يحوز قبول الرجل غير المنحاز ، والمنشقين فى الحزب الجمهورى ، فإنه يبدو أكثر أهمية إيجاد شخص يستطيع أن يوفق بين الفرق المتناحرة داخل هذا الحزب ، شخص يرضى به أيرلندو بوسطن ، ويهود بروكلين والأساتذة وأصحاب المهن الحرة ، والزراع وعمال المصانع البيض فى جورجيا ، والزنوج فى هارلم ، وهذا عمل ليس من السهل إنجازه ، وخاصة اليوم ، ومشكلة الحقوق المدنية مثارة علناً . وللديمقراطيين تاريخ طويل فى دبلوماسية الجماعة الناجحة ، ومن المتوقع أن يرشح الديمقراطيون فى مؤتمراتهم القادمة أشخاصاً مجربين ، جذابين ، وصالحين ، تتوفر فيهم المستويات الثلاث اللازمة لطبيعة ومركز الحزب :

فأولا : يجب أن يكون المرشح ابناً مخلصاً للحزب ، ومحارباً ملأت صدره الأوسمة وأثخنت جسده الجراح . ويبدو أن الديمقراطيين وهم أكثر إفراطاً من الجمهوريين فى إخلاصهم ، أقل اهتماماً بالجرى وراء القواد العسكريين ، والمتحولين حديثاً .

ثانيا : يجب ألا يكون معاديًا عداء صريحًا لأحد العوامل الرئيسية المكونة للاتحاد المظيم ، ويجب قبل أن يظهر آماله فى الرئاسة أن يثبت أنه يقدر آلام الزنوج ، وحقوق الولايات ، وزعماء الاتحادات العمالية ، وللمهاجرين وصغار الزراع .

وثالثا : يجب ألا يكون ممتزجا للغاية مع أحد هذه العوامل ، فكما لا يصح أن يكون جنوبيا ، وإلا لوح أحرار الشمال له بأقمصتهم الدامية ، لا يصح أيضا أن يكون من أحد رجال أجهزة المدينة ، حتى لا يذكر الجنوب بآل سميث ، وكما لا يصح أن يكون من أصل بولندى ، أو إيطالى ، أو أن يكون يهوديا أو زنجيا ، أو مؤمنا بضرورة سيادة العنصر الأبيض ، أو موظفا فى اتحادات العمال ، أو محترفا الدفاع عن الحريات المدنية ، فلا يصح أن يكون من الروم الكاثوليك أو من المثقفين .

وإذا انتقلت إلى الحالات الواقعية لوجدنا أن الديمقراطيين يحترمون قوانين الحزب غير المكتوبة ، التى كانت حتى عام ١٩٣٦ مستندة إلى أساس مكتوب هو قاعدة الثلثين المشهورة . وقد كان اختيار كل مرشح نتيجة لممارسة دبلوماسية الجماعة ، وإن كان اختيار آل سميث عام ١٩٢٨ قد جاء مخالفا لقوانين الحزب الديمقراطى غير المكتوبة ، وقد دفع الحزب ثمنا له وهو فقد خمس ولايات فى الجنوب . وأعتقد أن ترشيح شخص آخر كعضو الشيوخ جلاس من فرجينيا كان يؤدى إلى كارثة أفظع .

وقد عاد الحزب إلى طريقة التسوية القديمة فى اختيار روزفلت ، وفى اختيار هارى ترومان عام ١٩٤٤ لمنصب نائب الرئيس ، وقد مس اختيار ترومان عام ١٩٤٨ ، بالقوانين غير المكتوبة ، ولكن اختيار أدلاى ستيفنسون بعد ذلك بأربع سنوات خفف من هذا المساس إلى حد كبير . وإذا شك أحد فى قيمة هذه القوانين فليحاول أن يعلل بأية وسيلة اختيار مؤتمر الحزب عام ١٩٥٢

لهذا الرجل الزاهد ، فهو ليس جنوبيا ، ومع ذلك فهو مرتبط بالجنوب ، بروابط وثيقة وأصدقاء مخلصين ، وهو ليس من العمال الأحرار ، ومع ذلك فهو يؤيد اتحادات العمال ، وهو ليس بربيب للسياسة الحضرية ولكنه يستطيع أن يشق طريقه حول شيكاغو ، وليس كاثوليكيا ولكنه ليس أيضا بروتستانتيا متعصبا ، وليس يهوديا أو أستاذاً أو صاحب مهنة حرة ، أو مهاجراً من الجيل الثانى ، ولكنه رجل يعتبر هؤلاء الأشخاص من أقرب زملائه ، رجل لم يشتهر بمهنة معينة ، ذو نشأة أرستقراطية ، ولو جاء ستيفنسون من ميزورى ؛ وخدم عدة سنوات كعضو فى مجلس الشيوخ ، أو وزير للدفاع ، ولم يكن مطلقا لكان المرشح المثالى للحزب الديمقراطى الحديث .

ولكن الصعوبة جاءت من أنه رشح ضد المرشح المثالى للحزب الجمهورى ، وفى وقت لم تكن فيه الأمور الأخرى متساوية بسبب الشيوعية والفساد وأزمة كوريا . أما مشكلة الجمهوريين فهى اختيار مرشح يستطيع أن يحضر ناخبى الحزب إلى مراكز الاقتراع ، وأن يجذب عدة ملايين ممن يصوتون عادة لصالح الديمقراطيين أو لا يصوتون إطلاقا . وشخص كأيزنهاور كان معداً فى السماء لمثل هذه المهنة . ولاشك فى وجود شىء غير حقيقى بالنسبة لهمجية الصراع بين أيزنهاور وقوى تافت فى مؤتمر شيكاغو ، ولو كان الشيخ تافت ديمقراطياً صالحاً كما كان جمهورياً ، لرشح لرئاسة الجمهورية مرتين على الأقل فى حياته ، ولكن للأسف ، فقد كان جمهورياً صالحاً للغاية ، وقد هزم مرتين لأن حزبه كان مدفوعاً بمنطق الأقلية إلى البحث عن مرشح يجذب أصوات المستقلين ، وما دامت تيارات السياسة تدور كما تدور اليوم ، فإن الجمهوريين يختارون الانتحار إذا اختاروا شخصا من المحافظين القدامى . وقد فاق ريتشارد نيكسون ـ بتاريخه الحافل بالنجاح المذهل ـ الجميع فى إقناع أصحاب المهن الحرة ، وناخبى حزبه بأنه من الأقوياء Stalwarts ، وأكثر من ذلك بأنه يستطيع جمع شمل الحزب، وجذب عدة ملايين من المستقلين والديمقراطيين . وما تزال المقتضيات التى دعت الجمهوريين

منذ عام ١٩٣٦ إلى اختيار أشخاص موالين Half-Breeds كويلكى ، وديوى وأيزنهاور ، قوية ، وقد يتوقع أن يكون نلسون روكفلر أقوى المنافسين ، ولـكن نيكسون سحق معارضة ترشيحه ، ليس فقط بخدماته الخيالية لأيزنهاور ، وخدماته للحزب ، بل بإقناع الجمهوريين الحديثين بأنه مؤمن بالمبادئ الدولية والتحررية كروكفلر تماماً . ولما كان قد استطاع أن يقنع محافظى الجمهوريين بأنه الوارث الشرعى لروبرت تافت ، فلا شك أنه قد قام بعمل سياسى رائع .

ولأ ختم هذا الحديث عن المستقبل المباشر بالثناء على أكثر عملياتنا القومية إثارة وهى انتخاب رئيس الولايات المتحدة ، فهذا الانتخاب حتماً حدث رائع ، حدث يمزج بين الدراما الرفيعة والـكوميديا الدنيا ، بين الهدف العظيم والسياسة الرخيصة ، بين إقناع الجماهير والخيار الفردى ، كل ذلك فى تجربة أمريكية بحتة فى طبيعتها ، وديمقراطية حقة فى روحها ، وهى عملية تدوم طويلا ، وتكلف كثيراً ، وتجعل من العقلاء حمقى ، وتلقى بسياستنا بين براثن رجال الدعاية والإعلان ، ومع ذلك فهى تقوم بالعمل الضرورى بالطريقة التى يريدها معظم الأمريكيين أن تتم عليها ، وفى قيامها بهـذا العمل تجعلنا أكثر اتحاداً منا فى أى وقت آخر ، وبدون هذه العملية لا يختلف نظامنا السياسى كثيراً ، ونجد صعوبة أكبر فى مواجهة تحدى الأمم الأخرى لنا . وإنى لأتفق مع الأستاذ بنكلى فى تسائله : « بأى طريق آخر يستطيع الناخبون أن يكونوا على علم تام بمجرد وجود دولتنا القومية[1] ؟ » ومع والت ويتمان الذى كتب فى الـ Democratic Vistus : « إنى لا أعرف أمراً أعظم ، وأحسن إعمالا ، وأصدق دلالة على المـاضى من انتخابات أمريكية جيدة ، وإن الشعب الأمريكى على حق فى اعتقاده بأن أقدس عمل عليه أن يقوم به ، وأمتع مسرحية يستطيع أن يتمتع بمشاهدتهـا هى انتخاب رئيس الجمهورية كل أربع سنوات ، وهو الوقت الذى يدرك فيه الأمريكيون الدور الـكبير الذى تلعبه الأحزاب فى إعمال نظام الانتخاب ، الذى عمل فعلا كأحسن ما يمكن خلال الثلاثين عاماً الماضية » .

---

(١) W.E. Binkley, The man in the White House (Baltimore, 1958), 47.

وإذا عدنا إلى استعراض مستقبل أبعد ، لوجدنا أنه من السهل التنبؤ بأن السياسة الأمريكية عام ١٩٨٤ ستشبه إلى حد كبير السياسة الأمريكية فى عام ١٩٦٠ ، وإذا كانت أحزابنا معدة لتخدم أغراض هذا الشعب وفقاً لنصوص هذا الدستور فإنه لن تكون هناك تغييرات جذرية فى نظامنا السياسى ، إلا إذا سبق ذلك تغييرات جذرية فى خلقنا القومى وفى شكل حكومتنا .

ولا يلوح فى الأفق شىء من هذه التغييرات . حقا إنه من المستحب ومن المريح أن يقال إننا نعيش فى عصر انتقالى ، أو حتى فى ثورة ، ولكن متى لم يعش الأمريكيون فى مثل هذا العصر ؟ وإذا كان الاقتصاد الضخم والتقدم الاجتماعى الذى تحقق فى الخمسين عاما الماضية لم يحدث سوى تغييرات قليلة فى نظامنا السياسى ، فكيف يمكننا أن نتوقع أن تأتى خطوات الجيل القادم بتغييرات أكثر ؟ ومهما كانت جدة الاتجاهات التى فى طريقها لأن تؤثر على قيمنا ، وأهدافنا ، فإنها ليست قوية لدرجة أن تعدل من نظرتنا القديمة إلى السياسة ، أو أن توسع أو تقصر من مدى آمالنا فى الحكومة ، ومهما كانت تحركاتنا ، أى سواء كانت أفقيه من مكان إلى مكان ، أو رأسية من طبقة إلى أخرى ، فمن الصعب علينا أن نتحرك أبعد أو أسرع مما تحركناه فعلا فى هذا القرن . وأيا كانت للمسائل الجديدة التى تتدخل فيها حكوماتنا القومية أو المحلية ، فليس من شأنها أن تضيف تجارب جديدة إلى فكرنا السياسى .

وبالرغم من أنه قد يتوسع فى تفسير بعض نصوص الدستور ، وقد تحرف نصوص أخرى ، فإن مبادئه الأساسية وهى فصل السلطات ، والنظام الاتحادى ، ونظم إنتخاب الكونجرس ورئيس الجمهورية ، واستقلال الكونجرس ، ستظل محتفظة بشكلها الحالى وستظل تمارس نفوذها الحاضر على تقاليدنا السياسية . ولنا كل الحق فى أن نتوقع دوام نظام الحزبين ، وأن الأحزاب نفسها ستظهر بالصفات التى تسبغها عليها تجارب الزمن ، وبقدر ما يمكن لعينى الضعيفتين أن تريا ، فإن الأحزاب ستبدو كأحزاب اليوم : مفككة ، مرنة ، غير مركزة ،

غير منظمة ، موجهة إلى تحقيق مصالحها ، ومحاطة بعدد كبير من الجماعات النفعية ، وستظل كما كانت دائماً ترنو بشوق إلى حكم الأغلبية وفقا لديمقراطية شاملة .

ولأواجه الآن فى تنبؤاتى الجانب الآخر من المشكلة برسم مستقبل حالك للأحزاب الثالثة ، حقا إنه تتوفر فى هذه البلاد اليوم المواد الجوهرية اللازمة لتكوين ثلاثة أحزاب هامة : من أموال ، إلى زعماء، إلى مؤيدين ، ولووجدت هذه الأحزاب فى ظل نظام آخر غير نظامنا لأمكنها أن تنفذ من خلال الاحتكار الديمقراطى الجمهورى وأن توجد لنفسها مكانا دائماً بجانب هذين الحزبين ، ولكن فى ظل نظامنا فلا يوجد سبب معقول يجعلنا نتوقع أن يحرز حزب من هذه الأحزاب فوزاً محترما فى انتخابين متتاليين ، فلو أحرز حزب ثالث جديد مثل هذا الفوز ، لتحرك أقرب حزب رئيسى له ، وابتلعه(١).

وإنى أتحدث بالطبع عن :—

١ — الجنوب الأبيض ، الذى قد يمسك بميزان السلطان السياسى فى الولايات المتحدة لجيل قادم أو أكثر .

٢ — اليساريين غير الشيوعيين (المتركزين فى كونجرس المنظمات الصناعية) C.I.O. وهو اتجاه من اتجاهات الاتحاد الغامض القائم بين هذا الكونجرس وبين الاتحاد الأمريكى للعمل A.F.L. ، الذى يبرز من وقت لآخر ليهدد بنشوء حزب أحرار عمالى ويعود إلى حالته الطبيعية ليكون نصف سيد ، ونصف عبد فى الحزب الديمقراطى .

٣ — محافظى اليمين المتزمتين ، الذين هم على استعداد للذهاب وراء دوجلاس ماك آرثر إلى نهاية الأرض عند أول إشارة منه .

---

(١) ويحدث ذلك حتى عند مجرد التهديد بالفوز ، وإن نجاح الحركة المتجه إلى اليسار فى الحزب الديمقراطى عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٨ لتثبط من عزيمة كل من يأمل فى نشوء حزب ثالث متطرف .

والاتجاهات المتقدمة تظفر فى معظم الدول الأخرى بتأييد الملايين ، وتكون الأحزاب منذ أمد بعيد ، ولكنها فى بلادنا مقدر لها الفشل ، وهو ما يسعد له معظمنا ، ولكن لن يبقى كل مظهر من مظاهر سياستنا فى الربع قرن القادم تماما كما هو الآن ، فكثير من الاتجاهات المرئية بالفعل فى الوقت الحاضر ستتابع سيرها ، والتحول من السياسة الإقليمية إلى السياسة القومية ما يزال فى الطريق . وإن الجماعات المتعصبة فى الأحزاب لتتضاءل تدريجيا ، ولمن يدرى كم من الأماكن المقدسة ستتداعى تحت ضغط هذا الاتجاه ، بعد أن انتخبت فرمونت ديمقراطيا ليمثلها فى الكونجرس ، وقد ساعد نشاط الجماعات النفعية على تقوية هذا الاتجاه ، وفى ذلك تقول لجنة الأحزاب السياسية التابعة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية : « إن نمو الجماعات النفعية الحديثة يؤثر تأثيراً مباشراً على التوزيع الداخلى للسلطة فى الأحزاب ، فهى تعمل ضد المصالح المحلية وتوازن بينها ، والواقع أن ازدهار الجماعات النفعية كان أحد العوامل التى أدت إلى نشأة الموضوعات القومية ، لأن هذه الجماعات تعمل على تنظيم وتوضيح أهدافها بالنسبة إلى الأمة كلها(١) .

كذلك فلن يتم قريباً تحول ملايين الأمريكيين من سياسة الانحياز القوى إلى سياسة الاستقلال الصلب ، وقد يكون حقا — كما تنبأ بعض المراقبين — من أننا على استعداد لقبول زيادة أو نقص فى التقسيم الدائم للسلطة على مستوى الأمة ، بأن يسيطر أحد الأحزاب على البيت الأبيض ، فى حين يسيطر الحزب الآخر على أحد مجلسى الكونجرس على الأقل . ومن المؤكد أيضا أن المحترفين فى كلا الحزبين يجب أن يعدوا أنفسهم لمواجهة هيئة ناخبين قلقة غير مستقرة ، وبالتالى أن يهتموا فى المعارك الانتخابية بأساليب « التحول » بدلا من أسلوب التنشيط والتقوية(٢) .

(١) APSR Report, 20 ; Paul T. David, "The Changing Party Pattern," Antioch Review, XVI (1956), 333, 343-346.

(٢) Lazarsfeld et al., The People's Choice.

وقد تزداد السيطرة على أغلبية الأصوات فى المستقبل بحيث يصبح ذلك هو الوضع الطبيعى للانتخابات ، وفى نفس الوقت سيضعف أثر الطبقات على السلوك السياسى ، وخاصة أن نفوذ العنصر والدين يخبو بانتظام شيئا فشيئا . وكما كتبت فى الفصل الثالث فإن الصراع الطبقى بعيد عن السياسة الأمريكية ، ولكن ذلك لا يعنى أن الإدراك الطبقى عامل مهمل ، فإنه يجب أن يصبح عاملا أكثر أهمية كلما تنبه الأمريكيون إلى مزايا وضعهم القانونى[1] .

ومع ذلك فليست هذه الاتجاهات قوية بدرجة كافية لتغيير الصفات الأساسية للسياسة الأمريكية ، والجزء الوحيد الهام الذى أجد صعوبة فى توقعه هو العلاقة الحالية بين الديمقراطيين والجمهوريين ، ولست أتناول هنا الخلاف الذى سيقوم فى انتخاب معين ، بل العادات السياسية وأوجه تفضيل الشعب الأمريكى فى المدى الطويل ، وقد كانت هذه العادات وهذا التفضيل فى صالح الديمقراطيين منذ بداية العهد الجديد New Deal ، وقد كانت الأمور متعادلة فى انتخابات الكونجرس ، عام ١٩٥٨ ، بقدر ما يمكن أن تكون فى نظامنا ، وأعنى بذلك أن كلا الحزبين قد أزال كل قيمة للموضوعات وللأشخاص الذين تناولتهم هذه الانتخابات ، بحيث لم يترك لكل حزب إلا حصته الطبيعية من الأصوات ، وقد حصل الديمقراطيون فى انتخابات مجلس النواب على ٢٥٫٦٤٢٫١٠٤ صوتا فى مقابل ١٩٫٧٦٣٫٧٧٣ حصل عليها الجمهوريون ، وفى خارج الجنوب كانت النتيجة ٢٢٫٨١٦٫٠٦٠ فى مقابل ١٩٫١٦٦٫٩٦٠ ، وقد لا تكون هذه النتيجة مقياسا دقيقا لسيطرة الديمقراطيين ، ولكنها أصح نتيجة يمكن الحصول عليها ، والسؤال هو ما إذا كانت سيطرة الديمقراطيين ستستمر فى المستقبل .

وقد تمت عدة عوامل فى نظامنا السياسى أدت إلى اعتقاد الجمهوريين

---

(١) S.P. Huntington, "A Revised Theory of American Party Politics," APSR, XLVI (1950), 669, 675-677.

بأنهم سيستعيدون أغلبيتهم القديمة فى خلال عشر السنوات القادمة ، ومن هذه العوامل :

١ — الزيادة المستمرة فى الدخل ، التعليم ، متوسط الأعمار ، تناسب عدد النساء مع الرجال[١] ، وهى كلها قوى من شأنها أن تدفع الناخبين برفق فى اتجاه النزعة المحافظة عند الجمهوريين .

٢ — نمو الضواحى .

٣ — الصورة الضخمة لدوايت أيزنهاور باعتباره رجل السلام ، التى قد تغطى صورة فرانكلين روزفلت باعتباره رجل الشعب .

٤ — العادة النامية لدى الكثيرين من الجنوبيين فى التصويت لصالح الجمهوريين فى انتخابات الرئاسة .

٥ — اتجاه الكثيرين من كبار رجال الأعمال إلى المشاركة الفعلية فى السياسة .

٦ — الاستثارة المتزايدة لدى صغار رجال الأعمال والزراع والأشخاص العاديين من تدخل نقابات العمال فى السياسة .

٧ — احتمال أن يكون تجميع العمال الأمريكيين فى اتحادات قد وصل إلى حد التشبع ، وأن قسماً كبيراً من هؤلاء العمال سيصوت لصالح الجمهوريين مهما كان اتجاه زعمائهم ناحية الديمقراطيين .

٨ — الجناح المحافظ الذى يملك الكثير مما يحرص عليه ضد الإصلاحات غير المدروسة والإنفاق الطائش .

وجميع العوامل والاتجاهات المتقدمة ، تعمل فى رأى الجمهوريين ، على قلب الوضع الحالى للحزبين داخل هيئة الناخبين الأمريكية .

---

(١) فى عام ١٨٨٠ ، سيزيد عدد النساء الصالحات للانتخاب عن عدد الرجال بخمسة ملايين ونصف وذلك وفقاً لمكتب الإحصاء .

ومع ذلك فيرى الكثيرون ، وليس الديمقراطيون فقط — أنه من المقدر للجمهوريين أن يظلوا أقلية ، لسنوات كثيرة في المستقبل[١] . والذين يتوقعون استقرار السيادة الديمقراطية ، يعولون كثيراً على نظرية الدورات في السياسة الأمريكية ، فإذا كانت سيادة الجمهوريين قد استمرت أربعين عاماً ، فإن الديمقراطيين لقادرون على الاستمرار خمسين عاماً على الأقل . وإذا كان الجناح المحافظ بعد الحرب العالمية الثانية قد فشل في إزالة الحافة الديمقراطية ، فإن الجناح التحرري لكفيل بأن يزيد هذه الحافة حدة وقوة ، وقيل أيضاً إن عدد الأمريكيين المؤيدين لحزب التقدمي سيزداد في الجيل القادم، وإن التعليم يمكن أن يفيد كلا الحزبين ، فهو يستطيع أن يثير الاهتمام لدى غير المصوتين من الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي . كما يستطيع أن يعضد المصوتين القدامى من الطبقتين الوسطى والعليا ، وإنه لم يثبت أبداً أن عامل التعليم وحده ، منعزلاً عن كل العوامل الأخرى كالحالة الاجتماعية والدخل ، يستطيع أن يدفع الأمريكيين ناحية الحزب الجمهوري ، أما فيما يتعلق بزيادة نشاط الأغنياء في المجتمع الأمريكي، فإن أنصار الحزب الديمقراطي يحلو لهم أن يردوا عليه بقول جورج ميني :

« إن رجال الأعمال يتدخلون في السياسة الآن بسبب تهديد اتحادات العمال ، وكل ما أستطيع قوله : مرحباً بكم ، تفضلوا ، إن الماء جيد ، فلندعهم يدخلون ، وكلما تدخلوا بمواردهم المالية ، كلما أثار ذلك الحمية بين العمال، وقد يساعدنا ذلك على حمل عدد أكبر من العمال على القيام بواجباتهم الحقيقية كمواطنين ، وعندما يشتبكون في المنافسة القائمة بين العمال وأصحاب الصناعات الضخمة فإننا سننتصر لأنه يوجد منا عدد أكثر منهم[٢]» .

وما تزال هناك نقاط أخرى من الممكن إثارتها، تأييداً لتوقع استمرار السيادة الديمقراطية ، فهجرة الزنوج إلى الشمال والإصرار على تسجيل الزنوج في قوائم الانتخابات في الجنوب ، كل ذلك في صالح الديمقراطيين ، والهجوم

(١) Walter Prescott Webb, "An Honest Preface (Boston, 1959), 78-97, on "How The Republican Party Lost Its Future."

(٢) New York Times, May 14, 1959.

على المبالغة فى تمثيل الأماكن الزراعية قد ينجح فى تصحيح بعض المظالم الصارخة، وقد تستفيد المدن الديمقراطية من ذلك التجلح . وللديمقراطيين مقاعد مضمونة فى الكونجرس أكثر مما للجمهوريين، وأية أغلبية قد يحصل عليها الجمهوريون فى المجلس ستكون معرضة للضياع بحركة مضادة فى عدد قليل من المناطق كما لاحظ «لبل»(١)، ولا شك أن عدد أفراد الشعب العاديين يزيد على عدد أفراد الطبقتين المتوسطة والعليا .

لجميع هذه الأسباب ، فإنى أعتقد أنه من المنطق توقع استمرار احتفاظ الديمقراطيين بالسيادة لعشرات من السنين ، وأكرر أن ذلك لا يعنى أنهم يستطيعون الثقة بالفوز فى كل انتخاب ، بل يعنى أنهم يسبقون الجمهوريين بمسافة كافية لأن تمكنهم من السيطرة على أحد أوعلى كلا مجلسى الكونجرس، وعلى أكثر من نصف عدد حكام الولايات ، لمدة من الزمن فى المستقبل ، كما أن هذه الأسباب من شأنها أن تمكن الديمقراطيين من الفوز برئاسة الجمهورية مالم يستمر الحظ فى جانب الجمهوريين .

لا شك أن الديمقراطيين سعداء بتوقع استمرار تفوقهم ، ولكن ما هى الإجابة عن السؤال الآتى : هل يمكن تجنب انفجار حزب همفرى ، ستيفنسون ، والتر ، دى سابيو ، لمان ، باول ، بيرد ، ترومان ، أرفى، بتلر ، ايستلند، تالمدج، فيرلى ؟ للاجابة عن هذا السؤال يجب أن ننظر مرة أخرى إلى الجنوب ، لأن الديناميت الذى قد ينفجر فى سماء الديمقراطيين يقبع فى التوتر القائم بين بعض الجنوب المتعالين المستعدين للقتال و بين الأقلية السياسية الواعية فى الشمال والغرب.

ولا تتطلب صور التوتر الأخرى الموجودة بين الديمقراطيين اهتماماً كبيراً من جانب زعماء الحزب ، فالتوتر القائم مثلا بين الزراع والعمال النقابيين ، أو بين

---

(١) Revolt of the Moderates, 213.

الإيرلنديين والإيطاليين أو بين الأساتذة وأصحاب المهن الحرة ، ليس أشد هوة من التوتر الذى يقض مضجع الجمهوريين ، فهو العبء الذى يتعين على الحزب أن يتحمله ، إذا كان يأمل فى الانتصار فى لعبة السياسة التى يمارسها فى هذه البلاد .

ولكن الشقاق بين أحزاب الجنوب الإحدى عشرة وأحزاب الشمال والغرب التسعة والثلاثين ، يستفحل بشدة[1] ، ولقد كان من الصعب الحياة مع وجوده فى أيام كليفلاند وويلسون وفرانكلين روزفلت ، أما فى هذه الأيام فقد قيدت من قدراتهم على التخطيط والابتكار ، وحصر حق العفو فى أضيق نطاق . وإن ظهور ديمقراطى الشمال بمظهر حزب الحركة والإصلاح ، والمقاومة المستميتة التى تبذلها الصناعة الجنوبية ، والميل المتزايد من الجنوب الصناعى نحو الحماية ، وبالتالى نحو العزلة ، وضخامة سلطة الديمقراطية الجنوبية فى الكونجرس ، وتحالفهم مع الجمهوريين المحافظين ، وازدياد حدة النزاع القائم فى كل من الجانبين حول الحقوق المدنية ، وإزالة الحواجز عن الزنوج ، كل هذه الاتجاهات والقوى تعمل على زيادة الشقة اتساعاً فى حزب جيفرسون وبير . إن بير قد يغفر لجيفرسون عبيده ، وقد ينسى جيفرسون أحقاده ، سعياً وراء تأييد بير ، ولكن ألا يستطيع عضو الشيوخ دوجلاس وعضو الشيوخ بير أو والتر رتلر أو إيمن كانور ، أو مسز روزفلت من نيويورك ، ومسز فلتشر جور من مسيسبى أن يغفروا وأن ينسوا ؟ إن معظم ديمقراطى الشمال الذين تحادثت معهم فى السنوات القليلة الماضية ، يرون أن مستقبل الحزب يكمن فى الاهتمام الثابت بالشئون الدولية وفى الضغط المعقول لتأييد الحقوق المدنية وإزالة الحواجز ، وفى العمل كلما دعت الحاجة إلى تحسين حاله وأصحاب الدخول المنخفضة فى المدن والريف ، ومعظمهم ثائر وغاضب على مسلك الجنوبيين فى الكونجرس ، وفى نفس الوقت فإن معظم

---

(١) Key, Southern Politics, esp. chap. 31, Heard, A Two-Party South? esp. chap. 19; Lubell, Future of American Politics, Chap. 6, and Revolt of the Moderates, Chap. 8.

الديمقراطيين الجنوبيين الذين تحدثت معهم ، يصرون على أنه لا يمكن إرغام ولاياتهم على الإسراع نحو إلغاء عزل الزنوج ، ويتساءلون عن الوقت الذى سيظل فيه الاتحاد القديم متمسكا ، وأكثر من نصفهم يبدون آراء اجتماعية واقتصادية عن آراء الجمهوريين المحافظين .

ويتوقع للديمقراطيين الجنوبيين أن ينهجوا أحد سبل ثلاثة :

١ — أن يكونوا حزباً ثالثاً ، حزباً ديمقراطياً حقيقياً — يستمر فى حكم كل ولايات الجنوب كما يفعلون الآن ، ويمسك بميزان السلطة فى داخل هيئة مندوبى الناخبين ، ويقوم بأحسن المساومات مع أكثر الحزبين حاجة إليه فى الكونجرس .

٢ — أن يسيروا فى الطريق — الذى تحددت معالمه فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ، وأن ينقسموا على أسس طبقية ومصلحية ، ومبدئية ، إلى حزبين حقيقيين أولا فى ولايات كتكساس وفيرجينيا وفلوريدا ، ثم بعد ذلك فى سوث كارولينا والمسيسبى .

٣ — أن يبقوا على الوضع الحالى لأطول مدة ممكنة ، وبصفة خاصة ، حتى يجبرهم ديمقراطيو الشمال على الانفصال نهائياً بإلغاء كل من قاعدتى الأقدمية وتعويق القوانين ، وهو ماقد يكونون راغبين عنه ، وهذا السبيل لايتطلب إظهار ولاء كامل للحزب ، فهو يسمح بانسحاب بعض الأعضاء من مؤتمر اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية أو طلب رفع أسمائهم من قائمة المرشحين ، على ألا يغالى فى ذلك .

وباعتبارى شماليا بمولدى وعن اقتناع ، فإنى أتردد فى التنبؤ بالسبيل الذى سيختاره الجنوب فى النهاية ، وأكثر من ذلك فإنه يبدو لى أن هناك عقبات ضخمة تقف دون سلوك أى من هذه السبل ، فبالنسبة للسبيل الأول : فإنه يتحدى كل قواعد السياسة الأمريكية ، ويفترض وجود إجماع على الهدف

فى الجنوب ، وهو إجماع قد يتلاشى عند ثانى اصطدام إن لم يكن عند الأول . أما السبيل الثانى ، فإن سلوكه قد يكون طعنة لأسلوب الجنوبيين فى الحياة ، أشد من السماح للزنوج بدخول عدد من مدارس البيض ، أو تسجيل نصف مليون آخرين منهم فى قوائم الانتخـاب ، أو الدخول فى اتحادات العمال . إن سياسى الحـكومة فى الجنوب لا يتجنبون الحزب الجمهورى فقط ، وإلا لأمكن التغلب على هذه المشكلة القديمة بتغيير اسمه ، إلى الحزب الدستورى مثلا ، ولـكنهم فى الواقع لا يرتاحون إلى أية سياسة متطورة للحزبين ، وحتى لو استطاع نصف الجنوب المحافظ أن يتناسى الماضى ، وأن يتغاضى عن مصالحه الشخصية وعن مخاوفه ويمد يده إلى الجمهوريين ، فهلا يجد الـكثير من الجمهوريين كجافيت وروكفلر ونيكسون من المستحيل عليهم أن يمسكوا بها بقوة ؟ إن الحزب الجمهورى الذى أفسح المجال للشيوخ بيرو وإيستلاند قد يجد نفسه أمام هروب جماعى ، وإن الجناح الحديث فيه قد يشنها حرباً شعواء على مثل هذا الاتجاه .

كذلك فإن السبيل الثالث ، وهو البقاء فى الحزب ، لا يمكن اتباعه إلى الأبد كما سبق أن أوضحت . حقاً إن جنوب عام ٢٠٠٠ سيكون قد أرغم على التخلى عن السمات التقليدية للتنظيم والولاء السياسى ، وسيكون قد وصل إلى تسوية سلمية فيما يتعلق بالمشكلة العنصرية مع بقية الأمة ، مما سيسمح ، أو حتى سيرغم الولايات الجنوبية على اتباع بقية ولايات الاتحاد نحو سياسية قومية . ولست متأكداً من تاريخ ولا كيفية حصول هـذا التحول من التمسك بالتقاليد إلى مواجهة الواقع ، ولـكنى أشعر بأن ذلك سيحصل بعد حوالى جيل من الآن . وسيقع أثر انهيار الجناح الديمقراطى القديم نتيجة لضغط الرئيس والشماليين الأحرار فى الـكونجرس (وبمساعدة الجمهوريين) ، وسيتم ذلك بأسرع مما يتوقعه الآن معظم الناس . ولـكنى لا أستطيع التـكهن بالشكل الذى سيتخذه هذا الواقع الجديد . والشىء الوحيد الذى أنا واثق منه ، هو أنه سيخدم مصالح

الزنوج المشروعة فى كل من الجنوب والشمال على الأقل إلى مدى متوسط ، وإلا فإنه سيتحطم تحت الضغط حتى يوجد حل آخر .

لقد تكلمت كثيراً عما يتوقع أن يحدث للنظام السياسى الأمريكى ، وعلى الآن أن أصف العلاج ، أى أن أتكلم عما يجب أن يحدث ، وأعتقد أنه يجب البدء بذكر قائمة طويلة للانتقادات الموجهة إلى نظامنا الحالى لأنه لا يوجد الكثير مما يوصف به نظام يعمل على أكمل وجه ، ولكن الكلمات التى يتعين علينا استخدامها وهى : الحيرة — الأنانية — الفساد — الاستهانة — عدم الشعور بالمسئولية ، هى كلمات مألوفة للأشخاص الذين لا يعيرون سياستنا سوى اهتمام عابر . وأكثر من ذلك ، قد نجد أنفسنا نتكلم لا عن عيوب الأحزاب الأمريكية ، بل عن عيوب الشعب الأمريكى ، وبالرغم من أن ذلك قد يكون مفيداً ومسلياً ، فإنه موضوع كتاب آخر . وعلى أية حال فإن معظم الانتقادات التى استمعت إليها على مر السنين ، هى قبل كل شىء أحكام على قيم وتقاليد بلد ديمقراطى كبير . ولننظر مثلا إلى الانتقادات الحرة الموجهة إلى المؤتمر القومى لحزب من الأحزاب ، أفليست فى الواقع اتهامات للحضارة التى تعمل فى نطاقها هذه المؤتمرات ؟ ألا يجب أن نسلم بأن المؤتمر يعكس قيم هذه الحضارة لأنها ديمقراطية للغاية فى صفاتها وفى أهدافها ؟ وهل من الممكن أن نتوقع إصلاح أحدها دون البدء بإصلاح الآخر ؟ إن هذه الأسئلة تجيب عن نفسها ، وعلينا أن ننظر إلى الأحزاب باعتبارها ممثلة للقيم الحقيقية ، وأدوات للأهداف الحقيقية فى بلد حقيقى ، وإذا كنا بصدد انتقادها ، فعلينا أن نقوم بذلك فى حدود الواقع ، وأن نبقى على وصفنا للاصلاح والتحسين فى حدود ما هو ممكن .

وأستطيع أن أجمل ما تحتاج إليه سياستنا فى خمس كلمات :

زيادة المبادئ ، الوضوح ، النظام ، المسئولية ، الحماسة .

ونستطيع الحصول على كل هذه الأشياء الحسنة دون الإخلال بأية قيمة غالية ، أو بأى إجراء من إجراءات الديمقراطية الأمريكية ، وسنحصل على هذه

الأشياء من خلال عمل من أعمال الإرادة الجماعية ، وسنقرر فى الوقت المناسب أنها أشياء حسنة ، ونعمل على إقناع سياسيينا بأن الأمر يتطلب فقط الاهتمام من جديد بالقيم العتيقة ، وبث حياة جديدة فى الإجراءات القديمة . ولما كان السياسيون على استعداد دائماً للاقتناع ، فإن الأمر متروك لنا لنقرر ما إذا كانت سياستنا ستتطور وتتحسن .

والنقد الذى يطالب بزيادة المبادئ يقول إننا قد خضعنا طويلا لطغيان المصالح (سواء المكتسب منها أو المأمول فيه) على تكوين وعمل أحزابنا ، وإن الوقت قد حان لكى نلحق بالكنديين و بالبريطانيين ، عن طريق التزود بعدد من الأفكار والبرامج السياسية ، فالأحزاب لن تقوم بعملها أبداً على الوجه الأكمل ، و بالتالى لن تستحق احترامنا ، إلا إذا رمزت لشىء أكثر من العلم ، الوطن ، الفضيلة ، الحرية ، التقدم ، فلقد عاشت الأحزاب مدة طويلة بعيداً عن الأفكار ، وكانت محافظة الحزب المحافظ منبعثة من داخله ، وكان تحرر الحزب الآخر مجرد تقليد لمثالية جيفرسون وويلسون ، وإن ما نحتاج إليه هو زيادة التفكير حول المستقبل الأمريكى .

وهذه الزيادة فى المبادئ لن تخدم الناخبين الأمريكيين كثيراً إذا لم تتعارض أفكار الأحزاب إلا فى نقاط قليلة ، فيجب ألا تكتفى الأحزاب بتأييد بعض المسائل ، بل يجب أن تؤيد مسائل مختلفة ، بأن يكون الخط الذى يفصل الديمقراطيين عن الجمهوريين واضحاً ، فالنقد الحق الذى يوجه إلى الأحزاب الأمريكية الرئيسية ليس هو أنها تميل إلى التشابه ، بل إن الفروق التى تفصل بينها ليست واضحة تماماً(١) .

إن قوانين السياسة الأمريكية غير المكتوبة تتطلب أن تكون الفروق بين الأحزاب قليلة نسبياً ، ولكن ذلك لا يستتبع أن تكون هذه الفروق

---

(١) Party Government, 92-93.

غامضة . إننا لا نطلب من الأحزاب أن تعرض على ملايين الأمريكيين حلولا تستثير انتباههم إلى درجة كبيرة ، ولكننا نطلب منها حلولا يمكن إدراك فحواها بوضوح .

وإنى أرى أن هذه الحجة حاسمة ، ولكننى باعتبارى أحد المعجبين بالنظام السياسى الأمريكى ، قد أتردد فى الموافقة على إجراء أى تغيير قد يفسد هذا النظام باسم تخطيط برامج للأحزاب .

ومع ذلك فلاأرى أن جهود زعماء الحزبين لوضع برامج مؤسسة على مبادئ محددة ، ولتوضيح الفروق بين برنامج وآخر ، قد تفسد مزايا نظامنا الثابتة ، فلندع المجلس الديمقراطى الاستشارى يزدهر ويمتلئ بزعماء الحزب فى الكونجرس ، ولنعمل من اللجنة الجمهورية للبرامج والتقدم فرعاً دائماً للجنة القومية ، ولنطالب كلا منها بأن تقدم سلسلة من التقارير التى توضح مبادئ كل حزب ، وتوضح الفروق بينه وبين الحزب الآخر .

ويجب أن تؤدى هذه الفروق فى النهاية إلى مواجهة بين التحررية والمحافظة ، وهذه المواجهة موجودة فعلا وهى أكثر وضوحاً مما يدرك معظم الناس ، وأهم ما يجب إقناع السياسيين به هو أن يكونوا أمناء وصريحين فى مواجهة مايصبح أكثر واقعية بمرور السنين . وإننا نستطيع جميعا موافقة الحاكم ديوى فى رفضه عام ١٩٥٠ ، لنصيحة بعض النظريين المحايدين الذين « يريدون طرد كل المعتدلين والأحرار خارج الحزب الجمهورى ، ثم تحالف الباقين مع الجماعات الجنوبية المحافظة ، وبذلك تكون كل الأمور قد نظمت حقا ، فيصبح الحزب الديمقراطى حزب الأحرار ، ويصبح الحزب الجمهورى حزب المحافظين ، وتكون النتائج بدورها قد رتبت ، بحيث يخسر الجمهوريون فى كل انتخاب ، ويكسب الديمقراطيون كل انتخاب[١] » .

ومع ذلك فإنى أتساءل : ألا يغير من آرائه فى عام ١٩٦٠ وهو العام الذى أصبح

---

(١) New York Times, Feb. 9, 1950.

فيه حزب المحافظين فى بريطانيا أول حزب فى التاريخ يفوز فى ثلاثة انتخابات عامة متتالية ، والذى فاز فيه حزب المحافظين التقدمى فى كندا على حزب الأحرار بنسبة ٤ : ١ ، أن أحداً — على حد علمى — لم يقترح جديا أن يهجر المعتدلون والأحرار الحزب الجمهورى ، وأن يتحكم الرجعيون الجنوبيون فى نشاط الحزب المطهر ، وأن يقف هذا الحزب صامداً ضد أى شكل من أشكال التقدم الاجتماعى . ولا شك أنه لا يوجد من يتوقع أن يصف حزب نفسه بأنه محافظ ، وأن يتجاهل المركز الحيوى ، أو أن يتخلى عن الحقين القديمين لسياسة المحافظة : أن يقبلوا ، وأن يؤيدوا الإصلاحات التى يقترحها خصومهم التقدميون ، وكل ذلك بالطبع بعد فترة مناسبة ، وأن يفاجئوا الأحرار بين الحين والحين ، ببرامج إصلاحية . ويمكن للمرء أن يتوقع أن تقوم المنافسة بين حزبين على أسس متعادلة إذا كان أحدهما أكثر محافظة وكان الآخر أكثر تحررية ، وكانت المنافسة تتعلق بأمور كالضرائب ، والإنفاق الحكومى والسياسة المالية ، وتنظيم العمل والصناعة ، والمعونة للدول النامية ، والمساعدات الزراعية ، وأن يكون فى استطاعة هذه الأحزاب أن توسع مجال الاختيار السياسى أمامنا ، وهو ما نحتاجه ونستحقه باعتبارنا مواطنين لدولة لها بعض مشكلات ضخمة ، ومعظمنا لا يريد أن تكون زيادة المبادئ والوضوح فى نظامنا الحزبى على حساب وحدتنا القومية والاجتماعية التى تسهم الأحزاب فى تحقيقها بنصيب كبير ، وقد نكون بدأنا الطريق فعلا إلى نظام أكثر وضوحا . وقد فشلت فى اكتشاف أية ثغرات جديدة فى بنائنا الاجتماعى ، تكون قد نتجت عن الصراع بين الأحزاب .

وإنى على ثقة من أنه من الممكن أن يكون لدينا نظام حزبى يعمل على تحقيق وحدة الأمريكيين من أى أقليم ، أو طبقة ، أو عنصر ، وفى نفس الوقت يتيح لهم مجالا للاختيار أكثر مما أتاحه لهم فى الماضى .

ولكن هذا الخيار الأوسع يجب أن ينعكس فى صورة نظام قوى ، وإلا فإن جميع جهودنا لزيادة المبادئ والوضوح ستذهب عبثا ، وسيتضارب المجلس

الاستشارى الديمقراطى مع لجنة البرامج والتقدم الجمهورية ، ويتقاذفان وسائد محشوة بالسفاهات ، وستستمر الجماعات المنشقة فى الامتناع عن تقـديم ولائها لأحزابها ، وسيستمر الجو مملوءاً بمطالبـات الأساتذة والصحفيين ، والناخبين العاديين ، بأحزاب تنادى بمبادئ مختلفة . إننا فى حاجة إلى زيادة الوعى الحزبى بين أعضاء مجالسنا التشريعية ، وإلى تشديد فى الجزاءات التى توقع على العصاة والمتمردين ، وإلى زيادة حماية الأشخاص الذين يقاومون المصالح المحلية والضغط ، فى سبيل الدفاع عن موقف حزبهم من موضـوع حيوى وهام ، وعلينا أيضا أن نزيد من احترامنا لأعضـاء المجالس التشريعيـة الذين يسمون للوفاء بتعهدات أحزابهم .

إن النظام ليس إلا وسيلة لهدف أعلى ، وهذا الهدف — وهو بدوره وسيلة لهدف أعلى منه — هو إقامة نظام حزبى يكشف عن شعور أصيل بالمسئولية ، فهذه صفة يجب تقويتها حيثما توجد فعلا فى نظامنا ، ويجب إدخالها حيثما لا توجد ، وإلا لظللنا إلى الأبد نتمرغ فى وحل السياسة التى تمجد التسويات ، والاستقلال ، وتنقص من الأعمال والمسئوليات ، والتى ترفع الأغلبيات حتى تحقق انتصارات عظيمة ، ثم لا تفعل بها شيئا ، والتى تشجع الأحزاب على التصرف مثل ساحر « أوز » ، وأن تبذل وعوداً كثيرة لا تستطيع تنفيذها .

وقد بدأت الحملة من أجل إيجاد أحزاب أكثر مسئولية منذ ثلاثة أجيال ماضية على يد ودرو ويلسون واستمرت دون ضعف حتى اليوم ، وقد حققت نتائج ملحوظة على الأقل من الناحية النظرية فى عام ١٩٥٠ ، عندما أصدرت لجنة الأحزاب السياسية التابعة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية تحت رئاسـة شاتسشنيدر ، تقريراً بعنوان : نحو نظام للحزبين أكثر مسئولية ، وجوهر تقرير اللجنة نجده فى العبارات الآتية :

إن النظام الحزبى الفعال يتطلب أولا ، أن تكون الأحزاب قادرة على تحقيق البرامج التى ارتبطت بها . وثانياً أن تكون الأحزاب متحدة داخليا بدرجة كافية

للعمل على تنفيذ هذه البرامج ، ففى هذا النظام يصبح برنامج الحزب هو شغله الشاغل ، كما يراه زعماء الحزب داخل وخارج الحكومى ، وكما يراه الشعب .

أما مسئولية الحزب فتعنى مسئولية كلا الحزبين تجاه الجمهور .

وتتركز مسئولية الحزب الحاكم فى إدارته للحكومة ، وبصفة خاصة فى سياسة هذه الحكومة ، وتشمل هذه المسئولية سيرالجهازالحكومى بوجه عام ، والأسلوب الذى يتبعه الحزب فى الحصول على النتائج ، والنتائج المتحققة ، وجميع ما يدبر القيام به ، وجميع ما يكون قد توقعه الزعماء الذين سلمهم مقاليده ، وأعمال أعضائه ، وجميع التصريحات التى تصدر باسمه فضلا عن الأعمال التى يقوم بها .

وتشمل المسئولية الحزبية مسئولية الحزب المعارض وعن سير معارضته ، وعن معالجته للمناقشات العامة ، وعن آرائه ومقترحاته ، وعن سياسة الحكومة التى أيدها ، وعن فشله وعن نجاحه فى عرض موضوعات السياسة العامة ، وعن قيادته للرأى العام(١) .

ومن هذه المقدمات ، تطرقت اللجنة إلى مقترحات عملية لا خيالية بعضها واضح ومحدد ، وبعضها غامض ، فى شأن أعضاء المؤتمرات القومية ، ووقت انعقادها ، وفى شأن إنشاء مجالس للأحزاب ، وإحكام القيادة والتنظيم فى الكونجرس ، وتقييد استخدام قاعدة فى التعويق والأقدمية ، وإصلاح نظام انتخاب رئيس الجمهورية .

وسأغنى قرائى عن مطالعة التفاصيل العديدة للمناقشات التى أعقبت نشر هذا التقرير ، وسأقتصر على ملاحظتين :

الأولى : أن اللجنة بخست قيمة التعاون والمسئولية الموجودين فعلا فى حكومتنا ، وأفرغت الكثير من الاقتراحات فى شكل إيحائى بدلا من الشكل التقريرى .

---

(١) APSR Report, 17-18, 22.

الثانية : بالفت الانتقادات الموجهة إلى اللجنة فى تقدير كية التغييرات اللازم إحداثها فى النظام السياسى ، نتيجة للأخذ بمقترحات اللجنة ، ولم تعط التقرير قدره نظراً لتواضعه واعتداله . وعلى العموم ، فقد قامت اللجنــة بعمل ماهر ومنصف فى بيان الطريق الذى قد نسير فيه للوصول إلى أحزاب أكثر مسئولية وتنظيما . وإنى لأوصى به كرشد لـكل من يهمه التقدم نحو حكومة حزبية قوية .

ومن رأيى أننا نستطيع أن نضيف إلى « طبخة » السياسة الأمريكية ، ثلاث ملاعق أخرى من المسئولية ، وخمس حفنات من النظام ، على أن نتوقف بعد كل إضافة لتــذوق (الطبيخ)، حتى نتأكد من أنه لا يفقد نكهة التسوية والتسامح والوحدة . وإن أهم ما يشغلنا كشعب ، هو أن نصل إلى نظام دستورى يمتنع فيه وجود قاعدة غير محدودة للأغلبيـــة ، وبالتـالى يتطلب وجود أحزاب مرنة(١) .

وحتى يتحول اهتمامنا نحو حكومة قوية ، وهو ما لا نجرؤ على تركه يحدث، ما دام احتمال نشوء حرب أهلية قائم فى مجتمعنا ، فيحسن بنا أن نتمسك بأحزابنا الحالية ، وأن نعمل بحيطة على تحسينها . وإنى لأطلب إعفـائى مرة أخرى من البحث عن أحسن العالمين : عالم ليندون جونسون الحالى وعالم شاتسشنيدر المستقبل، ولـكنى أتفق مع الأخير فى أن قدرة نظامنا على إيجاد وتعضيد أحزاب مسئولة أكبر مما كنا نعتقد حتى الآن . وعلى أية حال فهناك بعض خطوات متواضعة يمكن اعتبارها مرغوبا فيها : الاهتمام بتنظيم الحزب القوى ، والإكثار من الزعماء الأقوياء فى الـكونجرس ، وزيادة الكلام حول المسئولية للناخبين وتعديل قاعدة الأقدمية فى الـكونجرس بما يتفق مع التعاون الحزبى ، وجعل مدة مجلس النواب أربع سنوات (حتى ينتخب فى نفس الوقت مع رئيس الجمهورية)، وإيجاد وسيلة

---

(١) Doctrine of Responsible Party Government, 160, following A. Laurence Lowell.

لتبادل المناسب بين الرئيس والأحزاب فى الكونجرس ، واعتبار المرشح لرئاسة الجمهورية الحائز على أكبر عدد من الأصوات بعد الفائز عضواً فى مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات (فلماذا لا نجعل من الزعيم الإسمى زعيما حقيقياً) ؟ .

ولست أؤيد المساس فى الوقت الحاضر بنظام انتخاب رئيس الجمهورية ، سواء بقصد إيجاد مقياس أعدل وأصح للشعور الشعبى ، أو بقصد إيجاد نظام أوضح وأكثر مسئولية للحزبين ، فقد يؤدى إلغاء نظام القائمة العامة إلى الاقتطاع من صفات الرئيس التقدمية ، وهذا تغيير قد نندم عليه طوال حياتنا . وعندما لا يعود الكونجرس منتخباً وفقاً لنظام يحابى المصالح الزراعية ، فإنه قد يصبح من الممكن انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لنظام يحابى المصالح الصناعية والحضرية ، وحتى يحدث ذلك ، فيحسن بنا أن نبقى على التوزان الحالى بين فرعى الحكومة العظيمين .

وإنى أعتقد أنه لا خوف من أن يؤدى التقدم نحو حكومة الحزب المسئول إلى تغيير ملحوظ فى سمات السياسية الأمريكية . وجميع ما يؤدى إليه كل هذا الكلام عن المسئولية هو الأمل فى أن يقدم كل حزب جبهة قوية إلى الأمة فى انتخابات الكونجرس . وإن المرشحين الناجحين سيعتدون بالاعتبارات الحزبيـة فى التصويت فى الكونجرس لدرجة أكبر من اعتداد الناخبين . وأى ميل فى هـذا الاتجاه ، لابد أن يصطدم بكتل ضخمة من العادات والقيم والنظم التى تسند النموذج الحالى لسياستنا . وحتى لو تحطمت هـذه الكتل ، وتشكلت فى صور مختلفـة ، فإن بلادنا ستظل دولة ذات مبادئ مشتركة ، ومصالح متباينة . وإن التوافق الأمريكى ليجبر الأحزاب على الاشتراك فى كثير من الأفكار ، فى حين يرغمهم اختلاف المصالح على أن يدققوا فى اختيار المبادئ التى يرغبون فى الدفاع عنها فى وقت معين أو فى مكان معين . وكما قال جوليوس تيرنر بحق : « لا يستطيع الفوز فى كانساس إلا ديمقراطى يعترض على جزء من الصفقة العادلة Fair Deal ، ولا يستطيع الفوز فى ماساشوستس إلا جمهورى

يخفف من برنامج الجمهوريين[1]» . إن هـذا الوضع قد يضايق الذين يحبون أن تكون سياستهم مرتبة ومنظمة ، ولـكنه ما يزال ثمن الاتحاد كما هو ثمرته .

إن كل ما يمكن أن نأمل فيه فى خلال السنين القليلة القادمة، هو أن تنقض البيوت الـكثيرة الموجودة داخل كل حزب ، وأن يزيد الإخلاص والطاعة للأحزاب فى الـكونجرس ، ويجب علينا أن نأمل فيما نستطيع الأمل فيه .

وآخر حقنة وصفها النقاد لتقوية سياستنا الضعيفة ، تتضمن جرعة ضخمة من « الحماسة » . إن الزعماء السياسيين الذين لا يستطيعون تحمل الاستهانة وعدم المبالاة ، ليهتمون بالاشتراك العرضى وبعدم تصويت الملايين ، أكثر مما يهتم به المفسرون النظريون ، ولـكن الجميع تقريباً متفقون على أنه يجب علينا أن نعمل أحسن مما نعمل باعتبارنا مواطنين فى بلد ديمقراطى عظيم . وهل يستطيع الأمريكيون الرد على التحدى الموجه إلى الديمقراطية فى هذه السنوات الحاسمة إلا بمساهمة ٤٥٪ فقط من الناخبين فى انتخابات الـكونجرس ، و٦٠٪ من انتخابات الرئاسة ، ورفض أكثر من ١٠٪ الانشغال بالمسائل السياسية ؟ .

و إنى لأجدنى مضطراً إلى الإجابة بأن ذلك هو أحسن ما لدينا لنرد به ، وأننا لن نتحسن كثيراً فى الانتخابات القليلة القادمة ، فلا يحتمل أن تتضاءل أهمية أى سبب من أسباب جمودنا وعدم اهتمامنا بالسياسة . وبالرغم من صيحات الطالبين بزيادة الاهتمام بالسياسة وبضرورة التصويت فإننا سنستمر، بعضنا يصوت ، والبعض الآخر لا يصوت ، بعضنا يتبرع لتمويل الأحزاب وبعضنا يغل يده ، بعضنا يساهم فى النشاط السياسى وبعضنا لا يحرك ساكنا ، وذلك بنفس نسب السنوات العشر الماضية ، فستصل نسبة المصوتين فى ايداهو إلى حوالى ٨٠٪ من مجموع من لهم حق الانتخاب ، فى حين لن تتعدى هذه النسبة فى مسيسبى ٢٥٪ ، وستأتى الأموال التى تبقى على أحزابنا قائمة من مصادر قليلة نسبيا ،

(١) APSR, XLV (1951), 151.

ولن يشعر الأشخاص الذين يؤيدون حزباً أو آخر فى الانتخابات بما يدفعهم إلى أكثر من هذا التأييد والعمل من أجل الحزب فى غير أوقات الانتخاب . وستظل سياسة الديمقراطية الأمريكية متصفة بالبرود الذى يلازم للمواطنين الذين يرقبونها ، أو يحركونها ، وقد لا يظهر هذا البرود للعيان فى خلال حرارة المعركة الانتخابية ، ومع ذلك فكما لاحظ هنرى جونز فورد منذ سنوات عديدة مضت : « الحقيقة أن الاستهانة تستتر خلف ضوضاء وحمية السياسة الحزبية[١] » .

وإنى أعتقد أننا راضون بهذه الاستهانة ، وخاصة ما يظهر منها فى أثناء الانتخابات القومية . حقاً إنه من المرغوب فيه أن تزال جميع الصعوبات بحيث ترتفع نسبة للساهمين فى النشاط السياسى إلى مستواها الطبيعى، فتصل من ٧٢ إلى ٧٨ فى المائة[٢] ، ولكننى لا أجد معنى فى الكد من أجل الوصول إلى نسبة ضخمة إذا لم يكن وراء ذلك هدف أكبر ، وهذا فى رأيى هو ما يفعله أنصار حركة تنشيط الناخبين . وإنى حتى الآن لا أرى أن زيادة نسبة الناخبين ستؤثر أو تغير فى المستقبل الأمريكى . إن التصويت واجب علينا باعتبارنا رجالا أحراراً، ولكننا بهذا الاعتبار نفسه يتعين علينا القيام بعدة أمور ، بحماسة وإخلاص أكثر مما نبذله فى الوقت الحاضر ، وقد يكون دور التصويت فى قائمة الأولوية هو العاشر .

أنى لا أدافع عن الاستهانة وعدم المبالاة ، فقد قام غيرى بهذا الدفاع ، بطلاقة وقوة وإقناع .

ولكنى أريد فقط الإشارة إلى ثلاثة أشياء ، لا نراها عادة فى الانتخابات وهى :

---

(١) The Rise and Growth of American Politics (New York, 1898), 304.

(٢) H.S. Commager, "Why Almost Half of Us Don't Vote," New York Times Magazine, Oct. 28, 1956.

الأول : أن الأشخاص الذى نسميهم غير مبالين، ليسوا جميعاً أشراراً ، وليسوا جميعاً غير مبالين ، وأن عدم الاهتمام بالسياسة لدى جمع كبير من الأشخاص قد يكون حصناً رئيسياً ضد التطرف وحكم الفرد(١) ، وقد يكون الانسحاب الفردى عملا ديمقراطياً تماماً ، كما أن التصويت يعتبر كذلك بالنسبة لفرد آخر ؛ لذلك ولأسباب أخرى ، فإنه لم يثبت بعد أن ارتفاع نسبة المصوتين فى بلد يعتبر دليلا قاطعاً على سلامة نظامها الديمقراطى . وقد كتب فرانسيس ويلسون يقول : « إن نظرة واقعية لسير الأمور فى البلاد الديمقراطية ، تؤدى إلى الاعتقاد بأنه لايوجد خطر من استمرار غياب عدد كبير ممن لهم حق الانتخاب عن مكاتب الاقتراع » .

الثانى(٢): أن زيادة عدد الناخبين زيادة فجائية قد تكون نذير خطر — لا بشير سلامة — على النظام الدستور الديمقراطى . وهناك من الدلائل مايؤيد ملاحظة س.م. ليبست وهى أن ارتفاع نسبة المساهمين فى الانتخابات يساعد الزعماء الذين يسعون للقضاء على النظام الاجتماعى للدولة(٣) . وإذا حدث أن اتجهت أمريكا إلى « الجحيم » فلن يكون ذلك إلا أثر انتخابات اشترك فيها عدد كبير جداً من الناخبين . ولا يجب أن يؤخذ هذا الكلام حجة ضد الجهودالمبذولة لتحسين نسبة مساهمتنا الحالية ، فهو يعنى فقط أننا لا يجب أن نتوقع من هذا التحسين كسباً كبيراً للديمقراطية ، وأننا يجب ألا نفاجأ إذا اقترن هذا التحسين بسياسة أشد قسوة .

الثالث : أن مستقبلنا يتوقف على نوع أصواتنا لا على كميتها ، فإن ما نحتاج إليه ليس هو زيادة عدد المصوتين ، بل مصوتين صالحين . إننا

(١) David Riesman, Individualism Reconsidered, (Glencoe, Ill., 1954), 414-425.
(٢) Southwest Social Science Quarterly, XVI (1936), 76.
(٣) Political Man, 180.

فى حاجة إلى رجال ونساء أذكياء ، متنبهين ، مدركين ، وعاقلين . و إذا استطعنا أن نوجدمثل هؤلاء الأشخاص بأعداد كبيرة ، فلايخشى علينا من صناديق الاقتراع ، أما إذا لم نستطع فإن أحسن نسبة للتصويت فى العالم لن تكون إلا مقياسا لعاطفة وقتية(١) .

و بهذه المناسبة أذكر قرائى أن غير المتعلمين يصوتون فى أعداد أقل من المتعلمين ، وأن الديمقراطيين يصوتون فى أعداد أقل من الجمهوريين ، ولكن صرحاء فيما يتعلق بالنتائج المحتملة لزيادة نسبة المصوتين ، من ٦٢ إلى ٧٨ فى المائة فى انتخابات الرئاسة .

إن نوع الناخبين سينحط ومعه مستوى المعركة الانتخابية ، وسيحقق الديمقراطيون أكبر نصرلهم فى التاريخ ، وستفترحماسة ذوى النوايا الحسنة وتزول ، ولست أقصد بذلك إسداء النصح لحزب أو لآخر ، ولكنى أبدى ملاحظة مجردة مبنية على بعض حقائق الحياة السياسية فى الولايات المتحدة . ومن هذه الحقائق أن على الديمقراطيين أن يكدوا ويتعبوا حتى يحملوا مؤيديهم المعتادين على الذهاب إلى مراكز الاقتراع ، ولما كانوا يفعلون ذلك عادة فهم يكسبون فى العادة . ولوكنت من أعضاء الحزب الجمهورى العاملين ، لطرحت جانبا نصيحة « مؤسسة الميراث الأمريكى « American Heritage Foundation » ، ولعملت فقط على جذب ناخبى المعتادين والاحتماليين .

---

(١) قد يرغب الذين يهتمون بالكمية على حساب النوع أن نذكرهم بالتصويت الذى حدث فى كالفورنيا عام ١٩٥٠ على منصب مراقب التعليم العام ، وكان الانتخاب فيه غير حزبى ، فقد حصل روى سمسون فيه على ٢٤٥ر٧٧١ر٢ صوتاً (وكان مقيداً باعتباره موظفاً) وحصلت بيرنادوت دويل على ٣٩٣ر٦٠٥ر٦٠٥ صوتاً (وكانت مقيدة باعتبارها مدرسة)، والواقع أنها أوضحت فى أحاديثها ومقالاتها أنها كانت رئيسة الشعب التعليمية فى الحزب الشيوعى فى سان دياجو . فهل كان هذا التصويت الأرعن لصالح الآنسة دويل أفضل من الامتناع عن التصويت؟ إننى كنت أفضل لو اتبع هؤلاء الناخبون ما فعله عشرات الألوف من مواطنى سان باولو فى البرازيل الذين عبروا عن رأيهم فى حالة مماثلة بانتخابهم أنثى خرتيت لمجلس المدينة .

و بعد أن عبرنا عن جميع آمالنا فى إصلاح السياسة الأمريكية ، تبقى الحقيقة العنيدة وهى أن السمات التى عرفناها فى الماضى القريب ستبقى غالباً فى المستقبل القريب ، وحتى الانهيار فى الجنوب الصلب لن نير من الصفات الأساسية لنظامنا ، فقد تغلغلت ومدت جذورها فى قيم وفى نظم وفى ظروف الشعب الأمريكى ، بحيث إنه لا يمكن أن يقتلعها أقل من ثورة عاتية تهب على أسلوب حياتنا . إننا قد نصل إلى عهد يسود فيه الجمهوريون ، وإلى وجود منافسة حقيقية بين الحزبين فى كل ولاية من ولايات الاتحاد ، ولكن جميع هذه التغيرات ستظل فى نطاق النموذج الحالى لسياستنا ، فهذا النموذج باق إلى ما شاء الله ، كما يبدو لى .

ولكننى أرى أيضاً أن قابلية السياسة الأمريكية للدوام ، يجب أن تكون مصدراً للبهجة لا للانقباض .

قد لا يكون هناك مجال لمثل هذه السياسة فى عالم ٢٠٦٠ الخيالى (الأتوماتيكى المنظم — حيث لا ألم ولا جوع) الذى وعدنا به الفلكيون ، ولكنها فى الوقت الحاضر تستطيع أن تسد حاجات الديمقراطية الأمريكية أحسن من أية سياسة أخرى قد نحاول اتباعها . لقد قيل إن مشكلاتنا الدفاعية والدبلوماسية لا يمكن أن تحلها سياسية التسويات ، ولكن ذلك يعنى أنها لا يمكن أن تحل بوساطة الديمقراطية الدستورية ، فهل يتعين علينا أن نتخلى عن ديمقراطيتنا ، وإذا فعلنا فأى نظام للحكم والتشريع نتبعه بدلا عنها ؟ لقد قيل إن زيادة مشكلاتنا الصحية والتعليمية ، ومشكلات المواصلات والرفاهية ، تتطلب حلولا حاسمة أكثر مما تستطيع سياستنا أن تزودنا به ، ولكن ذلك يعنى فقط أننا لم نشعر بعد بتأخر نهضتنا حتى نزيد من السرعة التى نسير عليها ، فهل نحطم كل جهازنا ونلقى به جانباً ، وإذا فعلنا فأية وسيلة من وسائل تنظيم الصراع على السلطة نجرب ؟ إن الانتقادات القاسية الموجهة إلى نظامنا الحزبى ، وللتشككين فى قدرة هذا

النظام على مواجهة مقتضيات الزمن ، لا يدركون ثلاث حقائق ملازمة لسياسة الديمقراطية الأمريكية :

الأولى : أنها معدة للتخفيف من قاعدة الأغلبية لا القضاء عليها ، وعندما تشعر الأغلبية بنفسها وقد أصبحت قوية موثوقاً فيها ، فإنها ستنفذ خلال قيود النظام الحزبى ، كما نفذت من خلال قيود الدستور . إن الأغلبية التى تؤيد معظم الإصلاحات والمشروعات التى يبدو أن النظام الحزبى قد قبرها ، لم توجد .

الثانية : إن سياسة الديمقراطية الأمريكية ، شأنها فى ذلك شأن أية ديمقراطية دستورية ، لا تتطلب بالضرورة أن يكون كل قرار يتخذ قراراً حزبياً . حقاً إنه يجب أن يتوافر للحزبيـة مجال واسع فى اتخاذ القرارات العامة ، ومع ذلك فيجب أيضا إفساح المجال للقرارات غير الحزبية وللقرارات التى تتخذ باتفـاق الحزبين ، فلا يوجد فى شكل أو روح الحـكومة الحزبيـة المسئولة ، مايستدعى أن يكون هناك انقسام واضح فى شأن كل موضوع ، أو ما يمنع من وجود تـكتلات إقليمية أو اقتصادية ، فلا شك أن انقسام الأحزاب يجعلها أقل كفاءة فى معالجة الأمور . كذلك فهناك بعض مسائل ، من شأن الاعتبارات الحزبية أن تعالجها بوسائل غير مدروسة ، كالمسائل المتعلقة بنزع السلاح وبأهمية الوصول إلى القضـاء الخارجى . إن كل المسائل الحزبية يجب أن تـكون مسائل سياسية ، ولـكن كل المسائل السياسية لا يتعين أن تـكون حزبية[1] .

وأخيراً ، فيجب أن نعرف أن الحـكومة الحرة لا تصل إلا إلى جزء من الطريق داخـل حياة الأشخاص الذين يؤيدونها . فهناك أشياء لا تستطيع أن تفعلها نظراً لطبيعتها أو بسبب العدالة ، وعلينا أن نتذكر ضرورة ألا نتوقع

---

(١) Foreign Policy and Party Politics, 5-16.

الـكثير منها ، وبالتالى لا نتوقع الـكثير من السياسة التى ليست إلا ملازمة لها .

إن السياسة هى فقط إحدى القوى الجبارة التى صنعت من أمريكا ما هى عليه الآن ، وستكون فقط إحدى القوى التى ستصنع من أمريكا ما ستكون عليه عام ١٩٨٤ أو ٢٠٠٠ أو ٢٠٦٠ .

فلنطلب من سياستنا أكثر مما أخذنا منها حتى الآن ، ولـكن علينا ألا نخطئ فنطلب منها أكثر مما تستطيع إعطاءه لنا . وإن نظامنا سيستمر فى خدمتنا طالما تذكرنا أن السياسة هى «فن ما هو ممكن» . وكل ما ستجده أمريكا ضروريا فى السنوات المقبلة ، ستجعل منه سياسة الديمقراطية الأمريكية ممكنا .

٣٠



دار النشر للجامعات
القاهرة